هذا كتاب الدرر
التلاثيات على
نظم الموجهات تأليف
مولانا
واستاذنا
الشيخ
عمر
المغربي
الجزائري
حفظه
الله
امين
تم

وقف لله تعالى على طلبة العلم بالازهر جعل محله بخزانة
الوقف من رواق اهل الجزائر سعيد بن عمر الجزائري مدينة

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد
قال الشيخ الامام ٥ العالم العلامة الهمام ٥
وارث علوم سيد المرسلين ٥ شيخ مشايخ الاسلام والمسلمين
محقق عصره ٥ ووحيد دهره ٥ كاشف نقاب غانيات
المعاني ٥ ومزيل استار عرائس المباني ٥ عين
عيون المولفين ٥ مرجع اهل الفتوى والتدريس
والتدوين ٥ ابو حفص عمر ابن رمضان بن مسعود
ابن ابي بكر الثلاثي ٥ سراج الملة والدين ذو الفوائد
المزايد التي ٥ اطال الله بقاه وادام به النفع وارتفا ٥
٥ بسم الله الرحمن الرحيم ان احلى ما ذاقته
السنة المعاني ٥ واطيب ما شمته انف الاصول والمباني
٥ وتزينت به جيادها المسومة ٥ وتحلت به عرائسها
المخدرة ٥ وتوشحت بذكره السنة الافهام ٥ هم
وافتخرت بكتابته الاقلام ٥ حمد من ثبت له القدم
والدوام ٥ وشكر من تنزه بالضرورة عن كدورات
الانام ٥ وثنا من رفع كلمة الحق وخفض البهتان
٥ ونقض بسيف كلمة التوحيد راية الخذلان ٥ هم
وعكس عساكر الكفر على الاطلاق ٥ وخص المصطفى
باحسن الاخلاق ٥ محمدا الهاشمي القرشي العربي
٥ صلى وسلم الله عليه والتابعين ٥ ما نطقت الاقلام
عرائس الكلام ٥ وما النقش المضي على صحيفة الافها م

وما

وما اورق الشجر وازهرت الاغصان ٥ وما الفت
المعاني الافهام والاذهان ٥ صلاة وسلاما
دايمين ٥ عليه واله الى يوم الدين ٥ اما بعد
فيقول العبد الفقير ٥ المعترف بالعجز والتقصير
عمر بن رمضان الثلاثي الجزيري ٥ لما قرا شيخنا
العلامة الملوي ٥ من اسمه كفعله احمد المجيري ٥
ومن شهد بفضله العربي والعجمي ٥ ومن يسر
المعسرات وفتح المغلقات ٥ ومن لا ضريب له
في ايضاح المعاني وكشف المبهمات ٥ ومن تلالات
انوار الفصاحة والبلاغة عليه ٥ ومن هو لكل
امر بزينة نجيه ٥ شرح التهذيب للسيد الشارح بن
٥ عبيد الله الخبيصي اثير الدين ٥ الى ان بلغ
المقام والميدان ٥ المشهور بالصعوبة بين اهل
هذا الزمان ٥ اعني موجهات القضايا والاحكام ٥
وجدت من يعتقد محققا لذلك المقام ٥ ومن
يعد من فرسان هذا الاوان ٥ خالي الذهن
منها ومن الاحكام والاتقان ٥ فسالت بعض
اصحابنا المحققين ٥ في نظم عبارة التهذيب
اشرف المصنفين ٥ نظما مشتملا على بعض التذييل ٥
خاليا عن الاخلال والتطويل ٥ لما ان النفس للمنظوم
وحفظه مائلة ٥ خلاف المنثور فهي عنه لعدم

اختصاره عنه راغبة ۵ فامتثلت ابتغاه الله امري
واستجاب ۵ وصنع ذلك في ساعة بعون الملك
الوهاب ۵ ثم بعد ان نظم تلك الفرايد في عقد بين
۵ سالني حل تلك اقفال تلك العبارات بشرح مبين
۵ فاجبته وان كنت لست من اهل هذا الشان ۵
ولم اعد من فرسان ذلك الميدان ۵ مع تلاطم
امواج الهموم والاوجاع علي ۵ واشتمال ظلام الحزن
والكرب بي ۵ واحاطة سواد الغم والتشويش بي هي
۵ من عدم صديق حميم يرشدني ويساعدني ۵ و
اناس للمعروف والخير منكرين ۵ ولما قابلهما من
المكروه والشر قابلين ۵ ومن زمن تلاطمت فيه
امواج الظلم والجور ۵ وكثرت فيه فرسان البدع
والفجور ۵ وظهرت فيه ظلمات الباطل والخيانة
۵ وخفيت فيه انوار الحق والامانة ۵ وعدمت فيه
غايات العدل والاحسان ۵ ووجدت فيه نشوها
للفساد والخسران ۵ ونصبت فيه راية الجهل والفتنة
۵ وحلت فيه اسود العلم مرتبة دنية ۵ وسبقت
فيه عرجا الجهل نجبة العلم والنور ۵ وذم فيه ساد
فزج الجهل والغرور ۵ وسنت فيه اسنة الجهل
والحميز ۵ ورفع فيه الدني وخفض ذو المرتبة
السنية ۵ وما هو الا اوان المصايب والبلايا ۵

فالحمد

فالحمد لله الواهب العطايا ۵ مساعدة له فيما رغب
وطلب ۵ لما ان محالفتي مثل هذا المحقق بما عسر
علي وصعب ۵ وعلما مني بان من اعان طالب العلم
بسبب من الاسباب ۵ فهو حقيق بنيل الارب
فضلا من الملك الوهاب ۵ وقد قصدت تبسيط
الكلام ۵ ازالة نقاب مخدرات الاحكام ۵ ودفع
ما انغلق من العبارات وابهم ۵ وتفصيل مجمل
المسايل وابراز ما اكتتم ۵ حتى انجلى شعق الايضا ح
والبيان ۵ الى ان اظهرت في بعض اماكن الاظهار
والكتمان ۵ والى تكرير بعض المسايل وذكر ما
يعلم مما قبله التزاما ۵ والى ذكر الامثلة بالموادعو
خلاف ما عهد من كتب من اعطى علما واكراما ۵
فقد صدر ذلك مني قصدا لا سهوا او غفلة ۵ عما
حققه القوم من المسايل واسسه ۵ وقد التزمت
فيما كتبته ذكر ما بين الموجهات من النسب وذكر
ما بين الاجتماع شرحا لما عسر وصعب ۵ وزدت والافتراق صح
على شرح كلام الناظم ما اهمله من احكام الموجهات
۵ من تناقض وعكس لما انه من اجل المهمات ۵
وبعض فوايد افادها العلامة اليوسي في حواشي
المختصر للفاضل السنوسي ۵ ثم اني وان اظهر
لي من خلا ذهنه من الحقد والحسد ۵ البشر

والبشاشة والاعتراف بالسودد ۝ لا اكاد اخلص من
طعن جاهل او عارف متجاهل ۝ مانع لما اعطاه الله
في الحسد متواغل ۝ مريد لما قام به من عدم الرضا
بالقضا والقدر ان يطفي نور الله بفيه محل المكاره
والغدر ۝ وربما قال ما هذا الا اساطير الاولين
۝ ولم يات من عند نفسه بقواعد ولا تبيين ۝ وما
علم هذا الجاهل الحسود ۝ ذو الكبر والباطل المحشو
۝ انه ليس لمصنف المتاخرين ۝ الا التصرف في
عبارات المتقدمين ۝ وزيادات وتحقيقات توخذ
من نحو كلام الاولين ۝ والا فليس للمتاخرين
تصنيف ولا تدوين ۝ والله اسال ان يعينني على
ما رمته من التبيين ۝ وان يغفر لي ولوالدي
والمسلمين ۝ وها انا اشرع في المقصود ۝ بعون
الملك المعبود ۝ مسميا لما اكتبته بالدرر الثلاثينات
۝ على نظم التوجيهات لمعصرينا العلامة مصطفى
الزواوي الشافعي ۝ لطف الله بي وبه وبوالدي
وكل تقي ۝ فاقول لما كان القران العظيم مبتدا
بالبسملة والحمدلة ابتدا الناظم حفظه الله هذه
الارجوزة بهما تاسيا واقتدا به فقال بسم الله
الرحمن الرحيم ۞ بسم الاله ابتدي كلامي ۞
والحمد لله على الدوام ۞ وعملا بالخبر العظيم

المانور

عن النبي الكريم ۝ اعني قوله صلى الله عليه وسلم
كل امر ذي بال لا يبدا فيه ببسم الله الرحمن الرحيم
فهو اجذم او اقطع او ابتر او ابرص على اختلاف
الروايات المشهورة في الترغيب في الابتدا به
وفي رواية بالحمد لله والمعنى انه قليل ناقص
البركة وجمع بين الابتداين لما مر وعملا بالروايتين
ولا يخفى ما في قوله ابتدي من موافقة لفظه
الحديث وبهذا يندفع ما يقال ان الاولى ان
يكون المتعلق خاصا على ما فيه وما يتراءى من
التعارض بين الروايتين مدفوع بان الابتدا
يكون حقيقيا وهو ما تقدم امام المقصود ولم
يسبقه شي واضافيا وهو ما تقدم امامه وسبقه
شي فالحقيقي يحصل بالبسملة والاضافي بالحمدلة
او بان تحمل الروايتان على الذكر لتكونا موافقتين
للرواية الثالثة اعني كل امر ذي بال لا يبدا فيه
بذكر الله الخ فان قلت يلزم على ذلك حمل المقيد
على المطلق والمقرر خلافه فالجواب انه يحمل ما تقرر
اذا لم يحصل التعارض بين المقيدين واما اذا حصل
فالحمل على المطلق ثم ان هذا الحديث دليل الكبرى
قياس يستدل به على طلب الابتدا بالبسملة في
هذه الارجوزة وامثالها وذلك بان يقال هذه

الارجوزة امر ذو بال وكل امر ذي بال يطلب فيه
الابتدا بالبسملة ينتج ان هذه الارجوزة يطلب
فيها الابتدا بالبسملة وهذه النتيجة من الضرب
الاول من الشكل الاول البديهي الانتاج ودليل
صغرى هذا القياس المشاهدة وذلك لان ما
في هذه الارجوزة من المسايل مشاهد الاهتمام
به وكبراه ظاهرة لكونها كلام من لا شك في كلامه
ومعنى ذو بال ذو شان وبه يخرج كثير من الامور
التي يجزم على الابتدا فيها بذكر الله سبحانه هو
التنقيص ومنها هناك بعض ما هو ذو بال مع انه
يحرم فيه الابتدا بذكره تعالى اذ يكره كالذكر عند
المرج بوقوع المعصية وكالذكر في الاماكن هو
المستقذرة مثل المزبلة والمجزرة على ما سياتي
فضلا عن طلبه مرد ودبان المراد امر ذو بال شرعا
وما ذكر في معرض السوال ليس بامر ذي بال شرعا
كيف وقد نص الشرع على تحريم بعضه وعلى ان مرتكبه
مستوجب العقوبة تامل **فان قيل** الحديث قضية
كلية تقتضي العموم في جميع افرادها ومن جملتها
البسملة فتحتاج الى بسملة اخرى وهكذا فيلزم
الدور او التسلسل **قلت** اجاب عن ذلك الموفقون
بان البسملة تحصل البركة لنفسها ولغيرها كالشاة

من

فيقال من انه صح

من الاربعين فانها تزكي نفسها وغيرها وبان المراد
امر ذو بال ليس وسيلة الى غيره والبسملة وسيلة
الى الغير ورد هذا بان الوضو وسيلة الى الصلاة مثلا
مع انه يطلب في اوله الابتدا بالبسملة ورد بان
للوضو اعتبارين فهو مقصود في نفسه ووسيلة الى
غيره فطلب الابتدا فيه بالبسملة ليس الا باعتبار انه
مقصود في نفسه على ان الوضو ليس وسيلة لنحو الصلاة
دايما والكلام على الحديث طويل لا يحتمله هذا المختصر
فالبا للاستعانة او للملابسة على وجه التبرك اذ يعني
من اي انظم الوجهات مبتدا من اسم الله تعالى لان
البسملة من الكتاب وذكر المنتهى اليه ليس بلازم فلا
اعتراض والاسم قيل مشتق من السمو وهو العلو والارتفاع ع
وقيل مشتق من السمة التي هي تعليم الشي بعلامة
وقيل من السما وهو العلامة فعلى الاول يكون محذوف
اللام وعلى الثاني محذوف الفا وعلى الثالث محذوف
العين والخلاف في ذلك شهير وحذفت الفه خطا
لكثرة الاستعمال فلو قلت لاسم الله حلاوة في القلوب
او لبسم ربك فسم اثبتها خطا وانما طالت با البسملة
دون غيرها اشارة الى انها عوض عن الالف المحذوفة
وفيه عشر لغات او اثني عشر وعلى الاول مشى الناظم
الاسنوي فقال لغات الاسم قد حواها الحصر في بيت

التوأم

شعر وهو هذا الشعر

اسم وحذف همزة والقصر مثلثات مع سمات عشر

واصله عند سيبويه سمو كقنو وقيل سمو كقفل فحذفت
لامه تخفيفا وسكن اوله وقيل نقل سكون الميم الى السين
واتى بالهمزة توصلا الى النطق بالساكن وتعويضا
عن اللام المحذوفة ولهذا لم يجمعوا بينهما بل اثبتوا
احدهما فقط فقالوا في النسبة اليه اسمي وسموي
وقد وقع الخلاف في اضافته الى لفظ الجلالة فقال
بعضهم انها من اضافة الاعم الى الاخص كعلم المنطق
وشجر اراك وقيل الاسم مقحم الى غير ذلك والاله صنف
اسما الاجناس كاسامة ورجل وهو كما قال بعضهم
ما وضع للماهية من حيث هي هي من غير مراعاة حضور
ولا تشخص فيها قال العلامة التفتازاني في
المطول وهو اي اسم الجنس ما دل على نفس الذات الصالحة
لان تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف
واحترز بقوله من غير اعتبار وصف من الاوصاف عن
نحو القائم من المشتقات لانه يدل على ذات ما
باعتبار معنى مخصوص وهو المعبود بحق فاذا قلت
لا اله الا الله كان معناه لا معبود بحق الا الله واما
القول بان الاله يطلق على المعبود بحق وغيره فهو
بعيد عن التحقيق بمراحل والباء متعلقة بابتدئ

فتكون

فتكون القضية شخصية وهو ظاهر على ما هنا لان
المتعلق فعل واما اذا كان مصدرا نحو ابتدائي فقد
نقل عن الفاضل العصيمي انه ان جعلت اضافة
المصدر للعموم فكلية قال شيخنا العلامة الملوي
وفي ظني انه بعيد في هذا المقام لان المقصود ان
هذا الابتدا المعين الواقع في هذا التاليف كاين
بسم الله الرحمن الرحيم فهي شخصية سوا كان المقدر
اسما او فعلا وقد يجاب كما قال شيخنا العلامة
الكنكسي بان الكلية صحيحة اذا ريد مثلا كل ابتدا
جزء من التاليف كاين بسم الله انتهى وورد هذا الجواب ب
الذي نسبه لشيخه في اسرار المعقول لان بما القطب
وقد يقال انها ليست بكلية لانها جنسية ليست بسور
وكل كلية مسورة ينتج من ثاني الثاني انها ليست
بكلية دليل الصغرى ان السور هو اللفظ الدال على
التعميم او التبعيض كما عرفه به الامام البوسي
عند الكلام على الاسوار وعرفه عند الكلام على
المنحرفات بانه اللفظ الدال على كمية الافراد وبه
عرفه الشيخ سعد الدين في شرح الشمسية وكذا
الخونجي وغيره وكل تعريف رايناه للسور وجدناهم
اخذوا فيه اللفظ الى اخر ما طال في ذلك وقال
بعد ذلك ثم بعد كتبي هذا ~~المنحرف~~ ظهر لي ان الصواب

انه لا يشترط في السور لفظا وان تعريفه بانه اللفظ
الي اخره تعريف للسور الاصلي اذ لا فرق بين اللفظ
وغيره اذا كان كل منهما دالا على كمية الافراد فتخصيص
احدهما بكونه سور الحكم الي اخر ما اطال في ذلك بلا نفع
فانه في غاية الحسن والذي تلخص من كلامه حفظه
الله اولا واخرا في قضية البسملة انه اذا كان المتعلق
فعلا وكان فاعله ضميرا دالا على معين كما في قول الناظم
فهي شخصية وكذا اذا كان الفاعل علما او اسم اشارة
سواء دل كل منهما على واحد او متعدد وانما كانت م
شخصية لتشخص موضوعها هذا اذا كان المتعلق فعلا
واما ان كان غيره فلا يخلو اما ان يكون معرفا بال او لا
فان كان معرفا بال فلا يخلو اما ان تدل قرينة على
انها للحقيقة من حيث هي هي او لا تدل فان دلت
على ذلك فهي شخصية على ما هو التحقيق لتشخص
موضوعها وتعينه وان لم تدل على انها للحقيقة متعينة ح
من حيث هي هي فلا يخلو اما ان تدل على بعض او لا
فان دلت على بعض معين فهي شخصية ايضا لتشخص
موضوعها وتعينه وان لم تدل على بعض معين فاما
ان تدل على انها صادقة على بعض مبهم او لا فان دلت
عليه فان كان فيها ما يدل على التبعيض فهي جزئية
وان لم تدل على انها صادقة على بعض مبهم فان
دلت

دلت على انها صادقة على جميع الافراد وهو ما
يعبرون عنه بقولهم انها للاستغراق فهي كلية والسور
هو ال اذ هي من الاسوار على ما عرف في موضعه هذا
كله ان قامت قرينة على جميع ما ذكروا اما ان لم
تقم قرينة على انها للحقيقة من حيث هي هي ولا
على انها صادقة على جميع الافراد ولا على بعضها
معينا ولم يوجد ما يدل على التبعيض ومع عدم
قيام قرينة ايضا على عدم جميع ما ذكر وذلك بان
تحتمل كلمة ال الاقسام السالفة فهي مهملة وان
كان غير معرف بها فلا يخلو اما ان يكون بلفظ يدل
على التعميم او التبعيض او لا فان كان به فهي كلية
على الاول وجزئية على الثاني وان لم يكن فمهملة
ثم لا يذهب عليك ان جميع ما ذكر انما يتاتى اذا
كانت الباء اصلية واما اذا كانت صلة لا تتعلق بشيء
فالتقدير اسم الله حسن او عظيم او مبدا به او نحو
ذلك فيجري ذلك ما سلف من التفصيل في الموضوع
المضاف وحيث كان التقدير اسم الله مبدا به ونحوه
ودلت قرينة على ان الاضافة للبيان فاطلاق هذه
الشخصية على القضية حينئذ صحيح من جهة المعنى
لانهم لا يعنون بالشخصية الا ما كان موضوعها
متشخصا معينا لا يقبل الاشتراك لكن لا يجوز هذا الا

طلاق شرعا لانه يوهم تشخص القديم تعالى عن ذلك
علوا كبيرا هذا وان اردت تحقيقا فارجع الى اصله
والحمد هو الثنا باللسان على قصد التعظيم سوا تعلق
بالفضايل ام بالفواضل وانما اثر الحمد عن الشكر مع
ان الظاهر بل التحقيق ان المحمود عليه نعمة وقد
قال جل من قايل لين شكرتم لازيدنكم اقتدا بديباجة
القران المجيد اذ هي مو شحة بغرة التحميد ولان الظاهر
افتتاح المقال بحمد الملك المتعال ولما روي عنه صلى
الله عليه وسلم انه قال ما شكر الله عبد لم يحمده ولاجل
المرافقة للرواية الثانية اعني كل ذي بال لا يبدا امرء
فيه بالحمد لله الحديث واثر الجملة الاسمية بالذكر
لدلالتها على الدوام والثبات وانما قال الحمد لله
دون ان يقول الحمد للرازق او الخالق مثلا لدفع توهم
اختصاص استحقاقه تعالى للحمد بوصف دون
وصف فلو قال الحمد للخالق لتوهم ان استحقاقه
الحمد مختص بهذا الوصف دون الوصف الاخر وذلك
ان ترتيب الحكم على الوصف يفيد الاختصاص والعلية
كما نبه عليه ايمة الاصول [redacted] والله اصله
الالاه فحذفت الهمزة وقصد تعويض حرف التعريف
عنها ولذلك قيل في الندا يا الله بالقطع كما يقال
يا الاه وقيل اصله لاها بالسريانية فعرب بحذف

الالف

الالف الاخيرة وادخال الالف واللام عليه وهو
علم للذات الواجب الوجود الخالق لجميع العالم هو
الموصوف بالصفات الكاملة قال العلامة سعد
الدين التفتازاني والله اصله الاله فحذفت الهمزة
وعوض عنها حرف التعريف ثم جعل علما للذات
الواجب الوجود الخالق للعالم وزعم بعضهم انه
اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للمعبودية
وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم
العلم جزئي وفيه نظر لانا لا نسلم انه اسم لهذا المفهوم
الكلي كيف وقد اجمعوا على ان قولنا لا اله الا الله
كلمة التوحيد ولو كان الله اسما لمفهوم كلي لما افاد
التوحيد لان الكلي من حيث هو كلي يحتمل الكثرة ه
انتهى وقال شيخنا الملوي حفظه الله ذلك الزعم باطل
اذ لا يبقى معه شي من فوايد التوحيد اخلافي لا اله
الا الله بل يلزم عدم الفايدة لانه يكون فيه استثنا
الشي من نفسه اذ المعنى حينيذ لا واجب الوجود الا واجب
الوجود ولا مستحق للعبادة الا المستحق للعبادة جب
الى اخر ما اطال في ذلك فليراجع واللام في لله قيل
انها للملك وقيل انها للاستحقاق وقيل انها للتعليل
والمعنى على الاول جميع المحامد مملوكة لله اذا كانت ال الا بجر الحمد ع
للاستغراق وعلى الثاني مستحقة له تعالى وعلى الثالثة

جميعها ثابت لاجله تعالى **وههنا** اشكال حاصله
انه لا معنى لكون حمد العبد مملوكا للباري تعالى والحال
ان حمد العبد حادث لانه قايم بالحادث والقايم با
لحادث حادث فحمد العبد حادث والله تعالى قديم
ولا يجوز قيام الحادث بالقديم لما يودي اليه من حدوث
القديم تعالى عن ذلك علوا كبيرا اجيب عنه باجوبة
كثيرة منها ان المراد منه تعلق الحمد ولا يلزم من التعلق
القيام كتعلق العلم بالمعلومات ولا يخفى ما في قوله
على الدوام من حسن الابتدا المشهور ببراعة الاستهلا ل
وهو ان يذكر المولف في اول كلامه ما يشعر بالمقصود
ويناسبه كما في قول ابي محمد الخازن في التهنية
للصاحب بولد ابنته • بشرى •
بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا • وكوكب المجد في افق العلا صعدا
وكقول ابي الفرج البارزي يرثي فخر الدولة •
هي الدنيا تقول بملي فيها • حذار حذار من بطشي وفتكي •
فلا يغرركم مني ابتسام • فقولي مضحك والفعل مبكي •
وكما في قوله جل ذكره سورة انزلناها وفرضناها فيها
وانزلنا فيها ايات بينات لعلكم تذكرون فان هذا
المطلع تضمن معنى ما سيقت السورة لاجله من الاحكام
كما اشار الى ذلك بعض الافاضل من المغاربة بقوله
وبرعوا ايضا في الاستهلال • واول النور بهذا الحال

وسمي

وسمي ذلك براعة المطالع ايضا **تنبيهات الاول** انما
قدم المعمول والمجرور لافادة الاختصاص والاهتمام
وذلك ان المشركين كانوا يبتدون باسما الهتهم فيقولو ن
بسم اللات باسم العزى فقصد الناظم حفظه الله
تعالى تخصيص اسم الله سبحانه بالابتدا به اهتماما
بشانه الرفيع وردا عليهم واما اقرا باسم ربك فقد
اجاب عنه صاحب الكشاف بانه انما اخر المعمول فيه
لان الاهم فيه القراة لانها اول سورة نزلت فكان الامر
بالقراة اهم باعتبار هذا العارض وهذا الابنافي ان
ذكر الله تعالى اهم في نفسه فلا اشكال واجاب
بعضهم بان الجار متعلق باقرا الثاني ومعنى اقرا
الاول اوجد القراة من غير اعتبار تعديته الى مفعوله
نبه على ذلك السعد **الثاني** وقع الاختلاف في الاسم
الكريم فقال بعضهم انه مشتق وبعضهم انه جامد هكذا
نطقت به العرب هكذا والاول هو الصحيح عندهم واختلف
في اشتقاقه فقيل انه مشتق من اله ياله وقيل في
اشتقاقه غير ذلك وعلى القول باشتقاقه يكون وصفا
وعلى القول بجموده يكون اسما كما قال الازهري فالخلاف
معنوي **الثالث** اعلم ان اسم الكريم يقع بعد الحركات
الثلاثة فان وقع بعد كسرة رقق وبعد ضمة او فتحة
فخم قال الفاضل الشاطبي وكل لدى اسم الله من بعد كسرة

برفعها الي ان قال كما محموه بعد فتح وضمة نبه علي ذلك
الازهري وصاحب قواعد الاحسان **الرابع** روي
انه صلي الله عليه وسلم كان يكتب اولا باسمك اللهم فلما
نزلت سورة هود بقوله تعالي بسم الله مجراها كتب
بسم الله فلما نزلت سورة سبحان بقوله قل ادعوا
الله او ادعوا الرحمن كتب بسم الله الرحمن فلما نزلت
سورة النمل بقوله تعالي انه من سليمان وانه بسم
الله الرحمن الرحيم كتب بسم الله الرحمن الرحيم كذا
ببعض الهوامش المعزوة للعلامة الشنواني هـ
الخامس اعلم ان الحمد ينقسم الي لغوي وعرفي فاللغوي
هو الثنا باللسان علي قصد التعظيم سوا كان في
مقابلة نعمة او نعمة والعرفي فعل ينبي عن تعظيم
المنعم من حيث انه منعم علي الحامد او غيره والنسبة
بينهما العموم الوجهي لاجتماعهما في ثنا باللسان
في مقابلة احسان اما كونه حمدا لغويا فظاهر واما
كونه عرفيا فلانه فعل ينبي عن تعظيم المنعم من حيث
انه منعم وانفراد اللغوي في ثنا باللسان لا في مقابلة
احسان والعرفي في ثنا بالجنان او الاركان فظهر ان
لكل منهما موردا ومتعلقا فمورد اللغوي خاص لانه
اللسان فقط ومتعلقه عام لانه يكون النعمة وغيرها
ومورد العرفي عام لانه يكون باللسان والاركان والجنا ن
ومتعلقه

ومتعلقه خاص لانه لا يكون الا في مقابلة نعمة هذا
وان الشكر ينقسم الي لغوي وعرفي ايضا فالشكر
اللغوي هو الحمد العرفي لانه فعل ينبي عن تعظيم المنعم
من حيث انه منعم علي الشاكر او غيره والشكر العرفي
هو صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه من سمع
وبصر وغيرهما الي ما خلق لاجله من العبادة كصرفه
النظر الي مطالعة ما سوي الله من المصنوعات هـ
ليستدل به علي وجود الصانع ووحدانيته والسمع
الي تلقي ما ينبي عن مرضاته من الاوامر والاجتناب
عن منهياته وقس علي ذلك ساير النعم الظاهرة
والباطنة والنسبة بينهما العموم المطلق لاجتماعهما
في فعل مبني عن تعظيم الله تبارك وتعالي وانفراد اللغوي
في فعل مبني عن تعظيم غيره فاللغوي اعم والعرفي
اخص لاختصاصه بالباري تعالي ولوجوب شمول اللا ت
فيه بخلاف اللغوي فقد بان ان لكل منهما موردا ام
ومتعلقا فمورد اللغوي اللسان والجنان والاركان
ومتعلقه النعمة الواصلة الي الشاكر او غيره فيكون
مورده اعم من متعلقه بعكس الحمد اللغوي كما هو واضح
ومورد العرفي واحد في الاعتبار وان كان افعالا متعددة
حقيقة ومتعلقه الطاعة فمورده عام ومتعلقه خاص
هذا وان النسبة بين الحمد اللغوي والشكر اللغوي العموم

العموم الوجهي لان الحمد اللغوي قد يترتب على الفضايل
جمع فضيلة وهي النعمة الغير السارية الى الغير بخلاف
الفاضلة فانها النعمة السارية الى الغير والشكر هو
اللغوي يختص بالفواضل وهو جمع فاضلة فيجتمعان
في وصف باللسان في مقابلة الاحسان وينفرد الشكر
اللغوي عنه في فعل القلب والجوارح في مقابلة هو
الفاضلة والحمد اللغوي عنه في وصف باللسان في
مقابلة الفاضلة هذا والنسبة بين الحمد والشكر
العرفيين العموم المطلق لصدق الحمد العرفي على كل
ما صدق عليه الشكر العرفي من غير عكس كلي لان
الحمد العرفي صادق على كل واحد من افعال القلب
واللسان والجوارح بخلاف الشكر العرفي ولان الشكر
العرفي يجب فيه شمول الالات ولانه يختص بالباري فظهر
ان الحمد العرفي اعم هذا والنسبة بين الحمد العرفي هو
والشكر اللغوي التساوي كما مر هذا والنسبة بين الحمد
اللغوي والشكر العرفي العموم المطلق لانه كلما تحقق
صرف الجميع تحقق الوصف والثنا باللسان من غير
عكس كلي بمعنى انه ليس كلما تحقق الوصف باللسان
تحقق صرف الجميع فهذه ست نسب نبه عليها اكثر
الموفقين كالازهري ثلاث منها بحسب الوجود والتحقق
وهي ما يكون بين الحمد اللغوي والعرفي وبين الحمد هو

والشكر

وما دام كاتبا ولا يخفى ان ليس ليست من اسوار السالبة
الكلية فقوله وليس سالبة سالبة جزئية لان ليس كل من
اسوار السالبة الجزئية كما عرف في موضعه فالاولى الاتيان
بالسور الكلي لتتوافق السالبة الموجبة في الكم وانه لا حاجة
الى هذه التصاريح الثلاثة بعد قوله وان تقل فلو قال
وان تقل بدل قوله وان تقل لسلم من ذلك ويكون المعنى
عليه وان يكن الحكم بضرورة الايجاب او السلب ثابتا
ما دام وصف الموضوع فسم القضية بالمشروطة العامة
كما نقل عن الاستاذ نحو كل من يوصف بالكتابة الخ فتامل
واشار بقوله :.

وقد تقال في جميع الازمنة : ككل من يكتب فهو مدرك
ضرورة فالوصف شرطا يترك :.

اي ان للمشروطة العامة تفسيرين تفسيرا اخص وهو
ما مر وتفسيرا اعم وهو هذا والمعنى وقد تقال المشروطة
العامة على القضية التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول
للموضوع او سلبه عنه في جميع اوقات ثبوت وصف
الموضوع له نحو كل كاتب مدرك بالضرورة فان الادراك
ثابت لذات الكاتب في جميع اوقات ثبوت الكتابة له
لا بشرط الكتابة والمشروطة العامة على التفسير الاول
هي التي حكم فيها بضرورة الثبوت او النفي ما دام هو
الوصف وقوله دخل في تحقق الضرورة فيكون مشروطا

في تحققها وعلى الثاني هي التي حكم فيها بما ذكر في جميع
اوقات الوصف وهو ليس له دخل في تحقق الضرورة
فلا يكون شرطا وهذا معنى قوله او الوصف شرطا بتركه
اي على هذا التفسير وبين التفسيرين عموم وخصوص
من وجه كما اشار الى ذلك بقوله ∴

وذلك الاعم مما قبله ∴ لا مطلقا اذ ردوا قبوله ∴

يعني ان التفسير الثاني اعم من التفسير الاول عموما من
وجه لا مطلقا لانهم قد ردوه وابطلوه فلو قال وهذا
هو الاعم مما قبله لكان احسن لاجتماعهما فيما اذا كان لوصف
الموضوع دخل في تحقق الضرورة والحال ان الوصف دائم
ضروري الثبوت للذات في بعض الاحيان نحو كل منخسف
مظلم ما دام منخسفا سواء اريد بشرط الانخساف او لا
قال العلامة الخبيصي في شرح التهذيب اما صدقها
بالمعنى الاول فلان ثبوت الاظلام ضروري لذات
الموضوع اي القمر بشرط وصفه وهو الانخساف واما
صدقها بالمعنى الثاني فلان ثبوت الاظلام ضروري
للقمر في جميع اوقات وصفه اي الانخساف انتهى ولا
ريب ان الشرط الذي هو كون الوصف ضروري الثبوت
للذات في حين من الاحيان موجود اذ الانخساف ضروري
للقمر وقت الحيلولة وهو حين من احيانه وانفراد
التفسير الاول عن الثاني فيما اذا لم يكن وصف الموضوع
ضروريا

ضروريا للذات في وقت ما نحو بالضرورة كل كاتب متحرك
الاصابع ما دام كاتبا فان تحرك الاصابع ثابت لذات
الكاتب اعني افراده بشرط الكتابة التي هي الوصف وليس
ضروريا له في وقت من الاوقات لان شرط الذي هو
الكتابة ليس ضروريا له في وقت ما فالمشروط الذي
هو التحرك غير ضروري بالطريق الاحرى فقد صدقت
المشروطة بالتفسير الاول فقط في هذه المادة وانفرد
التفسير الثاني عن الاول فيما اذا لم يكن لوصف الموضوع
دخل في تحقق الضرورة نحو كل كاتب انسان بالضرورة
ما دام كاتبا فان الانسانية ثابتة لذات الكاتب اي
افراده في جميع اوقات وصف الكتابة وليس لوصف
الكتابة دخل في تحقق الضرورة اذ الانسانية ثابتة
له حالة عدم الكتابة فقد صدقت المشروطة العامة
بالتفسير الثاني فقط في هذه المادة فان قلت حيثما
كانت الانسانية ثابتة للكاتب في جميع اوقات وجود
ذاته فلا حاجة الى التقييد بما دام كاتبا قلت لابد
من التقييد بذلك ليحصل الفرق بينها وبين الضرورية
المطلقة ولابد منه ايضا اذا اريد ان المحمول ثابت دائم
للموضوع في جميع اوقات الوصف بقطع النظر عن الذات
سمعته من شيخنا حفظه الله وما ذكرناه من ان بين
التفسيرين عموما وخصوصا من وجه هو ما ذكره الفاضل

الخبيصي والقطب ومن حذا حذوهما هذا ولم ار من
حام حول تحقيق هذا المقام كشيخنا حفظه الله وحاصله
ما قاله ان المشروطة العامة على ثلاثة اقسام وذلك
لان المحمول اما ان يكون ثابتا للموضوع مادام وصفه
بمعنى ان نسبة المحمول للموضوع ضرورية في جميع اوقات
اتصاف الموضوع بالوصف الضروري نحو كل متنفس م
مطلم مادام متنفسا فان الاظلام ثابت للموضوع في
جميع اوقات وصفه كما مر والشرط موجود ايضا فهكذا
هو القسم الاول واما ان يكون المحمول ثابتا للموضوع
بشرط وصفه بان يكون للوصف دخل في الضروره
ولو لم يكن الوصف ضروريا للذات ولا علة تامة له
نحو كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا وهذا هو
القسم الثاني واما ان يكون المحمول ثابتا للموضوع لا
جل الوصف بان يكون الوصف نفسه منشا الضروره
وذلك بان يكون علة تامة لا فرق بين ان يكون ضروريا
للذات ام لا نحو بالضروره كل متعجب ضاحك مادام
متعجبا وهذا هو القسم الثالث والنسبة بين الاول
واللذين بعده العموم والخصوص الوجهي اما بينهما
بين الاول والثاني فلانهما يجتمعان في مادة يكون
المحمول فيها ضروريا في جميع الاوقات والوصف ضروري
للذات في بعض الاوقات وله مدخل في الضروره

نحو

نحو كل انسان حيوان وكل متنفس مظلم ولا انفراد الوجود
مادام الوصف اعني القسم الاول عن الضروره بشرط الوصف
اعني القسم الثاني في مادة يكون المحمول فيها ضروريا
في جميع اوقات الوصف ولا مدخل له في الضروره نحو كل
متنفس متحرك وانفراد الضروره بشرط الوصف اي القسم
الثاني فيما اذا كان للوصف مدخل في الضروره ولم
يكن الوصف ضروريا نحو كل كاتب متحرك الاصابع وذلك
لانه يشترط في الضروره مادام الوصف ان يكون الوصف
ضروريا ولو في وقت ما كما مر فظهر ان الضروره بشرط
الوصف لا تستلزم الضروره مادام الوصف ولا العكس
وهذا معنى العموم الوجهي واما بيان العموم والخصوص
الوجهي بين الاول والثالث فلاجتماع الضروره
مادام الوصف التي هي القسم الاول ولاجله التي هي
القسم الثالث فيما اذا كانت ضرورة ثبوت المحمول
للموضوع في جميع اوقات وصف الموضوع والوصف
ضروري وعلة تامة نحو كل انسان حيوان وانفراد
الضروره مادام الوصف اي القسم الاول فيما اذا لم يكن
علة تامة نحو كل متنفس متحرك وانفراد الضروره لاجله
اعني القسم الثالث فيما اذا كان علة مستقلة ولم يكن
الوصف ضروريا نحو كل عالم متصف بالعلم مادام عالما
فقد تبين ان الضروره لاجل الوصف لا تستلزم الضرو

ره

ما دام الوصف ولا العكس هذا والنسبة بين القسم
الثاني والثالث العموم المطلق لاجتماعهما في قولنا
كل انسان حيوان وانفراد الضرورة بشرط الوصف
في قولنا بالضرورة بعض الذهب الحار ذايب ما دام
حارا وذلك لان الحرارة فقط ليست منشا الذوبان
بل منشاها الذهبية والحرارة معا وفي قولنا كل كاتب
متحرك الاصابع لان الكتابة ليست منشاه التحرك
لانها رقم الحروف وذلك الرقم منشا التحرك المخصوص
فظهر ان الضرورة لاجل الوصف تستلزم الضرورة بشرط
الوصف من غير عكس كلي فحينئذ الضرورة بشرط
الوصف اعم وهو معنى العموم المطلق هذا ما تلخص
من كلامه حفظه الله وهو وان كان بالنسبة لبعض
ما مر تكرار لكن فيه مزيد فايدة فتدبر تنبيهات
الاول اعلم ان ما صدق عليه الموضوع من الافراد
يسمى ذات الموضوع ومفهوم الموضوع يسمى وصف
الموضوع وعنوانه فاذا قلنا كل انسان حيوان مثلا
فما صدق عليه لفظ الانسان الذي هو الموضوع من
زيد وعمرو وخالد وسعيد وغيرهم يسمى ذات
الموضوع ومفهومها اعني الانسانية يسمى وصف الموضوع
وعنوانه وبالجملة المراد بالذات الجزئيات وبالمفهوم
الامر الكلي الصادق عليها نحو الانسانية كما افاد معناه
شيخنا

تحقيقه مطالعه
اعبرادحع

شيخنا حفظه الله اذا تمهد هذا فاعلم ان وصف الموضوع
قد يكون عين [illegible] ان كان لفظ الوصف عنوانا للموضوع نحو
كل انسان حيوان وذلك لان الامر الكلي الذي هو مفهوم
الانسان عين ماهية افراده وجزئياته الصادق
هو عليها واما ما اشتملت عليه تلك الجزئيات من
التشخصات فامر عارض وقد يكون جزءا منها ان كان
عنوانا للفصل او الجنس نحو كل ناطق او حيوان جسم
فان ماهية الناطق جزء ماهية افراده وكذا ماهية
الحيوان وقد يكون خارجا عنه ان كان عنوانا للخاصة
او العرض العام نحو كل ضاحك او ماش محدث فان مفهومي
الضاحك والماشي خارجان عن ذات موضوعيهما
اي افرادهما وجزئياتهما افاد معنى هذا العلامة
الخبيصي وغيره من الموفقين لتحقيق ذلك الثاني
اعلم ان الضابط في نسبة كل قضية للاخرى انهما
ان تنافيا فاجزاؤهما متباينان كالضرورية والوجودية
اللاضرورية وان تضمنت احداهما اجزاء الاخرى فان
زادت عليها بجزء اخر فصاحبة الزيادة اخص كالمشروطة
العامة مع المشروطة الخاصة فان الخاصة قد زادت
قيدا عن العامة كما ستعرف فلذلك كانت اخص وان
لم تزد عليها فالعموم والخصوص الوجهي كالمشروطة
الخاصة مع العرفية الخاصة نبه على ذلك شيخنا حفظه

طه

الله في اللآلي المنثورات فليراجع وليحفظ **الثالث**
اعلم ان النسبة بين المشروطة العامة والضرورية المطلقة
العموم والخصوص الوجهي لاجتماعهما في مادة يكون
الوصف فيها عين الذات نحو كل انسان حيوان فان الحيوانية
ثابتة للانسان ضرورة ما دامت ذاته موجودة وما دام
وصفه ايضا وانفراد المشروطة في قولنا كل كاتب متحرك
الاصابع وذلك لان الوصف والذات متغايران والمحمول
ليس بواجب الثبوت للموضوع ما دامت ذاته موجودة
اذ كثيرا ما توجد ذات الكاتب غير متحركة الاصابع بل
شرط ليس بضروري كما مر وانفراد الضرورية في قولنا
كل كاتب انسان اذ الانسانية ثابتة للموضوع ما دامت
ذاته موجودة لا بشرط وصف الكتابة على ما لا يخفى وهذا
ظاهر على التفسير الاول للمشروطة وكذا على التفسير
الثاني لاجتماعهما في نحو كل انسان حيوان وانفراد هذه
المشروطة بالمعنى الثاني بما اذا دام المحمول للموضوع
ما دام وصفه لا ما دامت ذاته وكان الوصف ضروريا
نحو كل منخسف مظلم فان الاظلام ليس واجبا للمنخسف
ما دامت ذاته اعني القمر والوصف ضروري وتنفرد الضرورية
بما اذا دام المحمول للموضوع ما دامت ذاته ولم يكن الوصف
ضروريا نحو كل عالم انسان هذا وقال العلامة القطب
واما المشروطة بالمعنى الثاني فهي اعم من الضرورية

مطلقا

مطلقا لانه متى ثبتت الضرورة في جميع اوقات
الذات ثبتت في جميع اوقات الوصف بدون العكس
والظاهر هذا الامر من ان النسبة العموم الوجهي
كما قال شيخنا حفظه الله فتامل وكذلك النسبة بينهما
على التفسير الثالث المنقول عن شيخنا حفظه الله العموم
الوجهي لاجتماعهما في قولنا كل انسان حيوان وانفراد
الضرورية لاجل الوصف بما اذا كانت علة مستقلة ولم
يجب المحمول ما دامت الذات نحو كل عالم متصف بالعلم
وتنفرد الضرورية المطلقة في قولنا كل كاتب انسان
الرابع اعلم ان معنى اجتماع القضيتين كالمشروطة
والضرورية في مادة مثل كل انسان حيوان ان تلك المادة
يصح جعلها ضرورية مطلقة بان توجه بجهتها وجعلها
مشروطة عامة بان توجه بجهتها وليس المراد ان هذه
المادة تصدق عليها الامران في ان واحد وبهذا
تعرف انه ليس المراد بالعموم والخصوص هنا العموم
والخصوص الذي في المفردات بل المراد ان كل ما صح
توجيهه بجهة الضرورية المطلقة مثلا صح توجيهه
بجهة المشروطة العامة مثلا ولا عكس افاد معنى ذلك
شيخنا حفظه الله وا حفظه قال العلامة سعد الدين
التفتازاني فان قيل القضايا لا يصح صدق بعضها
على بعض وهو ظاهر فما معنى اعتبار النسب فيها

قلت النسب كما تعتبر بحسب التصادق تعتبر بحسب
الوجود كما يقال السقف اخص من الجدار بمعنى انه كلما وجد
السقف وجد الجدار من غير عكس فالمراد انه كلما ثبتت
هذه القضية ثبتت تلك القضية ومعنى ثبوت القضية
صدقها في نفس الامر فالمعتبر في نسب القضايا هو
صدقها في نفسها لا صدق بعضها على بعض فان
قلت هذا اذا كان المراد النسب بين مواد الموجهات
فانه يمتنع صدق قضية على قضية لكن لم لا يجوز
ان يكون اعتبار النسب بحسب مفهومات الموجهات
اعني مفهوم الضرورية والدائمة وغير ذلك فانها
مفردات يجري فيها التصادق قلت لانه لو اعتبر ذلك
لم يصح ما ذكر من الاحكام ولم يكن بين القضايا الا مباينة
لانا اذا قلنا كل انسان حيوان بالضرورة صدق عليها
انها ضرورية ولا يصدق عليها انها دائمة اذ ليس
الحكم فيها بالدوام بل بالضرورة فافهم وعلى هذا
فقس ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يراد بالضرورة
والدوام ونحو ذلك اعم من ان يكون بالمطابقة او الا
لتزام حتى يكون الحكم بالضرورة مثلا حكما بالدوام
والاطلاق الى غير ذلك وحينئذ يصح ان تكون نسب
القضايا باعتبار تصادق مفهوماتها حتى ان كل قضية
يصدق عليها انها ضرورية يصدق عليها انها دائمة

ومطلقة

ومطلقة انتهى **الخامس** اعلم ان كون النسبة بين المشروطة
العامة والضرورية المطلقة العموم والخصوص الوجهي
انما يتاتى اذا اتفقتا كيفا وكما واما اذا اختلفتا فيهما
فلا يتاتى فيهما ذلك التفصيل وكذا سائر الموجهات
افاد معنى ذلك شيخنا حفظه الله في المنح الوفيات فا
حفظه **خاتمة** قال شيخنا اختلف القوم في المشروطة
العامة هل هي حقيقة فيما يكون للوصف مدخل في
ضرورة محمولها بان كان شرطا او علة او حقيقة في
مطلق الوصفية التي تكون ضرورة المحمول فيها ثابتة
في جميع اوقات الوصف سواء كان له مدخل ام لا ذهب السعد
وابن بديع الى الاول والخونجي الى الثاني قال الفاضل
السنوسي والخلاف لفظي لا ينبني عليه انتهى ملخصا
هذا كله اذا قيدت الضرورة بالذات او الوصف واما
اذا قيدت بوقت فلا يخلو اما ان يكون معينا ام لا فان
كان معينا فهي الوقتية المطلقة كما اشار الى ذلك حفظه
الله بقوله ⁖

وان ترد وقتية اي مطلقة ⁖ فعين الوقت لها محققة
ككل ما يخسف فيها اعلموا ⁖ ضرورة وقت انخساف مظلم

يعني ان الوقتية المطلقة هي التي حكم فيها بضرورة ثبوت
المحمول للموضوع او سلبه عنه في وقت معين كقولنا
بالضرورة كل منخسف مظلم وقت الاحساف ولا شيء من القمر

بمنخسف وقت التربيع اذ ثبوت الاظلام للمنخسف
اعني القمر ضروري له في وقت معين وكذلك سلب
الانخساف عنه وسميت وقتية لاعتبار تعين الوقت
فيها ومطلقة لانها لم تتقيد باللادوام ولا باللا
ضرورة بدليل انها اذا اقتيد باللادوام حذف منها
قيد الاطلاق كما سياتي ان شاء الله هذا او بعضهم
يسميها وقتية عامة والتي ستاتي وقتية خاصة
نبه على ذلك شيخنا ابقاه الله وما يقال من ان كل
قضية تستلزم الوقت ضرورة اشتمالها على حكم والحكم
لا بد له من زمن فمقتضى تلك العلة ان تسمى كل قضية
وقتية مردود بان علة التسمية لا يجب اطرادها حتى
يلزم ما ذكر وما يقال من ان ما ذكره المصنف من المثال
صادق على المشروطة لانه يصدق عليه انه حكم فيه
بضرورة ثبوت المحمول للموضوع ما دام وصف الموضوع
مع التقييد بالوقت مانع من ذلك على انه — ممنوع بالواقع
لا محذور في ذلك اذ هما غير متنافيين كما ستعرف
وتقدم ضرورة ووقت على الحين اعني مطلق الضرورة
تنبيهات الاول اعلم ان النسبة بينها وبين
الضرورية المطلقة العموم المطلق لاجتماعهما في قولنا
كل انسان حيوان اذ هذه المادة تصدق فيها الضرورة
المطلقة والضرورة وقت كونه انسانا وانفراد الوقتية

المطلقة

المطلقة بقولنا كل قمر منخسف اذ الضرورة هنا ليست
دائمة ما دامت الذات على ما لا يخفى فظهر ان الوقتية
اعم **الثاني** اعلم ايضا ان النسبة بينها وبين المشروطة
العامة العموم والخصوص الوجهي لاجتماعهما حيث يكون
الوصف ضروريا للذات في وقت ما نحو كل منخسف
مظلم فانه يصح ان يقال ما دام منخسفا فتكون مشروطة
عامة وان يقال وقت الانخساف فتكون وقتية مطلقة
على ما هو معنى الاجتماع اذ الشرط موجود وانفراد
المشروطة حيث لا يكون الوصف ضروريا في وقت اصلا
نحو كل كاتب متحرك الاصابع فان وصف الكتابة ليس
بضروري لذات الكاتب اعني زيدا وعمرا وسعيدا مثلا
في وقت ما فلا يصح ان توجه تلك المادة بجهة الوقتية
المطلقة وانفراد الوقتية حيث لا تستمر الضرورة في جميع
اوقات الوصف بل تثبت في بعضها نحو بالضرورة كل قمر
منخسف فانه يصح ان تقول وقت حيلولة الارض بينه
وبين الشمس فتكون وقتية مطلقة ولا يصح ان تقول
ما دام قمرا حتى تكون مشروطة عامة لما لا يخفى فقد
اجتمعتا وانفردت كل واحدة منهما على قاعدة العموم
والخصوص الوجهي وهذا انما يظهر على التفسير الاول
للمشروطة العامة قال العلامة القطب هذا اذا فسرنا
المشروطة العامة بالضرورة بشرط الوصف اما اذا

فسرناها بالضرورة مادام الوصف تكون المشروطة اخص
من الوقتية مطلقا لانه متى تحقق الضرورة في جميع
اوقات الوصف وجميع اوقات الوصف بعض اوقات
الذات تحقق الضرورة في بعض اوقات الذات نحو
كل منخسف مظلم من غير عكس نحو كل قمر منخسف اذ
الاظلام ضروري لذات المنخسف في جميع اوقات وصف
الانخساف التي هي بعض اوقات الذات صح تصدق اذ
معا والانخساف ضروري للقمر في بعض اوقات
الذات اعني وقت الحيلولة وليس ضروريا له في جميع
اوقات وصف القمرية كما لا يخفى فتصدق حينئذ
الوقتية فقط فتكون اعم انتهى موضحا هذا كله اذا
كان الوقت معينا واما ان كان غير معين فهي المنتشرة
المطلقة كما اشار الى ذلك بقوله ان لم نرم تعيينه منتشرة
مطلقة جهتها معتبرة : ككل انسان له التنفس ذه
في بعض الاوقات وقس ما يعكس يعني انه ان لم
يكن الوقت معينا فهي منتشرة مطلقة وهي التي حكم
فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في وقت
ما كما في نحو المثال فان ثبوت التنفس للانسان
ضروري في وقت ما وكذلك سلبه لكنه نبه عليه ثم لما كانت
جهتها وهي الضرورة معلومة مشهورة قال جهتها معتبرة
اي فلا حاجة الى ذكرها حينئذ فانه كالعبث فظهر ان
جهتها

جهتها جهة التي قبلها بدليل البيت الاتي وانما سميت
منتشرة لان الحكم فيها يحتمل كل وقت فهو منتشر فيها
في الاوقات ومطلقة لانها لم تقيد بكلمة لا دايما ولهذا
اذا قيدت بها حذف قيد الاطلاق من اسمها وقيل
منتشرة هذا وبعضهم يسمي هذه منتشرة عامة والاتية
منتشرة خاصة وسميت عامة على هذا لانها اعم من الخاصة
تنبيهات الاول اعلم ان النسبة بينها وبين الضرورية
المطلقة العموم المطلق لاجتماعهما في قولنا كل انسان
حيوان ونحوه اذ كل ما كان ثبوت المحمول للموضوع ضروريا
مادامت الذات كان ضروريا في وقت ما من غير
ع عكس كلي تحقيقه كلما صح توجيهه بجهة الضرورية
الذاتية صح توجيهه بالضرورة وقتا ما ولا نعني بالاجتماع
في هذا المقام الا هذا على ما مر وانفراد المنتشرة بنحو قولنا
بالضرورة كل قمر منخسف اذ الانخساف ليس ثابتا للقمر
مادامت ذاته موجودة وذلك ظاهر فظهر ان المنتشرة
اعم لانفرادها عنها الثاني اعلم ايضا ان النسبة بينها
وبين المشروطة العامة العموم والخصوص الوجهي لاجـ
تماعهما في قولنا كل منخسف مظلم اذ يصح ان تقول
مادام منخسفا فتكون مشروطة عامة وان تقول وقتا
ما فتكون منتشرة مطلقة فمادة الاجتماع هي التي يكون
المحمول فيها واجب الثبوت للموضوع في بعض الاحيان

وانفراد المشروطة في قولنا بالضرورة كل كاتب متحرك
الاصابع فانه لا يصح ان يقال وقتا ما لما مر انفا وانفراد
المنتشرة في قولنا كل قمر منخسف اذ لا يصح ان يقال
ما دام قمرا لما لا يخفى وما يقال من انه يمكن انفراد
المنتشرة عن المشروطة العامة لانه كلما تحقق الزمان
المعين تحقق المطلق في ضمنه ضرورة وجوب وجود
المطلق في ضمن المقيد مردود بان ذلك بطريق
الالتزام لا بطريق المطابقة تأمل **الثالث** اعلم
ايضا ان النسبة بينها وبين الوقتية المطلقة العموم
المطلق وهي اعم لانه كلما صدقت الضرورة في وقت
معين صدقت في وقت مبهم من غير عكس كلي و
فتجتمعان في قولنا بالضرورة كل قمر منخسف وتنفرد
المنتشرة في مادة يكون المحمول فيها ثابتا للموضوع
في وقت غير معين نحو بالضرورة كل انسان متنفس
فاذ سمعنا في النسخ الوقتيات ولبعضهم فيه بحث شريف
فليراجع تتمة ربما تسمع في كتب المنطق مطلقة
وقتية ومطلقة منتشرة وهما غير الوقتية المطلقة
والمنتشرة المطلقة فان المطلقة الوقتية هي التي حكم
فيها بالنسبة بالفعل في وقت معين والمطلقة المنتشرة
هي التي حكم فيها [illegible] بالنسبة بالفعل في وقت
غير معين فيفرق بينهما بالعموم والخصوص وهو
واضح

واضح لا سترة فيه وبالجملة الوقتية والمنتشرة هما
المطلقتان من الضروريات والمطلقة الوقتية هي
والمطلقة المنتشرة من المطلقات فينبغي ان الاوليات منه
اخص اذ المطلقات اعم من الضروريات فقول العلامة
القطب يفرق بينهما بالعموم والخصوص اي المطلق
كما لا يخفى هذا لانه ان كان الحكم بضرورة الثبوت
او النفي واما ان كان الحكم بغيرهما فلا يخلو اما ان
يكون الحكم بالدوام ثابتا ما دامت الذات او لا يكون
كذلك فان كان الحكم به ما دامت الذات فهي الدائمة
المطلقة كما اشار الي ذلك حفظه الله بقوله
وان تكن في هذه الاحكام ◦ معتبر الكيفية الدوام
فسمها دائمة ومطلقة ◦ ما دامت الذات لنا محققة
ككل انسان دواما ناطق ◦ وعكس هذا مثله محقق
يعني ان الدائمة المطلقة هي التي حكم فيها بدوام ثبوت
المحمول للموضوع او سلبه عنه ما دامت ذاته موجودة
ومحققة نحو كل انسان ناطق دائما ولا شيء من الانسان
بحجر دائما فانه قد حكم في المادة الاولي بدوام ثبوت
الناطق للانسان ما دامت ذاته موجودة ومحققة
وفي الثانية بسلب الحجرية عنه ما دامت موجودة ايضا
فقوله في هذه الاحكام اي الايجاب والسلب والجمع هو
يطلق علي ما فوق الواحد عند اهل الميزان واما قد

كيفية الى الدوام من اضافة الاعم الى الاخص اذ هي
شاملة لم ولغيره من الاطلاق والضرورة والامكان
تغسيه والواو في ومطلقة زايدة لاجل الوزن فليس
المراد انك تسميها حينيذ دايمة ومطلقة بالعطف بل
دايمة مطلقة من غير عطف كما صرح به لك غير واحد
ممن وفق لتحقيق ذلك وتقديم دواما بمعنى دايما
على الخبر اي ناطق لضرورة الوزن وكذا العدول عنه
لما قاله والاصل كقولك كل انسان ناطق دايما وتحقق
خبر عكس واسم الاشارة عايد الى الايجاب ثم اراده
حينيذ بالعكس السلب فيكون المراد مطلق الخلاف
لا المصطلح عليه وهو ظاهر لا ستره عليه وسميت دايمة
لاشتمالها على الدوام ومطلقة لانها لم تقيد بوصف
ولا بوقت على ما مر في الضرورية المطلقة **تنبيهات**
الاول اعلم ان النسبة بينها وبين الضرورية المطلقة
العموم المطلق وهي اعم لانه كلما كان المحمول واجب
الثبوت او النفي للموضوع عنه كان دايما من غير عكس
كلي ولاجتماعهما في قولنا كل انسان حيوان اذ يصح ان
تقول بالضرورة فتكون ضرورية مطلقة وان تقول
دايما فتكون دايمة مطلقة وانفراد الدايمة في قولنا
كل فلك متحرك اذ لا يصح ان تقول بالضرورة ويصح ان
تقول دايما على ما هو معنى الانفراد الماخوذ من معنى

الاجتماع

الاجتماع فالضرورة تستلزم عدم جواز انفكاك المحمول
عن الموضوع بخلاف الدوام فانه التحرك وان كان
دايم الثبوت للفلك لكن يمكن انفكاكه عنه وان لم
يقع بخلاف الحيوان فانه لا يجوز انفكاكه عن الانسان
والا لوجد الكل بدون الجزء وهو محال وبهذا ظهر الفرق
الجلي بين الضرورة والدوام وان الدوام اعم وان
الدايمة اعم لاشتمالها على الاعم قال العلامة اليزدي
شارح متن التهذيب الفرق بين الضرورة والدوام
ان الضرورة هي استحالة انفكاك شي عن شي والدوام
عدم انفكاكه وان لم يكن مستحيلا كدوام الحركة للفلك
انتهى **الثاني** اعلم ايضا ان النسبة بينها وبين
المشروطة العامة العموم والخصوص الوجهي لاجتماعهما
في مادة الضرورة المطلقة اعني التي لم تقيد بوصف
ولا وقت نحو كل انسان حيوان فانه يصح ان تقول
بالضرورة ما دام انسانا لان الوصف والذات هنا متحد ن
اذ الوصف عنوان للنوع فتكون مشروطة عامة وان
تقول دايما يعني ما دامت الذات فتكون دايمة مطلقة
على ما هو معنى الاجتماع وانفراد المشروطة العامة
في كل مادة يكون المحمول فيها غير ثابت للموضوع ما
دامت ذاته بل ما دام وصفه نحو كل كاتب متحرك الاصابع
اذ يصح ان تقول بالضرورة ما دام كاتبا ولا يصح ان

تقول دايما ما دامت الذات موجودة لان تحرك الا
صابع غير ثابت للكاتب ما دامت ذاته اي افراده بل ما
دام وصفها اعني الكتابة وانفراد الدايمة فيما يكون المحمول
فيه دايما من غير ضرورة نحو هذا الغراب اسود اذ يصح
ان تقول دايما ولا يصح ان تقول بالضرورة ما دام غرابا
فان السواد غير ضروري للغراب لانه غير مستحيل الا
نفكاك كتحرك الفلك **الثالث** اعلم ايضا ان النسبة
بينها وبين الوقتية المطلقة العموم والخصوص الوجهي
لاجتماعهما في قولنا كل انسان جسم اذ يصح ان يقال
بالضرورة وقت كونه انسانا فتكون وقتية مطلقة
وان يقال دايما ما دامت الذات فتكون دايمة مطلقة
ضرورة اتحاد الذات والوصف وانفراد الوقتية فيما
يكون المحمول فيه ضروريا للموضوع في بعض الاحيان
فقط نحو كل قمر منخسف اذ الانخساف واجب الثبوت
للقمر في بعض الاحيان اعني وقت الحيلولة فيصح
اذن ان تقول بالضرورة وقت الحيلولة ولا يصح ان
تقول بالضرورة دايما ما دامت الذات وانفراد الدايمة
فيما لا يكون المحمول فيه واجب الثبوت ولو في بعض
الاحيان نحو هذا الغراب اسود لما مر فيصح اذا ان تقول
دايما ولا يصح ان تقول بالضرورة وقت كونه غرابا
واخص من هذا وانفراد الدايمة في عكس ذلك وانما

عدلت

عدلت عنه الى ما ذكرته للايضاح وقس على هذا ما تقدم
وما ياتي **الرابع** اعلم ان النسبة بينها وبين المنتشرة
المطلقة العموم والخصوص الوجهي لاجتماعهما في مادة
الضرورة المطلقة نحو كل انسان حيوان اذ يصح ان
تقول دايما ما دامت الذات وبالضرورة وقتا ما ضرورة
اتحاد الوصف والذات وان المحمول جزء من الموضوع ثم
وانفراد المنتشرة فيما لا يدوم فيه المحمول بدوام الذات
بل يثبت في بعض الاحيان فقط نحو كل قمر منخسف
وكل انسان ضاحك اي بالفعل اذ الانخساف ليس دايما
ما دامت القمرية وكذلك الضحك فيصح حينئذ ان تقول
بالضرورة وقتا ما ولا يصح ان تقول دايما وانفراد
الدايمة في قولنا كل فلك متحرك على ما مر ولا يخفى ان
ما في هذا التنبيه يغني عنه ما في الذي قبله ضرورة
ان كل ما ثبت للاخص يثبت للاعم بلا عكس كلي وانما
ذكرته زيادة للايضاح هذا اذا كان الحكم دايما ما دا منه
الذات والا بان كان الحكم دايما ما دام الوصف لا ما دامت
الذات فهي العرفية العامة كما اشار الى ذلك حفظه
الله بقوله

وسم ان وقت دوام الوصف عرفية لفهمها بالعرف

يعني ان ما تقدم اذا كان الحكم بدوام ثبوت المحمول
للموضوع او سلبه ما دامت ذاته موجودة واما اذا كان

الحكم بذلك مادام وصف الموضوع لا مادامت ذاته
فعرفية عامة نحو دايما كل كاتب متحرك الاصابع مادام
كاتبا ودايما لا شي من الكاتب بساكن الاصابع مادام
كاتبا فان ثبوت تحرك الاصابع للكاتب وسلب سكونها
عنه ليسا دايمين مادامت ذاته بل مادام وصفه الذي
هو الكتابة واشار الي وجه تسميتها بالعرفية بقوله
لفهمها بالعرف يعني انها انما سميت عرفية لانك اذا
قلت لا شي من النايم بمستيقظ ولم تذكر مادام نايما
فهم العرف ان سلب الاستيقاظ عن النايم ليس دايما
مادامت ذاته بل مادام وصفه اعني النوم ولما كان
هذا المعني في سالبتها ماخوذا من العرف نسبت
اليه بل وماخوذا من موجبتها ايضا لانك اذا قلت
كل كاتب متحرك الاصابع ولم تذكر مادام كاتبا فهم
العرف ان تحرك الاصابع ليس بثابت للكاتب مادا
ذاته بل مادام وصفه وعامة لانها اعم من العرفية
الخاصة وستعرفها في المركبات وقد اشار الي هذا
بقوله

وذي اعم مطلقا نسبتها • بما ستاتي بعد ان ركبتها

يعني ان نسبة هذه الي التي ستاتي اعني العرفية
الخاصة المركبة من هذه ومن مطلقة عامة العموم
المطلق وهذه اعم لان المطلق اعم من المقيد فقد

ظهر

ظهر ان الدوايم البسيطة علي ماذكره المصنف كصاحب
التهذيب اثنتان الدايمة المطلقة والعرفية العامة
وان الضروريات البسيطة اربعة الضرورية المطلقة
والمشروطة العامة والوقتية العامة والمنتشرة هه
العامة هذا **تنبيهات** الاول اعلم ان النسبة
بينها وبين الضرورية المطلقة العموم المطلق لانه
كلما كان المحمول ضروري الثبوت او النفي للموضوع
مادامت ذاته كان دايما له مادام وصفه ولا عكس
ولاجتماعهما في نحو قولنا كل انسان حيوان اذ يصح
ان يقال بالضرورة اي الذاتية وان يقال بالدوام
الوصفي ضرورة اتحاد الذات والوصف وانفراد العرفية
العامة في مادة يكون المحمول فيها غير دايم الثبوت
او النفي للموضوع مادامت الذات بل مادام الوصف
نحو كل كاتب متحرك الاصابع اذ تحرك الاصابع ليس
بدايم الثبوت للكاتب مادامت ذاته بل مادام وصفه
فيصح اذا ان نقول مادام كاتبا ولا يصح ان نقول با
لضرورة اي الذاتية والا الوصفية تصح في هذه المادة
ونظايرها ولان الكتابة التي هي شرط في ثبوت التحرك
لذات الكاتب اعني زيدا وعمرا وبكرا مثلا غير ضرورية
لها في وقت فما ظنك بالمشروطة اعني تحرك الاصابع
الثاني اعلم ايضا ان النسبة بينها وبين المشروطة هه

العامة العموم المطلق وهي اعم لان كل ما كان الشيء واجب
الثبوت او السلب للشيء ما دام وصفه كان دايما له ما
دام الوصف ايضا من غير عكس ولاجتماعها في قولنا
كل كاتب متحرك الاصابع اذ التحرك واجب الثبوت
للكاتب ما دام وصفه فيكون دايما له ما دام الوصف
ايضا فيصح اذا ان يقال بالضرورة ما دام كاتبا
فتكون مشروطة عامة وان يقال دايما ما دام كاتبا
فتكون عرفية عامة وكذا تجتمعان في قولنا كل انسان
حيوان ضرورة اتحاد الوصف والذات وكون المحمول
جزءا من الموضوع وانفراد العرفية فيما يدوم فيه
المحمول للموضوع ما دام الوصف من غير ضرورة نحو
هذا الغراب اسود اذ السواد ابدي الثبوت للغراب
ما دام وصف الموضوع وليس بضروري له ما دام
الوصف فيصح اذا ان يقال دايما ما دام الوصف ولا
يصح ان يقال بالضرورة ما دام الوصف **الثالث**
اعلم ان النسبة بينها وبين الوقتية العامة العموم
والخصوص الوجهي لما مر في المشروطة العامة مع
الوقتية المطلقة من انهما يجتمعان حيث يكون الوصف
واجب الثبوت ولو في وقت ما نحو كل منخسف مظلم
اذ الانخساف واجب الثبوت للقمر في بعض الاوقات
اعني وقت الحيلولة فيصح اذا ان تقول بالضرورة

وقت

وقت الانخساف فتكون وقتية مطلقة ودايما ما دام
منخسفا فتكون عرفية عامة وتنفرد الوقتية فيما
اذا لم يكن الدوام متحققا في جميع اوقات الوصف بل
في بعضها نحو كل قمر منخسف اذ الانخساف ليس بدايم
للقمر في جميع اوقات وصف القمرية بل في بعضها
فيصح اذا ان تقول بالضرورة وقت الحيلولة فتكون
وقتية مطلقة ولا يصح ان تقول دايما ما دام قمرا
حتى تكون عرفية عامة وتنفرد العرفية العامة
فيما اذا لم يكن الوصف ضروريا للذات في وقت
ما نحو كل كاتب متحرك الاصابع اذ الكتابة بالفعل
ليست ضرورية للذات في وقت ما **الرابع** اعلم ان
النسبة بينها وبين المنتشرة العامة العموم والخصوص
الوجهي ايضا لاجتماعهما في قولنا كل منخسف مظلم
اذ يصح ان تقول بالضرورة ما دام منخسفا فتكون
عرفية عامة ضرورة ثبوت المحمول للموضوع في جميع
اوقات الوصف وان تقول بالضرورة وقتا ما فتكون
منتشرة مطلقة وهو ظاهر وانفراد العرفية العامة
في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع ضرورة ان الوصف
غير ضروري للذات في وقت ما لما مر وانفراد المنتشرة
العامة في قولنا كل قمر منخسف ضرورة ان المحمول غير دايم
الثبوت للموضوع في جميع اوقات الوصف **الخامس**

اعلم ان النسبة بينها وبين الدائمة المطلقة العموم المطلق
وهي اعم لانه كلما كان الشي دايم الثبوت او النفي لشي مادامت
ذاته كان دايما له مادام وصفه من غير عكس كلي ولا
جمعهما في قولنا كل انسان حيوان ضرورة اتحاد
الوصف والذات وان المحمول جزء من الموضوع الموجب
ذلك لثبوت المحمول للموضوع مادامت ذاته المستلزم
له مادام وصفه فيصح اذا ان يقال دايما مادامت
الذات فتكون دايمة مطلقة ومادام الوصف فتكون
عرفية عامة وانفراد العرفية العامة في مادة لا يكون
المحمول فيها دايم الثبوت للموضوع مادامت ذاته
بل مادام وصفه نحو كل كاتب متحرك الاصابع وهو
ظاهر لما ان المحمول غير دايم الثبوت للموضوع ما دا
ذاته اذ شرطه غير دايم له فكيف بالمشروط هذا الحكم
ان كان الحكم بدوام الثبوت او النفي واما ان كان الحكم
بالاطلاق فهي المطلقة العامة كما اشار الى ذلك بقوله ۰۰

وان يكن حكمك بالفعلية ۰ فسمها المطلقة الفعلية

اي ان كان حكمك بالايجاب او السلب بالفعل وهو ما
عناه صاحب التهذيب كغيره بقولهم هي التي يحكم فيها
في الجملة او لفظ يقرب من هذا فهي المطلقة العامة
وايضاح ذلك ان يقال انها التي حكم فيها بثبوت المحمول
للموضوع او سلبه عنه بالفعل في احد الازمنة الثلاثة

(في الهامش: منه — بالثبوت او النفي ح)

من

من غير تعيين زمن نحو قولنا كل انسان ضاحك بالفعل
ولا شي منه بكاتب بالاطلاق العام فان ثبوت الضحك
وسلب الكتابة للانسان او عنه ليسا ضروريين
مادامت ذاته ولا في وقت معين ولا مادام الوصف
ولا في وقت ما ولا دايمين مادامت الذات ولا مادام
الوصف بل بالفعل بمعنى ان ذينك المحمولين ثابتان
للموضوع في الجملة اي في زمن غير معين والمراد بهما
الضحك والكتابة بالفعل فليس معنى قوله فسمها
المطلقة الفعلية انها تسمى بذلك بل تسمى المطلقة
العامة وانما ارتكب ذلك لضرورة النظم وقد اشار الى
وجه تسميتها بذلك بقوله ۰۰

اذ لم تقل باللادوام الذاتي ۰ كذاك ذي اعم مما ياتي

يعني انها سميت مطلقة لعدم تقييدها باللادوام
ولا بالضرورة الذاتيتين ولهذا اذا قيدت باحدهما
حذف منها قيد الاطلاق كما سياتي وعامة لانها اعم من
الاثنتين اعني الوجودية اللادائمة واللاضرورية
اذ المطلق اعم من المقيد لان كلما زاد قيدا زاد خصوصا
فظهر انها تقيد باللاضرورة كما تقيد باللادوام
وانما تركه الناظم لشهرته وضيق النظم واتكالا على
الموقف وكذا افراد الضمير لضيق النظم ولمراعاة اللفظ
ما وقد اشار الى مثالها بقوله ۰۰

ككل انسان لا متنفس بالفعل ايجابا وسلبا بعكس
اي لا شي من الانسان بمتنفس بالفعل **تنبيه** قد ظهر
مما سلفنا انها اعم من كل واحدة من البسايط السابقة
الفعليات وتفصيل ذلك انها تجتمع مع الضرورية
المطلقة في قولنا كل انسان حيوان وتنفرد عنها في قولنا
كل انسان قايم ومع المشروطة في قولنا كل كاتب متحرك العامة مع
الاصابع وتنفرد عنها في قولنا كل حيوان متنفس
ومع الوقتية المطلقة في قولنا كل قمر منخسف وتنفرد
عنها في قولنا كل انسان جالس ومع المنتشرة العامة
في قولنا كل قمر منخسف وتنفرد عنها في قولنا كل انسان
كاتب ومع الدائمة المطلقة في قولنا كل حمار ناهق
وتنفرد عنها في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع ومع
العرفية العامة في هذه المادة وتنفرد عنها في قولنا
كل انسان ماش ولا يخفى ان المراد بثبوت المحمول في جميع
صور انفرادها ثبوته بالفعل لا بالقوة والا لم يعم الانواع
هذا وبعبارة هي اعم من جميع الفعليات لاجتماعها
مع الكل في مادة الضرورية المطلقة نحو كل انسان حيوان
وانفرادها عنها في قولنا كل انسان كاتب اي بالفعل
وانما كانت اعم منها لان الشي اذا كان ضروري الثبوت
او السلب للشي ما دامت ذاته او ما دام وصفه او في وقت
معين او في وقت ما كان ثابتا له بالفعل او منفيا عنه

كذلك

كذلك وكذا كلما كان الشي دايم الثبوت او النفي للشي
ما دامت ذاته او ما دام وصفه فهو ثابت له بالفعل او
منفي عنه كذلك من غير عكس فيهما قال شيخنا حفظه الله
والمطلقة العامة اعم الفعليات لان كل فعلية عرفا
تعرضت بعد الفعل للضرورة او دوام او للاضرورة
او للادوام والمطلقة صالحة لذلك كله انتهى وبالجملة
المطلقة العامة اعم الفعليات والضرورية المطلقة
اخصها وليس لنا مطلقة بسيطة غير هذه بنا على
ما ذكر المصنف كصاحب التهذيب والا فقد تقدم نحو
مطلقة وقتية ومطلقة منتشرة هذا كله ان كان
الحكم بالثبوت او النفي بالفعل واما ان كان بالامكان
فلا يخلو اما ان يكون عاما او خاصا فان كان خاصا
فسياتي وان كان عاما فهي الممكنة العامة وقد اشار
الى ذلك بقوله **وان تلاحظ عدم الضرورة**
اي بخلاف النسبة المذكورة فسمها ممكنة وعمت
عما بغير بعد بما ركبت كقولنا النار بعام الامكان
لها الحرارة ونفي سلب الثمان يعني انه اذا كان الحكم بالثبوت
او النفي بالامكان العام فهي الممكنة العامة وهي التي
حكم فيها بعدم ضرورة خلاف النسبة نحو كل نار حارة
بالامكان العام كانه حكم في المادة الاولى بان سلب الحرارة
عن النار غير ضروري اذ لو كان ضروريا لما كان الايجاب

[illegible] بالامكان العام مع

ممكنا لما عرفت من ان معنى كون الشيء ثابتا للشيء بالضرورة
استحالة انفكاكه عنه وقد فرض امكان الايجاب وكذا
حكم في الثانية بان ثبوت البرودة للحار غير ضروري
اذ لو كان ضروريا لما كان السلب ممكنا الامر فظهر
ان خلاف النسبة في الاولى السلب ولا ريب انه قد
حكم بعدم ضرورته وفي الثانية الايجاب وقد حكم
بعدم ضروريته ايضا وبالجملة المراد بالنسبة الواقعة
النسبة التي تلفظت بها ايجابية كانت او سلبية فان
تلفظت بالايجاب كما في المادة الاولى فهو النسبة هـ
الموافقة والسلب خلافها وان تلفظت بالسلب كما في
الثانية فهي الموافقة ايضا والايجاب خلافها وان
معنى موجبتها ان سلب الحرارة عن النار غير ضروري
وسالبتها ان ثبوت البرودة للبارد غير ضروري هم
وسميت ممكنة لاحتوائها على الامكان وعامة لما قاله
الناظم من انها اعم من التي ستاتي اعني الممكنة الخاصة
فقوله مما ركبت بدلا من عما سيجي بعد اذ ما يجي هو المركبة
وقوله وفي سلب الثمان معناه اني ذكرت لك مواد جميع
البسايط الموجبات وقس انت على ذلك مواد سوالبها
وانما لم يذكرها صريحا روما للاختصار ولما ان بعض
المواد التي ورد عليها الايجاب يصح ورود السلب عليها
واضافة عام الى الامكان من اضافة الصفة للموصوف

واصله

واصله بالامكان العام فحذف الموصوف العام وقدمه
للضرورة **تنبيهات** الاول اعلم ان الامكان العام
كما يشمل الممكن يشمل الواجب فلا يقال الله عالم بالامكان
الخاص ويقال الله عالم بالامكان العام ويسمى هذا
امكانا عاما والذي سيجي خاصا لكون هذا مستعملا
عند عامة الحكما وما سياتي استعمل حديثا عند الخاصة
منهم لانهم راوه اولى بالامكان واحرى نبه على ذلك
شيخنا **الثاني** قد ظهر انها اعم من جميع البسايط
وذلك لانه كلما كان الشيء ثابتا للشيء او منفيا عنه
بالضرورة ما دامت ذاته او ما دام وصفه او في وقت
معين او منتشر فهو ممكن من غير عكس وكلما كان
الشيء دايم الثبوت او السلب ما دامت الذات او ما دام
الوصف فهو ممكن ولا عكس وكلما كان ثابتا او منفيا
بالفعل كان ممكنا من غير عكس وبعبارة هي اعم من
جميعها لانها اعم من المطلقة العامة التي هي اعم منها
والاعم من الاعم من شي يلزم ان يكون اعم من ذلك الشي
هذا وان اردت تفصيلا فنقول تجتمع مع الضرورية
المطلقة في قولنا كل انسان حيوان وتنفرد عنها في
قولنا كل عنقا موجود على القول الصحيح من عدم وجودها
ومع المشروطة العامة في قولنا كل كاتب متحرك
الاصابع وتنفرد عنها في قولنا كل بكر من زيد موجبه

ايضا بخلاف الامكان
الخاص مم

الذهب موجد اذ هو لم يوجد بالفعل لكنه ممكن الوجود
ومع الوقتية المطلقة في قولنا كل قمر منخسف وتنفرد
عنها في قولنا كل حمار ناطق موجود ومع المنتشرة
المطلقة في مادة الوقتية المطلقة وتنفرد عنها
في قولنا كل انسان بجناحين موجود ومع الدائمة
المطلقة في قولنا كل فرس جسم وتنفرد عنها في قولنا
كل طائر باربعة اجنحة موجود ومع العرفية العامة
في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع وتنفرد عنها
في قولنا كل حجر ناهق موجود ومع المطلقة العامة
في قولنا كل انسان متنفس وتنفرد عنها في قولنا
كل جبل من ياقوت موجود وذلك لان المحمول في جميع
صور الانفراد لم يوجد بالفعل كما في مواد الاجتماع
لكن بحسب العقل ممكن الوجود وبالجملة الثبوت
والنفي بالفعل يستلزم الامكان من غير عكس كلي
الثالث قد ظهر ان الموجهات على اربعة اقسام
ضروريات ودوايم ومطلقات وممكنات وانها
قسمان باعتبار اخر فعليات وهي ما عدا الممكنتين
وممكنات وهي الممكنات وان اخص الفعليات هي
الضرورية المطلقة واعمها المطلقة العامة وان
الممكنات اعم من الفعليات وان النسبة بين الوقتية
المطلقة والمشروطة العامة العموم والخصوص الوجهي
وبين

وبين المنتشرة المطلقة والمشروطة العامة العموم
والخصوص ايضا وبينها وبين الوقتية المطلقة
العموم المطلق وانها اعم وان النسبة بين الدائمة هي
المطلقة والمشروطة العامة العموم المطلق وان المشر وطة
اعم وبينها وبين الوقتية المطلقة العموم والخصوص
الوجهي وبينها وبين المنتشرة العموم والخصوص الوجهي
وان النسبة بين العرفية والمشروطة العامة العموم
المطلق وان العرفية اعم وبينها وبين الوقتية المطلقة
العموم والخصوص الوجهي وكذلك بينها وبين المنتشرة
وان النسبة بينها وبين الدائمة المطلقة العموم المطلق
وانها اعم وقد مر تفصيل ذلك وقد وضعت لذلك جدولا
يظهر لك فيه ما بين كل واحدة منها مع الاخرى
من النسب نصب عين وهذه صورته

ضرورية مطلقة مشروطة عامة	ضرورية مطلقة وقتية مطلقة	ضرورية مطلقة منتشرة مطلقة	ضرورية مطلقة دايمة مطلقة	ضرورية مطلقة عرفية عامة	ضرورية مطلقة مطلقة عامة	ضرورية مطلقة ممكنة عامة
ع م	ع م	ع م	ع م	ع م	ع م	ع م
مشروطة عامة وقتية عامة	مشروطة عامة منتشرة مطلقة	مشروطة عامة دايمة مطلقة	مشروطة عامة عرفية عامة	مشروطة عامة مطلقة عامة	مشروطة عامة ممكنة عامة	
ع ه	ع ه	ع م	ع م	ع م	ع م	
وقتية مطلقة منتشرة مطلقة	وقتية مطلقة دايمة مطلقة	وقتية مطلقة عرفية عامة	وقتية مطلقة مطلقة عامة	وقتية مطلقة ممكنة عامة		
ع م	ع ه	ع ه	ع م	ع م		
منتشرة مطلقة دايمة مطلقة	منتشرة مطلقة عرفية عامة	منتشرة مطلقة مطلقة عامة	منتشرة مطلقة ممكنة عامة			
ع ه	ع م	ع م	ع م			
دايمة مطلقة عرفية عامة	دايمة مطلقة مطلقة عامة	دايمة مطلقة ممكنة عامة				
ع م	ع م	ع م				
عرفية عامة مطلقة عامة	عرفية عامة ممكنة عامة					
ع م	ع م					
مطلقة عامة ممكنة عامة						
ع م						

وطريق

وطريق معرفة هذا الجدول انك تاخذ الضرورية المطلقة مع مشروطة عامة فتجد في المربعة تحتهما صورة عين وميم متصلة احداهما عن الاخرى هكذا عم علامة على العموم المطلق وكذا تاخذها مع مابعدها الى ان تنتهي الى الممكنة ثم تاخذ المشروطة العامة مع مابعدها الى ان تنتهي اليها وهكذا تاخذ كل واحدة مع مابعدها الى اخره وعلامة العموم والخصوص م الوجهين صورة عين وها منفصلة احداهما عن الاخرى ايضا هكذا ع ه والماخوذة مع غيرها تكتب فوقها في المربعة

الرابع اعلم ان ماذكر من كون جهة الامكان العام جهة انما هو على مذهب المتاخرين فانه عندهم مادة لكل قضية صادقة وان كان لها مادة اخرى كالضرورة واما عند المتقدمين فليس بمادة لانهم يحصرونها في الوجود والامكان الخاص والامتناع بنا على ذلك شيخنا حفظه الله

تنبيه اعلم انه نقل الفاضل سعد الدين التفتازاني ماحاصله من ان الجهة يصح ان تكون مخالفة للمادة في القضية الصادقة كما تخالفها في الكاذبة وان المادة هي كيفية النسبة الايجابية بالوجوب او الامكان او الامتناع في نفس الامر والجهة هي اللفظ الدال على ما اعتبره المعتبر كيفية لتلك النسبة سوا كانت هي نفس تلك المادة كما في متحرك دايما

فلك دايم

او اعم منها كما لو جعلت هذه مطلقة او ممكنة واخص
كما لو جعلتها ضرورية او عامة كما لو جعلتها وجودية
لا دايمة ونقل عن المتاخرين ان الجهة في القضية الصادقة
لا تكون الا موافقة للمادة وانها لا تكون مخالفة لها الا
في القضية الكاذبة قال قال شيخنا العلامة قلت
ويلزم على اعتبار اصطلاح المتاخرين كذب النقيضين
معا لانه يكذب مثلا ليس بعض الانسان بحيوان
بالضرورة وهو واضح ويكذب معه نقيضه على مقتضى
اصطلاحهم وهو كل انسان حيوان بالامكان العام
لان جهة هذه القضية مخالفة لمادتها اذ مادتها
الوجوب وجهة الامكان اعم منه فلعلهم اعتبروا في
التناقض مذهب المتقدمين الى اخر ما اطال بعد ذلك
فليراجع **خاتمة** ما ذكر في الحمليات واما الشرطيات
فتكون ايضا موجهة اما المتصلة فجهتها هو اللفظ الدال ل
على كيفية صحبة تاليها لمقدمها من اللزوم او الاتفاق ق
كما اذا قيل كلما كان الشي انسانا كان حيوانا لزوما وكلما
كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق اتفاقا واما المنفصلة
فجهتها اللفظ الدال على كيفية عنادها من كونه عقليا
او اتفاقيا كما اذا قيل العدد اما زوج واما فرد عقلا
او عنادا حقيقيا وكقولنا في الاتفاقية للاسود اللا
كاتب اما ان يكون هذا اسود واما ان يكون كاتبا هـ

اتفاقا

اتفاقا واما لفظ دايما المذكور في المنفصلات كقولنا
دايما اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون فردا
فليس بجهة كما توهم بل هو سور اتي به للدلالة على
تعميم الازمنة فان الازمنة في الشرطية بمنزلة افراد
الموضوع في الحملية ولا يكون اللفظ الواحد سورا وجهة
قاله شيخنا حفظه الله ولما فرغ الناظم من بيان الموجهات ت
البسيطة اخذ يبين في المركبات فقال

فصل في المركبات

واذا مضت بسايط الموجهات ان لنا الشروع في المركبات

اي لما مضى بيان الموجهات البسيطة حان لنا ان نشرع
في بيان المركبات منها فظهر ان اضافة بسايط الى
الموجهات من اضافة الصفة الى الموصوف كسحق عمامة
وجرد قطيفة ثم اعلم ان الموجهة المركبة هي ما اشتملت
على قضيتين متفقتين في الكم غالبا مختلفتين في الكيف
دايما وفي الجهة غالبا كما سياتي ذلك والبسيطة ما ليست
كذلك في الجميع وقد ضبط المركب والبسيط منها الامام
ابن مرزوق بقوله

وما حوى من القضايا الاكذا او خاص او ممكن مركبا خذا
وما عرى عن ذين فالبسيط فادع لمن قرب بالتبسيط
واخصر من هذا واحسن منه قول شيخنا
وخاص امكان وحاير ان لا مركبات والبسيط ما خلا

وان المركبات على ما مشى عليه الناظم تبعا لصاحب
التهذيب سبعة وذلك لان المركبة كما عرفت هي ما اشتملت
على لا دايما او لا بالضرورة فان اشتملت على لا دايما
وهو لا يكون الا بحسب الذات حصلت خمس مركبات
هي الوقتيتان والخاصتان والوجودية اللادايمة واذا
اشتملت على لا بالضرورة وهو ايضا لا يكون استعماله
الا بحسب الذات حصلت اثنتان الوجودية اللاضرورية
والممكنة الخاصة وسياتي وجه عدم تقييد الضرورية
المطلقة والدايمة المطلقة بلا دايما ووجه عدم هذه
تقييد العامتين باللادوام الوصفي ووجه عدم تقييد
المطلقة العامة باللاضرورة الوصفية وكذا الممكنة
العامة ان قدر الله السلامة وقد اشار الناظم الى
الاربع الاول بقوله

وان تقيد باللادوام الذات ، فاربع تاتي مركبات ،

اي وان تقيد مثلا كل ج ب بالضرورة او دايما ما دام
ج او بالضرورة في وقت معين او مبهم لا دايما
بحسب الذات كانت تلك الاربع مركبات والاربع هي
المشروطة العامة والعرفية العامة والوقتية العامة
والمنتشرة العامة وان كانت مركبة لاشتمالها على لفظ
لا دايما المتضمن اين ما وقع لمطلقة عامة موافقة للجزء
الاول في الكم مخالفة له في الكيف والجهة غالبا فيهما

وقد اشار الى ان الاوليان من تلك الاربع ان قيدتا به
يقال فيهما مشروطة خاصة وعرفية خاصة بقوله ؛

اثنان منها وهما المشروطة ؛ والعامة العرفية البسيطة
ان قيدتا بدل العموما ؛ في اسمهما بضده مفهوما

يعني ان المشروطة العامة والعرفية العامة ان قيدتا
باللادوام الذاتي فابدل عمومهما بالخصوص وقل مشروطة
خاصة وعرفية خاصة هذا وان اردت تفصيلا فنقول
المشروطة الخاصة ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة
كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا لا دايما كان تركيبها
من مشروطة عامة موجبة هي الجزء الاول ومن سالبة
مطلقة عامة هي مفهوم لا دايما وذلك لان ثبوت المحمول
للموضوع اذا لم يكن دايما ما دامت ذاته كان السلب
متحققا في الجملة وهو معنى المطلقة العامة السالبة
اعني قولنا لا شي من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق
العام وان كانت سالبة كقولنا لا شي من الكاتب بساكن
الاصابع ما دام كاتبا لا دايما كان تركيبها من مشروطة
عامة سالبة هي الجزء الاول ومن مطلقة عامة موجبة
هي مفهوم اللادوام وذلك لان سلب المحمول عن الموضوع
اذا لم يكن دايما ما دامت ذاته كان الايجاب متحققا في
الجملة وهو معنى المطلقة العامة الموجبة الجزء الثاني
اعني قولنا كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام فظهر

من تسميته الاولى موجبة والثانية سالبة ان الاعتبار في ايجاب
القضية المركبة وسلبها انما هو بالجزء الاول فان كان موجبا
سميت القضية كلها موجبة وان سالبا سميت كلها سالبة
تسمية للكل باسم الجزء كما في تسميتهم القضية التي عدل فيها
حرف السلب عن مدلوله نحو كل لا حيوان جماد معدولة
هذا في المشروطة الخاصة واما العرفية الخاصة فان
كانت موجبة كقولنا دائما كل كاتب متحرك الاصابع ما
دام كاتبا لا دائما كان تركيبها من عرفية عامة موجبة
هي الجزء الاول ومن مطلقة عامة سالبة هي مفهوم
لا دائما لما مر من ان ايجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن
دائما كان السلب متحققا في الجملة وهو معنى المطلقة
العامة السالبة الجزء الثاني اي لا شيء من الكاتب بمتحرك
الاصابع بالاطلاق العام وان كانت سالبة كقولنا
دائما لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتبا
لا دائما كان تركيبها من عرفية عامة سالبة هي الجزء
الاول ومن موجبة مطلقة عامة هي مفهوم لا دائما لما مر
ايضا من ان سلب المحمول عن الموضوع اذا لم يكن دائما كان
الايجاب متحققا في الجملة وهو معنى المطلقة الموجبة
الجزء الثاني اعني قولنا كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق ف
العام قال العلامة الحنفي في شرح التهذيب وانما قيد
اللادوام فيهما بالذاتي لان المشروطة الخاصة على ما

عرفتها

عرفتها هي المشروطة العامة المقيدة باللادوام والعرفية
الخاصة هي العرفية العامة المقيدة به ايضا ويمتنع
تقييد المشروطة والعرفية العامتين باللادوام الوصفي
اذ كل منهما دوام بحسب الوصف لانهما التان حكم فيهما
بضرورة الثبوت او النفي او بدوامهما ما دام وصف
الموضوع كما مر فتكون كل منهما دواما بحسب الوصف اما
العرفية العامة فظاهر ~~~~ دوام بحسبه واما
المشروطة العامة فلانها ضرورة بحسب الوصف فتكون
دواما بحسبه لا محالة لان الضرورة الوصفية مستلزمة
للدوام الوصفي اذ الضرورة اخص منه لما مر والاخص
يستلزم الاعم فالدوام الوصفي تقييده باللادوام
الوصفي فاسد لما يلزم عليه من الجمع بين المتنافيين
فاذا اريد تقييده بقيد صحيح قيد باللادوام الذاتي
ويكون الحكم بضرورة الثبوت او النفي او بدوامهما
بحسب الوصف مقيدا باللادوام بحسب الذات انتهى
بمعناه ثم اعلم انه مما لا بد من التنبه له هنا ان وصف
الموضوع فيهما يجب ان يكون مفارقا لذات الموضوع اذ لو
كان دائما لها والحال ان وصف المحمول دائم بدوام وصف
الموضوع لكان وصف المحمول دائما لذات الموضوع وقد
كان لا دائما بحسب الذات هذا خلف **تنبيهات الاول**
قد ظهر ان المشروطة الخاصة مباينة للضرورية المطلقة

اذ الضرورية مشتملة على الدوام الذاتي وهذه مشتملة
على عدمه فلا يصح اجتماعهما حينئذ في مادة قطعا ولا
نعني بالتباين هنا الا هذا وانها اخص من المشروطة العا منه
التي هي احد اجزائها اذ جزء الشيء يجوز ان يكون اعم منه
كما في الانسان والحيوان وان المقيد اخص من المطلق
فتجتمعان في قولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع
اذ يصح ان نقول ما دام كاتبا فقط فتكون عامة او مع
لا دائما فتكون خاصة وتنفرد العامة في مادة الضرورية
المطلقة نحو كل انسان حيوان اذ يصح ان نقول ما دام
انسانا ضرورة اتحاد الوصف والذات المستلزم لوجود
الوصف كلما وجدت الذات فتكون عامة ولا يصح ان
نقول لا دائما وهو ظاهر حتى تكون خاصة ولاجل كونها
اخص من العامة سميت خاصة كما مر وان النسبة بينها
وبين الوقتية المطلقة العموم الوجهي لاجتماعهما
حيث يكون الوصف ضروريا للذات ولو في وقت ما نحو
بالضرورة كل منخسف مظلم اذ يصح ان نقول وقت
الانخساف فتكون وقتية مطلقة وان نقول ما دام
منخسفا لا دائما فتكون مشروطة عامة وانفرادها
حيث لا يكون الوصف ضروريا في وقت ما نحو كل كاتب
متحرك الاصابع وهو ظاهر لما مر وانفراد الوقتية هي
المطلقة في مادة الضرورية المطلقة نحو كل انسان

حيوان

حيوان لما مر ونحو كل منخسف مظلم وان النسبة بينها
وبين المنتشرة المطلقة العموم الوجهي ايضا ومادتي
الاجتماع والانفراد هنا ما مر انفا في الوقتية والبرها ن
البرهان اذ الاخص مستلزم للاعم فكل ما ثبت للاخص
يثبت للاعم وان النسبة بينها وبين الدائمة المطلقة
التباين لما مر فيها مع الضرورية المطلقة وان
النسبة بينها وبين العرفية العامة العموم المطلق
لما مر فيها مع المشروطة العامة من انهما يجتمعان
في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع وتنفرد العامة
العامة في قولنا كل انسان حيوان وفي قولنا هذا
الغراب اسود والبياض ابيض فظهر انها اخص من
العرفية العامة وكذا اخص من المطلقة العامة اذ هي اعم
الفعليات الشاملة لهذه فلاجتماعهما في قولنا
كل كاتب متحرك الاصابع وانفراد المطلقة العامة في
قولنا كل انسان ضاحك اي بالفعل وانها اخص من الممكنة
العامة ضرورة انها اعم من جميع الفعليات الشاملة
لها ايضا ولاجتماعهما في المادة الاولى اعني كل كاتب متحرك
الاصابع وانفراد الممكنة في نحو كل انسان طائر اذ
محمول هذه القضية لم يثبت لموضوعها خارجا قط
ولكن بحسب العقل يمكن الثبوت له هذا وان كان قد
تقدم لكن لا باس في ذكره زيادة للايضاح وليري ما

مباينة كل مركبة مع كل بسيطة او مع مركبة اخرى من
النسب نعيب عنه والحاصل انها اخص من العامتين
ومن الممكنة والمطلقة العامتين ومباينة للدائمتين وانها
التي حكم فيها بضرورة الايجاب او السلب ما دام الوصف
لا دائما بحسب الذات واعم من الوقتية والمنتشرة الخاصة
من وجه **الثاني** قد تقدم ايضا ان العرفية الخاصة
مباينة للدائمتين لما مر وانها اخص من العرفية وهم
والمطلقة والممكنة العامات لاجتماعها في قولنا كل كاتب
متحرك الاصابع اذ يصح ان تقول بالاطلاق العام
وبالامكان العام ودائما ما دام كاتبا فقط او مع لا دائما
وانفراد الثلاثة عنها في قولنا كل انسان حيوان
وهو ظاهر وان النسبة بينها وبين المشروطة العا منه
العموم الوجهي لاجتماعها في مادة المشروطة الخاصة
نحو كل كاتب متحرك الاصابع وانفراد المشروطة العامة
عنها في مادة الضرورة المطلقة نحو كل حمار ناهق وانفرا دها
عنها في مادة يكون الدوام فيها بحسب الوصف من غير
ضرورة بحسب الوصف والذات وغير دائم بحسب الذات
قال العلامة ابن مرزوق ولم نظفر له بمثال ولا يخفى
ممكن عقلا وانها اعم من المشروطة الخاصة لما مر من ان
كل دوام بحسب الوصف لا دائما ضرورة بحسبه لا دائما
من غير عكس ولاجتماعها في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع
وانفرادها

وانفرادها عنها في مادة انفرادها عن المشروطة العا منه
وقد عرفت انه لم نظفر له بمثال وان النسبة بينها وبين
الوقتية والمنتشرة المطلقتين العموم والخصوص الوجهي
لاجتماعهما حيث يكون الوصف ضروريا للذات وقتا
ما نحو كل منخسف مظلم اذ يصح ان تقول بالضرورة
وقت الانخساف او وقتا ما او ما دام منخسفا لا دائما
وانفرادها عنهما في قولنا كل قمر منخسف وانفرادهما
عنها حيث لا يكون الوصف ضروريا للذات في وقت
ما نحو كل كاتب متحرك الاصابع كما مر والخامس انها مباينة
للدائمتين واخص من المطلقة والممكنة العامتين وهم
والعرفية والمشروطة الخاصة مطلقا ومن الوقتية
والمنتشرة المطلقتين والمشروطة العامة من وجه
وانها التي حكم فيها بدوام الثبوت او النفي ما دام وصف
الموضوع لا دائما بحسب الذات فاحفظ ذلك هذا كله
في المشروطة والعرفية العامتين المقيدتين بلا دائما
واما الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة فان قيدتا
به خرجتا عن كونهما مطلقة وقتية ومنتشرة الى
وقتية خاصة ومنتشرة خاصة كما تقدم والى هذا اشار
بقوله

فان يكن ذا القيد في الوقتيتين ٭ فخصها قيد به المطلقتين

فالوقتية ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر منخسف وقت

حيلولة الارض بينه وبين الشمس لا دايما كان تركيبها
من وقتية مطلقة موجبة هي الجزء الاول ومن مطلقة
عامة سالبة هي الجزء الثاني وذلك لما مر من ان ايجاب
وثبوت المحمول للموضوع اذا لم يكن دايما مادامت الذات
كان السلب متحققا في الجملة وهو معنى المطلقة العامة
السالبة الداخلة تحت لا دايما اي لا شي من القمر بمنخسف
بالاطلاق العام وان كانت سالبة كقولنا لا شي من
القمر بمنخسف وقت التربيع لا دايما كان تركيبها من مطلقة
عامة سالبة هي الجزء الاول ومن مطلقة عامة موجبة
هي الجزء الثاني الداخل تحت لا دايما اي كل قمر منخسف بالا
طلاق العام لما مر من ان سلب ونفي المحمول عن الموضوع
اذا لم يكن دايما مادامت الذات كان الايجاب متحققا
في الجملة وهو معنى المطلقة العامة المذكورة فقد ظهر
ان الوقتية هي الوقتية المطلقة بزيادة لا دايما فهي التي
حكم فيها بضرورة الايجاب والسلب في وقت معين
لا دايما وكذا المنتشرة ان كانت موجبة كان تركيبها من
منتشرة مطلقة هي الجزء الاول ومن مطلقة عامة سالبة
هي الجزء الثاني وان كانت سالبة كان تركيبها من منتشرة
مطلقة سالبة هي الجزء الاول ومن مطلقة عامة موجبة
هي الجزء الثاني والمثال المثال والبيان البيان غير
انك هناك تعيين الوقت وهنا تطلقه بان تقول كل قمر بالضرو رة

كل

كل قمر منخسف وقتا ما لا دايما ولا شي منه بمنخسف وقتا لا
دايما فهي التي حكم فيها بضرورة الايجاب او السلب في
وقت ما لا دايما **تنبيهات الاول** قد ظهر ان الوقتية هي
المطلقة مباينة للدايمتين لاشتمالها على لا دايما وانها
اعم من وجه من المشروطة العامة لاجتماعهما في قولنا
بالضرورة كل منخسف مظلم اذ يصح ان نقول ما دام
منخسفا ووقت الانخساف لا دايما وافتراق المشروطة
في قولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع لما مر فيهما
مع الوقتية المطلقة وانفراد الوقتية في قولنا بالضرورة
كل قمر منخسف لما مر ايضا وانها اخص من الوقتية المطلقة
اذ المقيد اخص من المطلق فتجتمعان في قولنا بالضرورة
كل قمر منخسف اذ يصح ان نقول وقت الحيلولة فقط او
مع لا دايما وانفراد الوقتية المطلقة في قولنا كل فرس
صاهل بالضرورة وهو ظاهر وكذلك هي اخص من المنتشرة
ومادتي الاجتماع والافتراق هنا هما المادتان السابقتان
فيهما مع الوقتية المطلقة غير انك تطلق الوقت هنا بخلافه
ثمة وانها اعم من وجه من العرفية العامة لما مر فيها مع
المشروطة العامة والمثال المثال والبيان البيان وانها
اخص من المطلقة والممكنة العامتين اذ هما اعم من جميع
الفعليات الشاملة لها تجتمع الثلاثة في قولنا كل قمر
منخسف اذ يصح ان تقول بالاطلاق وبالامكان العامين

وبالضرورة وقت الحيلولة لا دايما وانفرادها عنها في
نحو كل حمار ناهق وهو ظاهر وانها اعم من وجه من المشروطة
والعرفية الخاصتين لاجتماعها في قولنا بالضرورة او
دايما كل منخسف مظلم اذ يصح ان تقول وقت الانخساف
لا دايما وان تقول ما دام منخسفا لا دايما وانفرادها عنهما
في قولنا كل قمر منخسف اذ يصح ان تقول وقت الحيلولة
لا دايما كما مر وانفراد المشروطة والعرفية الخاصتين
عنها في نحو كل كاتب متحرك الاصابع لما مر **وبالجملة**
اعلم انها مباينة للدايمتين وانها اخص من الوقتية
المطلقة والممكنة والمنتشرة وانها اعم من المشروطة
والعرفية العامتين والخاصتين من وجه **الثاني**
فقد اتضح ايضا ان المنتشرة مباينة للدايمتين لما مر
وانها اعم من المشروطة والعرفية العامتين والخاصتين
من وجه لاجتماع الخمسة في قولنا كل منخسف مظلم
اذ يصح ان تقول بالضرورة ما دام منخسفا فقط او مع
لا دايما ووقتا ما لا دايما ودايما ما دام منخسفا فقط او
مع لا دايما كما مر وانفرادها عنها في قولنا كل كاتب متحرك
الاصابع وانفرادها عنها في قولنا كل قمر منخسف وانها
اخص من المنتشرة والمطلقة والممكنة والوقتية العامات
لاجتماعها في قولنا كل منخسف مظلم وانفرادها في
قولنا كل انسان حيوان كما مر وانها اعم من الوقتية الخاصة

لانه

لانه كلما ثبتت الضرورة في وقت معين لا دايما ثبتت في
وقت ما لا دايما من غير عكس ولاجتماعهما في قولنا كل
قمر منخسف بالضرورة اذ يصح ان تقول وقت الحيلولة
لا دايما وان تقول في وقت ما لا دايما وانفرادها عنها
فيما اذا كان الحكم ثابتا في وقت ما من غير تعيين وقت
وفيه بحث كما مر وبالجملة فهي مباينة للدايمتين واعم
من وجه من العامتين والخاصتين واخص من المطلقة
والمنتشرة والوقتية والممكنة العامات واعم من الوقتية
الخاصة وهذا وان كان يغني عنه ما سبق لا يخلو عن
زيادة فايدة واقلها زيادة الايضاح وان الاولى ان
يقول بدل قوله صفتهما فيهما كما هو واضح وان المشروطة
والوقتية والمنتشرة الخاصات ضروريات وقد تقدم
اربع ضروريات ايضا فجملة الضروريات على ما بني
عليه المصنف تبعا لصاحب التهذيب سبع وان العرفية
الخاصة من الدوايم وقد مرت اثنتان فجملة الدوايم
اذا ثلاثة على ما ذكره هذا في الضروريات والدوايم
واما المطلقة العامة فلا تخلو اما ان تقيد بلا دايما او
بلا بالضرورة فان قيدت بلا بالضرورة فسمها وجودية
لا ضرورية كما اشار الى ذلك بقوله

وان تقل باللاضرورة التي ، قد نسبت للعام في المطلقة
فبالوجودية سمها وصف ، باللاضرورة بشرط ما وصف

يعني وان نقل في المطلقة العامة مثلا كل انسان متنفس
بالاطلاق العام لا بالضرورة اي ما دامت ذاته فنسبها
وجودية لا ضرورية وهي ان كانت موجبة كان في هذه المادة
كان تركيبها من مطلقة عامة هي الجزء الاول ومن ممكنة
عامة سالبة هي الجزء الثاني الداخل تحت لا بالضرورة
وذلك لان ايجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن ضروريا
ما دامت الذات كان السلب ممكنا وهو معنى الممكنة
العامة السالبة اعني قولنا لا شي من الانسان بمتنفس
بالامكان العام وان كانت سالبة كما في قولنا لا شي من
الانسان بضاحك بالاطلاق العام لا بالضرورة كان
تركيبها من مطلقة عامة سالبة هي الجزء الاول ومن
ممكنة عامة موجبة هي الجزء الثاني لان سلب المحمول عن
الموضوع اذا لم يكن ضروريا كان الايجاب ممكنا وهو معنى
الممكنة العامة الموجبة الداخلة تحت لا بالضرورة
اعني قولنا كل انسان ضاحك بالامكان العام تنبيهات
الاول قد ظهر انها مباينة للضرورية المطلقة لاشتمالها
على لا بالضرورة المباين للضرورة الثاني اعلم ان النسبة
بينها وبين العامتين العموم والخصوص الوجهي لاجتماعها
في مادة المشروطة الخاصة اعني قولنا كل كاتب متحرك
الاصابع اذ يصح ان نقول بالضرورة او دائما ما دام كاتبا
وان نقول بالاطلاق العام لا بالضرورة وانفرادها في نحو

كل

كل انسان قائم اذ القيام ليس بدائم ولا ضروري للموضوع
ما دام وصفه وانفرادهما عنها في نحو كل انسان حيوان
وهو ظاهر الثالث اعلم ايضا ان النسبة بينها وبين
الوقتية والمنتشرة المطلقتين العموم الوجهي ايضا
لاجتماعها في قولنا كل منخسف مظلم اذ يصح ان نقول
بالضرورة وقت الانخساف او وقتا ما وان نقول
بالاطلاق العام لا بالضرورة وانفرادهما عنها
في قولنا كل فرس صاهل وانفرادها عنهما في قولنا
كل انسان قاعد اي بالفعل فان القعود بالفعل غير ضروري
للانسان لا في وقت معين ولا مبهم الرابع قد ظهر انها اخص
من المطلقة العامة المستلزم لكونها اخص من الممكنة
العامة اذ المقيد اخص من المطلق والاخص من الاخص
من شي اخص من ذلك الشي ولاجتماع الثلاثة في قولنا
كل انسان ضاحك وهو ظاهر وانفرادهما عنها في قولنا
كل انسان حيوان الخامس اعلم انها اعم من الخاصتين
لانه كلما صدقت الضرورة او الدوام ما دام الوصف لا دائما
اي ما دامت الذات صدقت فعلية النسبة لا بالضرورة
من غير عكس كلي ولاجتماع الثلاثة في قولنا كل كاتب
متحرك الاصابع اذ يصح ان نقول بالضرورة او دائما
ما دام كاتبا لا دائما وان نقول بالاطلاق العام لا بالضرورة
وانفرادها عنهما في قولنا كل انسان قائم اي بالفعل

اذ التنفس بالفعل ليس دايما للانسان ما دام وصف
كما هو ظاهر السادس اعلم ان النسبة بينها وبين
الدايمة المطلقة العموم الوجهي لاجتماعهما في مادة
يكون الحكم فيها دايما من غير ضرورة نحو كل فلك
متحرك وهذا الغراب اسود اذ يصح ان تقول دايما
اي ما دامت ذاته موجودة وان تقول بالاطلاق
العام لا بالضرورة لما مر من ان التحرك غير ضروري
للفلك وكذا السواد للغراب وانفراد الدايمة في قولنا
كل انسان حيوان لما لا يخفى وانفرادها في نحو كل انسان
قايم لما مر السابع اعلم ان النسبة بينها وبين الوقتية
والمنتشرة الخاصتين العموم المطلق وانها اعم لانه كلما
صدقتا بالضرورة في وقت معين او مبهم لا دايما
صدقت فعلية النسبة لا بالضرورة من غير عكس
فتجتمع الثلاثة في قولنا كل متخسف مظلم اذ يصح ان
تقول وقت الانخساف او وقتا ما لا دايما وان تقول
بالاطلاق العام لا بالضرورة وانفرادها عنهما في
قولنا كل انسان واقف اي بالفعل اذ الوقوف بالفعل
ليس ضروريا للانسان في وقت اصلا لا معين ولا
مبهم فتلخص انها مباينة للضرورية وانها اعم من
العامتين من وجه وكذا من الوقتية والمنتشرة وهي
المطلقتين وانها اخص من المطلقة والممكنة العامتين

واعم

واعم من الخاصتين مطلقا واعم من وجه من الدايمة
المطلقة وكذا من الوقتية والمنتشرة الخاصتين هذا
كله اذا قيدت المطلقة العامة بلا بالضرورة واما ان
قيدت بلا دايما فمعناها الوجودية اللادايمة كما اشار
الي ذلك بقوله

وان تقل باللادوام فهي لا دايمة فوصف الاولي بدلا

يعني وان تقل مثلا كل انسان ضاحك بالاطلاق العام
لا دايما فمعناها الوجودية اللادايمة وهي ان كانت
موجبة كما في تلك المادة كان تركيبها من مطلقة عامة
موجبة هي الجزء الاول ومن مطلقة عامة اخري سالبة
هي الجزء الثاني المفهوم من لا دايما لان ايجاب المحمول للموضوع
للموضوع اذا لم يكن دايما ما دامت الذات كان السلب
متحققا في الجملة وهو معني المطلقة العامة السالبة
اي لا شي من الانسان بضاحك بالاطلاق العام وان
كانت سالبة كما في قولنا لا شي من الانسان بمتنفس
بالاطلاق العام لا دايما كان تركيبها من مطلقة عامة
سالبة هي الجزء الاول ومن اخري موجبة هي الجزء الثاني
لان سلب المحمول عن الموضوع اذا لم يكن دايما ما دامت
الذات كان الايجاب متحققا في الجملة وهو معني المطلقة
العامة الموجبة اي قولنا كل انسان متنفس بالفعل
المفهوم من كلمة لا دايما فظهر انها مركبة من مطلقتين

في الجهة وهذا هو السر في قولي سابقا مختلفتين في الجهة
غالبا وانهما التي حكم فيهما بفعلية النسبة لا دايما وان
المطلقات ثلاثة على ما ذكره الناظم تبعا لصاحب التهذيب يب
وسميت وجودية لان نسبتها وجودية وكذا يقال في التي
قبلها وما يقال من ان جميع ما تقدم نسبة وجودية
فعلى هذا كان الاولى ان يسمى بالوجودية مردود بما
سلف من ان علة التسمية لا يجب اطرادها بمعنى انه لا يلزم
ذكر الاسم في كل ما تحققت فيه تلك العلة ثم اعلم انه يجوز حذف كلمة
بالاطلاق العام سيما للعلم به وهو المشهور نبه عليه شيخنا في اسرار
المعقولات **تنبيهات الاول** قد ظهر انها مباينة
للدايمتين لما مر غير مرة **الثاني** اعلم ان النسبة بينها
وبين العامتين والوقتية والمنتشرة المطلقتين ع
العموم الوجهي لاجتماع الخمسة في قولنا كل منخسف
مظلم لانه يصح ان تقول بالضرورة او دايما ما دام
منخسفا وان تقول وقت الانخساف وان تقول وقتا
ما وان تقول بالاطلاق العام لا دايما وهو ظاهر
وانفراد الاربعة عنها في قولنا كل انسان حيوان وهو
ظاهر ايضا وانفرادها في نحو كل انسان قايم **الثالث**
قد ظهر انها اخص من المطلقة العامة المستلزم لكونها
اخص من الممكنة العامة لان المقيد اخص من المطلق
والاخص من الاخص من شي اخص من ذلك الشي ولاجتماع
الثلاثة

الثلاثة في قولنا كل انسان جالس اذ يصح ان تقول
بالاطلاق العام فقط او مع لا دايما وان تقول بالامكان
العام وانفرادها عنها في نحو كل فرس صاهل وكان ذلك
واضح مر بيانه مرارا **الرابع** اعلم انها اعم من الخاصتين
لانه كلما صدقت الضرورة او الدوام بحسب الوصف لا دايما
صدقت فعلية النسبة لا دايما من غير عكس فتجتمع الثلاثة
في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع اذ يصح ان تقول بالضرورة
او دايما ما دام كاتبا لا دايما وان تقول بالاطلاق العام
لا دايما وتنفرد عنهما في قولنا كل انسان قاعد كما هو
ظاهر **الخامس** اعلم ان النسبة بينها وبين الوقتية
والمنتشرة الخاصتين العموم المطلق وهي اعم لاجتماع
الثلاثة في مادة المشروطة الخاصة اي كل منخسف مظلم
اذ يصح ان تقول وقت الانخساف وان تقول وقتا ما
وان تقول بالاطلاق العام لا دايما في الجميع وانفرادها
في قولنا كل انسان جالس وقد عرفت ما في بعض
ذلك وانما كانت اعم لان كل ضروري بحسب الوقت لا دايما ثابت
بالفعل لا دايما من غير عكس **السادس** اعلم ان
النسبة بينها وبين الوجودية اللاضرورية العموم المطلق
ايضا وهي اخص لان صدق المطلقتين المركبة منهما
الوجودية اللادايمة يستلزم صدق المطلقة والممكنة
المركبة منهما اللاضرورية من غير عكس يجتمعان في قولنا

كل انسان ضاحك وتنفرد اللاضرورية في قولنا كل فلك
متحرك اذ التحرك دايم للفلك لا ضروري كما مر فيصح ان تقول
لا بالضرورة ولا يصح ان تقول لا دايما والحاصل انهما مباينتان
للدايمتين واعم من وجه من العامتين والوقتية والمنتشرة
المطلقتين وانهما اخص من المطلقة والممكنة العامتين
واعم مطلقا من المشروطة والعرفية والوقتية والمنتشرة
الخاصات وانهما اخص من الوجودية اللاضرورية فاتقن
ذلك تتمة يصح رجوع لا دايما هنا ولا بالضرورة
في التي قبل هذه الى الوصف نحو كل انسان كاتب اذ يصح ان
تقول لا دايما اي ما دام انسانا ولا بالضرورة كذلك لكنهم
لم يتعرضوا له هنا لكنه اذا كان الحكم بفعلية النسبة ولما
اذا كان بامكانها وهي الممكنة العامة التي لا تتقيد الا بما
للاضرورة فسمها اخيتيه ممكنة خاصة كما اشار الى ذلك
حفظه الله بقوله

وان تقيد في اعم الممكنة . باللاضرورة التي معينه
اعني التي في الجانب الموافق . فبالخصوص انه لن وحقق

اي وان قيدت الممكنة العامة باللاضرورة الجانب الموافق
فابدل العموم بالخصوص وقل ممكنة خاصة فهي التي حكم
فيها بعدم ضرورة الجانبين الموافق والمخالف وهي ان
كانت موجبة كما اذا قلنا كل انسان ضاحك بالامكان ه
الخاص او لا بالضرورة كان تركيبها من ممكنتين عامتين

احدهما

احدهما موجبة وهي الجزء الاول والاخرى سالبة وهي الجزء
الثاني اي لا شي من الانسان بضاحك بالامكان العام وكذا
ان كانت سالبة نحو لا شي من الانسان بقايم لا بالضرورة او
بالامكان الخاص كان تركيبها من ممكنتين عامتين احداهما
سالبة هي الجزء الاول والاخرى موجبة هي الجزء الثاني اي كل
انسان قايم بالامكان العام والمعنى في الموجبة ان ثبوت
الضحك وسلبه للانسان وعنه غير ضروريين وكذا في
السالبة المعنى سلب القيام عن الانسان وثبوته له غير
ضروريين فظهر انه قد حكم فيها بعدم ضرورة الجانبين
معا ثم اعلم انه لا فرق بين موجبتها وسالبتها في المعنى
بل الفرق انما يحصل بحسب التلفظ فان عبرت بالعبارة
الايجابية كانت موجبة وان عبرت بالسلبية كانت
سالبة كذا قال الفاضل الخبيصي وعنى باتحاد معنى
الموجبة والسالبة ان كلا منهما نسبة جايزة لا ان معنى
الايجاب هو معنى السلب اذ لا يقول بذلك جاهل
فضلا عن فاضل فسقطها عساه ان يتبادر علينا فان
قلت قد سلف ان الامكان العام صادق بالواجب
نحو الله عالم بالامكان العام فاذا قيد بالخاص يكون
ايضا صادقا به اذ هو [illegible] يكون معنى الموجبة
والسالبة واحد حينئذ وهو ظاهر قلت بعد التقييد
بلا بالضرورة صار امكانا خاصا وقد عرفت انه ليس بصادق

على الواجب فلا تختلف اذا معنى الموجبة والسالبة والامكان
الخاص اخص من العام ولا يجب وجود جميع افراد العام في
الخاص كما في الانسان والحيوان فالامكان الخاص لا توجد
فيه من افراد العام الا ما لا يصدق بالواجب فلا اشكال
وان الوجودية اللادائمة تشاركها في ان معنى موجبتها
وسالبتها واحد اذ هي مركبة من مطلقتين عامتين
فظهر انهما مركبتان من متفقتان في الجهة والى هذا اشار
بقولي سابقا غالبا وان اللادوام اشارة الى مطلقة
عامة واللاضرورة الى ممكنة عامة واعلم ايضا ان صاحب
التهذيب والقطب وغيرهما ممن اطلعت على كلامهم يقولون
في الممكنة الخاصة كل ج ب بالامكان الخاص لا لا بالضرورة
اشارة الى انه لا فرق بينهما في المعنى وليس للعدول عنه
نكتة غير هذا كما سمعته من ~~[illegible]~~ وقد يقال
النكتة في العدول عنه الى الامكان الخاص الاشارة الى
ان التركيب كما يكون لفظيا يكون ضمنيا كما صرح بذلك
في كلامه الثاني وصرح بذلك القطب حيث قال وانما قال
اي الكاتب بحسب متن الشمسية حقيقتها ومعناها
ولم يقل لفظها لانه ربما تكون اللفظية مركبة ولا تركيب في
اللفظ من ايجاب وسلب كقولنا كل انسان كاتب بالامكان
الخاص فانه وان لم يكن في لفظه تركيب الا ان معناه ايجاب
الكتابة للانسان ليس بضروري وهو ممكن عام سالب وان

سلب

استاذنا الملوي ح

سلب الكتابة عنه ليس بضروري وهو ممكن عام موجب
فهو في الحقيقة والمعنى مركب وان لم يوجد تركيب في اللفظ
بخلاف ما اذا قيدنا القضية باللادوام او اللاضرورة
فان التركيب حينئذ بحسب اللفظ ايضا انتهى والحاصل
ان كل مركبة في اللفظ فهي مركبة في المعنى من غير عكس
كلي قال شيخنا التركيب في الممكنة الخاصة ضمني فكل من
جزئيها يصلح لان يكون اولا وثانيا انتهى وفيه نظر اذ لا
خلاف في ان قولنا كل انسان ضاحك بالامكان الخاص موجبة
وقد عرفت ان الايجاب هنا باعتبار الجزء الاول فتعين
كل انسان ضاحك لان يكون جزءا اولا وكذا قولنا لا شيء من
الانسان بنائم بالامكان الخاص سالبة وقد عرفت ان
السلب هنا باعتبار الجزء الاول ايضا فتعين لا شيء من الانسان
بنائم لان يكون جزءا اولا ولا نعم التركيب فيها ضمني كما قال وصرح
بذلك العلامة القطب بخلاف غيرها فان التركيب فيه لفظي
ايضا كما لا يخفى فتامل **تنبيهات** الاول قد ظهر انها مباينة
للضرورية المطلقة واعم من الدائمة المطلقة والعامتين
والمطلقة العامة من وجه لتصادقهما في مادة الوجودية
اللاضرورية تحرك كل فلك متحرك اذ يصح ان تقول
وان تقول بالضرورة او دائما ما دام الوصف وان تقول
بالفعل وان تقول بالامكان الخاص وصدق الممكنة
الخاصة بدونها حيث لا خروج للممكن من القوة الى الفعل

[illegible]

نحو كل فلك ساكن بالامكان الخاص وصدقهن بدونها
في مادة الضرورة الذاتية نحو كل فرس صاهل واعم من وجه
ايضا من الوقتيتين المطلقتين لاجتماعها في نحو كل قمر منخسف
اذ يصح ان تقول بالضرورة وقت الحيلولة اووقتا ما
وان تقول بالامكان الخاص وانفرادها عنهما في نحو كل
انسان حيوان وانفرادها عنها في نحو الغراب اسود
بالامكان الخاص واخص من الممكنة العامة اذ المقيد
اخص من المطلق ولاجتماعهما في نحو كل انسان ضاحك
وانفراد العامة في نحو كل حمار ناهق واعم من جميع المركبات
كما ان الضرورية المطلقة اخص من جميع البسائط على
وجه فيهما وهو ما اذا فسرت المشروطة العامة بالضرورة
في جميع اوقات الوصف واما اذا فسرت بالضرورة
بشرط الوصف ~~الوصف~~ فليست اعم من المشروطة
الخاصة مطلقا بل من وجه كما ان الضرورية المطلقة ليست
اخص من المشروطة العامة مطلقا اذا فسرت بالضرورة
بشرط الوصف بل من وجه كما صرح بذلك العلامة
القطب وبالجملة الممكنة الخاصة اعم من جميع المركبات
على وجه لانه كلما ثبتت الضرورة او الدوام ما دام الوصف
لا دائما كانت ممكنة لا بالضرورة الذاتية من غير عكس
تجتمع الثمانية في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع اذ يصح
ان تقول بالضرورة او دائما ما دام كاتبا لا دائما وان

تقول

تقول بالامكان الخاص وتنفرد عنهما في قولنا كل بحر
من زيبق موجه الذهب موجود وكلما ثبتت الضرورة
بحسب وقت معين او مبهم لا دائما صدق الامكان الخاص
بلا عكس تجتمع الثمانية في قولنا كل منخسف مظلم اذ يصح
ان تقول وقت الانخساف او وقتا ما لا دائما وان تقول
بالامكان الخاص وتنفرد عنهما في قولنا كل جبل من
ياقوت موجود بالامكان الخاص وكلما ثبتت النسبة
بالفعل لا دائما او لا بالضرورة ثبت الامكان الخاص
من غير عكس تجتمع الثمانية في قولنا كل انسان
ضاحك اذ يصح ان تقول بالاطلاق العام لا دائما او لا
بالضرورة وان تقول بالامكان الخاص وتنفرد عنها
في قولنا كل انسان نراسين موجود بالامكان الخاص
وبالجملة الوقوع بالفعل يستلزم الوقوع بالامكان من
غير عكس والامكان الخاص يستلزم العام من غير
عكس **التاني** قد ظهر بكان المشروطة الخاصة والعرفية
الخاصة مباينتان للدائمتين واخص من العامتين
مطلقا ومن الوقتية والمنتشرة العامتين من وجه
ومن المطلقة والممكنة العامتين مطلقا وان الوقتية
والمنتشرة الخاصتين مباينتان للدائمتين وانهما
اخص من الوقتية والمنتشرة والمطلقة والممكنة
العامات وانهما اعم من وجه من العامتين وان الوجودية

اللاضرورية مباينة للضرورية المطلقة واعم من
العامتين ومن الوقتية والمنتشرة المطلقتين والدائمة
المطلقة من وجه واخص من المطلقة والممكنة العامتين
وان الممكنة الخاصة اعم من الدائمة المطلقة والعامتين
والوقتيتين المطلقتين من وجه ومباينة للضرورية
المطلقة واخص مطلقا من الممكنة العامة وقد تقدم
تفصيل ذلك كله وقد وضعت جدولا يري فيه ما
بين المركبات والبسائط نصب عين وطريقه ان
تاخذ المشروطة الخاصة مع الضرورية المطلقة
ومع المشروطة العامة وهكذا الى الممكنة العامة
ثم تاخذ العرفية الخاصة كذلك ثم الوقتية الخاصة
الى اخر المركبات وبالجملة خذ كل مركبة مع كل واحدة
من البسائط فما وجدت تحته ميمين فبينهما عموم
مطلق وجهي وما وجدت تحته تا ونون فبينهما
التباين وهذه صورته

مطلق وما وجدنا تحته صادين فبينهما عموم وجهي

مشروطة خاصة ضرورية مطلقة تن	مشروطة خاصة مشروطة عامة مم	مشروطة خاصة وقتية مطلقة صص	مشروطة خاصة منتشرة مطلقة تن	مشروطة خاصة دائمة مطلقة مم	مشروطة خاصة عرفية عامة مم	مشروطة خاصة مطلقة عامة مم	مشروطة خاصة ممكنة عامة مم
عرفية خاصة ضرورية مطلقة تن	عرفية خاصة مشروطة عامة مم	عرفية خاصة وقتية مطلقة صص	عرفية خاصة منتشرة مطلقة صص	عرفية خاصة دائمة مطلقة تن	عرفية خاصة عرفية عامة مم	عرفية خاصة مطلقة عامة مم	عرفية خاصة ممكنة عامة مم
وقتية خاصة ضرورية مطلقة تن	وقتية خاصة مشروطة عامة صص	وقتية خاصة وقتية عامة مم	وقتية خاصة منتشرة عامة مم	وقتية خاصة دائمة مطلقة تن	وقتية خاصة عرفية عامة صص	وقتية خاصة مطلقة عامة مم	وقتية خاصة ممكنة عامة مم
منتشرة خاصة ضرورية مطلقة تن	منتشرة خاصة مشروطة عامة صص	منتشرة خاصة وقتية خاصة مم	منتشرة خاصة منتشرة عامة مم	منتشرة خاصة دائمة مطلقة تن	منتشرة خاصة عرفية عامة صص	منتشرة خاصة مطلقة عامة مم	منتشرة خاصة ممكنة عامة مم
وجودية لادائمة ضرورية مطلقة تن	وجودية لادائمة مشروطة عامة صص	وجودية لادائمة وقتية عامة صص	وجودية لادائمة منتشرة عامة صص	وجودية لادائمة دائمة مطلقة تن	وجودية لادائمة عرفية عامة صص	وجودية لادائمة مطلقة عامة مم	وجودية لادائمة ممكنة عامة مم
وجودية لاضرورية ضرورية مطلقة تن	وجودية لاضرورية مشروطة عامة صص	وجودية لاضرورية وقتية عامة صص	وجودية لاضرورية منتشرة عامة صص	وجودية لاضرورية دائمة مطلقة صص	وجودية لاضرورية عرفية عامة صص	وجودية لاضرورية مطلقة عامة مم	وجودية لاضرورية ممكنة عامة مم
ممكنة خاصة ضرورية مطلقة تن	ممكنة خاصة مشروطة عامة صص	ممكنة خاصة وقتية عامة صص	ممكنة خاصة منتشرة عامة صص	ممكنة خاصة دائمة مطلقة صص	ممكنة خاصة عرفية عامة صص	ممكنة خاصة مطلقة عامة صص	ممكنة خاصة ممكنة عامة مم

الثالث قد علمت ان المشروطة الخاصة اعم من
العرفية الخاصة مطلقا ومن الوقتية والمنتشرة من وجه
وانها اخص من الوجودية اللاضرورية واللادائمة
والممكنة الخاصة وان العرفية الخاصة اعم من الوقتية
والمنتشرة من وجه واخص من الوجودية اللاضرورية
واللادائمة والممكنة الخاصة مطلقا وان الوقتية اخص
من المنتشرة مطلقا ومن الوجودية اللاضرورية من
وجه واخص من الوجودية اللادائمة والممكنة الخاصة
مطلقا وان المنتشرة اخص من الوجودية اللاضرورية
من وجه ومن الوجودية اللادائمة والممكنة الخاصة
مطلقا وان الوجودية اللاضرورية اخص من الوجودية
اللادائمة والممكنة الخاصة مطلقا وان الوجودية اللا
دائمة اخص من الممكنة الخاصة مطلقا وقد اسلفت
تفصيل جميع ذلك وقد وضعت جدولا يرى فيه ما بين
كل مركبة مع اخرى بصب عين وطريقه ان تاخذ المشروطة
الخاصة مع العرفية الخاصة ومع الوقتية والمنتشرة الى
الممكنة الخاصة ثم تاخذ العرفية ~~الخاصة~~ مع ما بعدها
الى الاخر وهكذا فما وجدت تحتهما عينين منفصلا
احدهما عن الاخر فبينهما العموم المطلق وما وجدت
تحتهما خائين منفصلا احدهما عن الاخر فبينهما العموم
والخصوص الوجهي ولا تغفل عما قلنا من ان الماخوذ

[illegible]

مع

مع غيرها تكتب فوقهما في المربعة وهذه صورته

مشروطة خاصة عرفية خاصة	مشروطة خاصة وقتية خاصة	مشروطة خاصة منتشرة خاصة	مشروطة خاصة وجودية لا دائمة	مشروطة خاصة وجودية لا ضرورية	مشروطة خاصة ممكنة خاصة
عع	خخ	خخ	عع	عع	عع
عرفية خاصة وقتية خاصة	عرفية خاصة منتشرة خاصة	عرفية خاصة وجودية لا دائمة	عرفية خاصة وجودية لا ضرورية	عرفية خاصة ممكنة خاصة	
خخ	خخ	عع	عع	عع	
وقتية خاصة منتشرة خاصة	وقتية خاصة وجودية لا دائمة	وقتية خاصة وجودية لا ضرورية	وقتية خاصة ممكنة خاصة		
عع	عع	خخ	عع		
منتشرة خاصة وجودية لا دائمة	منتشرة خاصة وجودية لا ضرورية	منتشرة خاصة ممكنة خاصة			
عع	خخ	عع			
وجودية لا دائمة وجودية لا ضرورية	وجودية لا دائمة ممكنة خاصة				
عع	عع				
وجودية لا ضرورية ممكنة خاصة					
عع					

تنبيه قد ظهر لك الضروريات سبع الضرورية
المطلقة والمشروطة العامة والوقتية المطلقة والمنتشرة
المطلقة والوقتية والمنتشرة والمشروطة الخاصة وان
الدوايم ثلاث الدائمة المطلقة والعرفية العامة والخا[صة]
وان المطلقات ثلاث المطلقة العامة والوجودية
اللاضرورية واللادائمة وان الممكنات اثنتان
الممكنة العامة والخاصة وان الضرورية المطلقة
اخص الضروريات على وجه كما مر والدائمة المطلقة
اخص الدوايم والوجودية اللادائمة اخص المطلقات
والممكنة الخاصة اخص الممكنات واعم من جميع المركبات
على وجه كما مر وان الدوايم ستة الدائمتان والعا[متان]
والخاصتان وان الضرورية اخصها على ما مر والعرفية
العامة اعمها وبالجملة كلما كانت جهته كلية بالضرورة
فهو من الضروريات وما كانت جهته كلية دايما فهو
من الدوايم وما كانت جهته كلية بالفعل او بالاطلاق
فهو من المطلقات وما كانت جهته الامكان فهو من
الممكنات فظهر ان كيفية النسبة منحصرة في الضرورة
ومقابلها اي الامكان وفي الدوام ومقابله اي الاطلاق
وبعبارة في الضرورة واللاضرورة والدوام واللا
دوام وان قول الفاضل الخبيصي الى غير ذلك من الكيفيات
خطا هذا وان اردت تفصيلا فارجع الى الحواشي
المستناف

المستناف لشيخنا حفظه الله وعبارة القطب فقد
ظهر مما ذكرنا ان الممكنة العامة اعم القضايا والممكنة
الخاصة اعم المركبات والضرورية اخص البسايط
والمشروطة الخاصة اخص المركبات على وجه وظهر
ايضا ان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللا
ضرورة الى ممكنة عامة تخالفين في الكيف للقضية
المقيدة بهما حتى ان كانت موجبة كانتا سالبتين
وان كانت سالبة كانتا موجبتين وموافقتين
لها في الكم فان كانت كلية كانتا كليتين وان كانت
جزئية فجزئيتان هذا هو الضابط في معرفة القضايا
المركبة وانما قال اللادوام اشارة الى عامة ولم يقل
اللادوام معناه المطلقة العامة لان المعنى اذا
اطلق يتبادر به المفهوم المطابقي وليس مفهوم اللا
دوام المطابقي المطلقة العامة فان اللادوام الايجاب
مثلا مفهومه الصريح رفع دوام الايجاب واطلاق
السلب ليس هو نفس رفع دوام الايجاب بل لازمه
فهو معناه الالتزامي واما اللاضرورة فمعناه الصريح
الامكان العام لان لاضرورة في الايجاب مثلا هو سلب
ضرورة الايجاب وهو عين امكان السلب فلما
كان احدى القضيتين معنى احدى العبارتين
والاخرى ليست معنى الاخرى بل من لوازمها استعمل

عبارة الاشارة لتكون مشتركة بينهما انتهى خاتمة
اعلم ان كيفية مادة نسبة جملة البسملة الاطلاق
اللادوامي مطلقا سوا كان المتعلق اسما او فعلا
فتصلح لان تكون وجودية لادائمة وذلك بان تذكر
فيها الجهة وقد عرفت انها اللفظ الدال على تلك الكيفية
او بان يحكم العقل بها اذ لا تكون موجهة الا بما ذكر
من ذكر الجهة او حكم العقل بها ويلزم مما ذكر ان يصح
توجيهها بجهة المطلقة العامة وبجهة الوجودية
اللاضرورية وبجهة الممكنة العامة والخاصة وذلك
لما عرفت من ان الوجودية اللادائمة اخص من تلك
الموجهات وليس خصوصها الا من حيث جهتها فيلزم
ان تكون جهتها اخص من جهة كل منها ولا يخفى ان
صحة التوجيه بالاخص مستلزم لصحته بالاعم هذا
وبعبارة جملة البسملة تصلح لان تكون مطلقة عامة
ووجودية لاضرورية ولادائمة وممكنة عامة وخاصة
وذلك لان الوجودية اللادائمة اخص منها كما علمت
وصلاحيتها للاخص مستلزم لصلاحيتها للاعم
وكذا يصح توجيهها بجهة المطلقة الحينية والممكنة
الوقتية والممكنة الحينية وامثلتها على الترتيب
ابتدا بسم الله الرحمن الرحيم بالاطلاق لا دائما او با
لاطلاق لا بالضرورة او بالاطلاق او بالامكان العام م
او الخاص

[illegible]

او الخاص او بالاطلاق الحيني او بالامكان الوقتي او با
لامكان الحيني هذا ثم اعلم انه لا يصح ان توجه بجهة
ضرورية من الضروريات مطلقة كانت او لا فلا تكون
كيفية نسبتها ولا مادتها ضرورة من الضروريات
والدليل على ذلك ان جهة المشتركة العامة اعم من جميع
جهات الضرورة وهي لا يصح توجيهها بها فلا تقول
بالضرورة ابتدائي او ابتدا بسم الله الرحمن الرحيم
وقتا ما وحيث انتفت صحة توجيهها بالاعم فلان
تنتفي بالاخص بالطريق الاحرى ولا يصح ايضا توجيهها
بجهة الدائمة المطلقة ولا العرفية وذلك لان اعم
جهات الثلاثة جهة العرفية العامة وهي لا يصح
توجيه جملة البسملة بها وقد علمت انه يلزم من نفي صحة
التوجيه بالاعم نفي صحتها بالاخص والسر في عدم
صحة توجيهها بجهة العرفية العامة هو ان الابتدا
لا يدوم دواما مقيدا ولا مطلقا وذلك لانه لا يوجد
الا في لحظة لطيفة ثم ينعدم باثر وجوده بحيث لا يصح
ان يقال مثلا ابتدائي او ابتدا القراءة دائما على معنى
حصل او يحصل مني ابتدا آت متعاقبة مدة وجودي
لان ذلك محال لان الخاد تلبسك بالقراءة المبدو فيها
غير مبتدا بالبسملة ابتدا متعاقبا لما قبله نعم العقل
يجوز ان يصدر من الشخص ابتدا آت متعاقبة بالبسملة

في غير الالفاظ مدة وجوده لكنه داخل في حيز المحال
العادي هذا كله ان كانت القضية صادقة والا صلحت
لان تكون موجهة بجميع الجهات ثم اعلم ان جملة البسملة
تصدق حقيقية وخارجية في جميع الاحوال السابقة
وان من اتقن ما اسلفناه من تفاصيل الموجهات لا يعسر
عليه ذلك ولا ما سياتي هذا واما كيفية ومادة نسبة
جملة الحمدلة فان كانت فعلية واريد الحمد بلسان الحال
او الحمد مطلقا اي لا بقيد كونه بلسان الحال فقط او
بلسان المقال مع لسان الحال فالضرورة الذاتية هي
المعبر عنها بالضرورة المطلقة وذلك لان الحمد بلسان
الحال ثابت بالضرورة ما دامت ذات الحامد موجودة
وكذا الحمد المطلق فتصلح حينئذ لان توجه بجهة هي
الضرورية المطلقة وكذا بجهة ساير البسايط لما
عرفت من ان جهة الضرورية المطلقة اخصها وتوجيهها
بها صحيح والصلاحية للاخص تستلزم الصلاحية
للاعم ونعلم انه لا يصح توجيهها بجهة شيء من المركبات
اذ كل مركبة مشتملة اما على لا دايما او على لا بالضرورة
وقد عرفت ان الضرورة تنافيهما وانه لا يصح الجمع بين
المتنافيين هذا وان اريد الحمد بلسان المقال فقط او
مع لسان الحال فكيفية نسبتها حينئذ الاطلاق اللا
دوامي فتوجه بجهة الوجودية اللادايمة وبجهة الوجود ية

اللا

اللاضرورية وبجهة المطلقة العامة وبجهة الممكنة
العامة والخاصة وذلك لما مر من ان الوجودية اللا
دايمة اخص منها وصحة التوجيه بالاخص تستلزم صحته
بالاعم وكذا بجهة المطلقة الحينية والممكنة العامة
والمطلقة الوقتية والممكنة الحينية فعلى هذا لا يصح
توجيهها بجهة الضرورية المطلقة ولا بجهة غيرها
من الضروريات وذلك لما مر من ان اعمها جهة المنتشرة
وهي لا يصح توجيهها بها فلا يصح التوجيه بغيرها
بالطريق الاحرى لان عدم صلاحية الاعم للتوجيه
به مستلزم لعدم صلاحية الاخص لذلك وانما لم يصح
التوجيه بجهة المنتشرة لان ثبوت الحمد المقالي ليس
ضروريا اصلا ولو في وقت ما وكذلك لا يصح على هذا
ان توجه بجهة الدايمة المطلقة ولا العرفيتين اذا كان
الموضوع هو الحامد لان الحمد المقالي لا يدوم ما دامت
ذاته نعم العقل يجوز دوام ثبوت الحمد بلسان المقال
مدة وجود ذات الحامد ولا ريب انه بعيد الوقوع ثم
اعلم ان جميع ما ذكرنا انا دعد ما لا فرق فيه بين ان
يكون الفاعل ضميرا او علما او اسم اشارة الى غير ذلك
هذا كله اذا كانت الجملة فعلية واما ان كانت اسمية فان
كان المراد الحمد القديم وحده فكيفية نسبتها الضرو رة
المطلقة فتصلح لان توجه حينئذ بجهة كل واحدة من

البسايط دون المركبات لما مر من انه حيث كانت الجملة
فعلية والمراد الحمد القديم نحو حمد الله نفسه بالحمد
القديم كانت كيفية نسبتها الضرورة المطلقة ايضا
فتصلح لتوجهها بجهة جميع الموجهات البسيطة دون
المركبة لما مر من ان الضرورية المطلقة اخصها ومن
منافاتها لجميع المركبات هذا وان كان المراد في الجملة
الاسمية الحمد الحادث وحده او مع القديم فان كان
المراد بالحمد الحادث في المسالتين اعني وحده ومع
القديم الحمد الكاين بلسان الحال فكيفية نسبتها
الضرورة الذاتية لما مر فيما اذا كانت الجملة فعلية
وان كان المراد فيهما بالحمد الحادث الكاين بلسان
المقال فكيفية نسبتها الضرورة الذاتية ايضا
فتصلح لان توجه بجهة كل من البسايط دون المركبات
لما مر ثم اعلم ان جميع ما ذكر في جملة البسملة انما
هو على مذهب المتقدمين والا لم يصح توجيهها
الا بجهة واحدة هي الموافقة لمادتها اعني جهة
الموجودية اللادايمة علاوة على جملة الحمدلة فان ما
ذكر فيها جار على المذهبين وقد عرفتها سابقا
هذا ما تلخص من كلام شيخنا حفظه الله اولا واخرا
ثم لا يخفى عليك ان ما ذكر من النسب بين القضايا
انما صورته في الموجبات الكلية لشرفها وعليك با

جرايه

جرايه في السوالب والجزئيات مطلقا ولا تغفل عما
اسلفته من ان ذلك انما يتاتى فيهما اذا اتفقتا كيفا
وكما ومن ان معنى الاجتماع صحة توجيه المادة بجهة
كل من القضيتين لا اجتماعهما في نفس الامر ومنه
يعلم العدم صحة الاجتماع وكلامنا وان كان مشتملا
على التكرار المودي الى الاملال والاضجار مناسب
لاهل هذا الزمان لما لا يخفى عليك فح لما التمست
الي هذا المقام الزمني بعض الافاضل الكرام ان اذكر
لتلك الموجهات بعضا من الاحكام ليتم بذلك المرام
فاجبته الى ذلك مسرعا وفي امتثال ما طلبه شارعا
فقلت وبالله استعين اعلم انه قد حق المتعرض
للتناقض اولا لتوقف غيره من العكس والقياس
عليه فلنقدم الكلام عليه كذلك فاقول ~~رحمه~~
قال العلامة القطب اعلم اولا ان نقيض كل شي رفعه
وهذا القدر كاف في اخذ النقيض لكل قضية قضية
حتى ان كل قضية يكون نقيضها رفع تلك القضية
فاذا قلنا كل انسان حيوان بالضرورة فنقيضها انه
ليس كذلك وكذلك ساير القضايا لكن اذا رفع القضية
فربما يكون نفس رفعها قضية لها مفهوم محصل عند
العقل من القضايا المعتبرة وربما لم يكن رفعها قضية
لها مفهوم محصل عند العقل من القضايا بل يكون لرفعها

لازم مساوله مفهوم يحصل عند العقل من القضايا ما
فاخذ ذلك اللازم واطلق اسم النقيض عليه بحوز الحصل
لنقايض القضايا مفهومات محصلة عند العقل وانما
حصلت تلك المفهومات ولم يكتف بالعد الاجمالي في
اخذ النقيض ليسهل استعمالها في الاحكام فالمراد
بالنقيض في هذا الفصل احد الامرين اما نفس النقيض
او لازمه المساوي انتهى اذا تنقش على صحيفة خاطرك
اقول اعلم ان اول تلك الموجهات الضرورية المطلقة
وهي اما موجبة او سالبة كما مر فان كانت موجبة كان
نقيضها ممكنة عامة سالبة وان كانت سالبة كان نقيضها
ممكنة عامة موجبة فنقيض قولنا بالضرورة كل انسان
حيوان هو قولنا ليس بعض الانسان بحيوان بالامكان
العام وذلك لان اثبات الضرورية في جانب الايجاب
وهو مفهوم الضرورية المطلقة الموجبة يناقضه
سلب الضرورة عن جانب الايجاب وهو معنى الممكنة
العامة السالبة لما مر من انها التي حكم فيها بعدم ضرورة
خلاف النسبة الواقعة وهي هنا السلب فيكون خلافها
الايجاب فقد حكم اذا بعدم ضرورة الايجاب قطعا ولا
ريب انه يناقض ضرورة الايجاب وقولنا لا شيء من الانسان ن
بحجر بالضرورة هو قولنا بعض الانسان حجر بالامكان ن
العام وذلك لان اثبات الضرورة في جانب السلب

الذي

الذي هو مفهوم الضرورية المطلقة السالبة يناقضه
سلب الضرورية عن جانب السلب الذي هو مفهوم
الممكنة العامة الموجبة لما علمت من انها التي حكم فيها
بعدم ضرورة خلاف النسبة وخلاف نسبتها هنا هو
السلب فقد حكم اذا بعدم ضرورة السلب قطعا والحكم
بعدم ضرورة السلب امكانه ولا ريب ان امكان منا
للسلب الضروري لما علمت في نفسه الضرورة فظهر
ان احدى النقيضين كاذبة لا محالة وفي هنا الممكنة
وانه لا بد من اختلافهما في الكيف والكم والجهة وانه
لا تتحقق الا عند اتحاد النسبة الى الصالحة
للحكم فالتناقض اذا اختلاف قضيتين بالايجاب
والسلب والكم والجهة بحيث تقتضي لذاته ان تكون
احداهما صادقة والاخرى كاذبة وبالجملة تقابل
الايجاب بالسلب والكلية بالجزئية والضرورية بالامكان
ويلزم العكس في جميع ذلك وان قلت قد سلمت
ان الامكان العام اعم الجهات فكيف يكون مناقضا
للضرورة حتى يقال ان نقيض الضرورية المطلقة الممكنة
العامة مع ان العام لا يناقض الخاص ضرورة قلت
لك في الامكان العام اعتباران اعتبار بحسب المفهوم
واعتبار بحسب نسبته الى ايجاب او سلب فان اخذته
من حيث مفهومه هو اعم جميع الموجهات وان اخذته من حيث

ز الايجاب
فص
ز الايجاب
ز النسبة الحكمية

نسبته الى ايجاب او سلب قابل الضرورة لانه كلما امكن
الايجاب قابله ضرورة السلب وكلما امكن السلب قابله
ضرورة الايجاب فالامكان العام انما يناقض الضرو رة
باعتبار نسبته الى ايجاب او سلب لا باعتبار مفهوم
ولا محذور في كون الشي يعم الشي الاخر باعتبار
ويناقضه باعتبار اخر وانما المحذور كونه عاما ومنا قضا
له من جهة واحدة وباعتبار واحد فتامل فلا
اشكال اذا على قول الامام السنوسي وبيان الضرورة
الامكان هذا او بعض المشروطة العامة هو الحينية
الممكنة السالبة ان كانت موجبة والموجبة ان كانت
سالبة ولا يخفى عليك ان الحينية الممكنة قضية بسيطة
لم تذكر فيها ولكن احتيج لها في نقيض بعض البسائط
فنقيض قولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع ما
دام كاتبا هو قولنا ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع
بالامكان العام حين هو كاتب وذلك لان ايجاب الضرورة
بحسب الوصف وهو مفهوم المشروطة العامة الموجبة
يناقضه سلب الضرورة بحسب ذلك الوصف عن جانب
الايجاب وهو مفهوم الحينية الممكنة لانها التي حكم
بسلب الضرورة بحسب الوصف عن الجانب المخا لعـ
ولا ريب ان الجانب المخالف هنا هو الايجاب اذ هي
سالبة فقد حكم اذا بسلب الضرورة الوصفية عن
جانب

جانب الايجاب قطعا وهو امكان السلب في حين من
احيان الوصف ولا شك انه مناقض لايجاب الضرورة
بحسب ذلك الوصف وقولنا بالضرورة لا شي من الكاتب
ساكن الاصابع ما دام كاتبا هو قولنا بعض الكاتب
ساكن الاصابع حين هو كاتب بالامكان العام وذلك
لان ضرورة السلب بحسب الوصف التي هي مفهوم
المشروطة العامة السالبة يناقضها ايجاب الضرورة
بحسب ذلك الوصف في حين من احيانه وهو مفهوم
الحينية الممكنة الموجبة وذلك ظاهر من انها التي حكم
فيها بعدم ضرورة خلاف النسبة بحسب الوصف ولا
ريب ان خلاف نسبتها هنا هو السلب اذ هي موجبة
والحكم بعدم ضرورة السلب بحسب الوصف امكان
الايجاب بحسبه وامكان الايجاب بحسب الوصف
مناقض لضرورة السلب بحسبه فظهر ان نسبة
الحينية الممكنة الى المشروطة العامة كنسبة الممكنة
العامة الى الضرورية المطلقة بمعنى انه كان الضرورة
الذاتية تناقضها الامكان الذاتي كذلك الضرورة
الوصفية تناقضها الامكان الوصفي وانها في الممكنات
وانها اخص من الممكنة العامة لان المعين اخص من
المطلق وبالجملة قابلنا الايجاب بالسلب وبالعكس
والكلية بالجزئية والضرورة الوصفية بالامكان الوصفي
ولا نعني بالتناقض غير هذا ولله در شيخنا في قوله

دوام وصف قابل للحيثية والوقت ان عين خذ بعينه
هذا ونقيض الوقتية المطلقة هو الممكنة الوقتية السالبة
ان كانت موجبة والموجبة ان كانت سالبة فنقيض قولنا
بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض بينه وبين
الشمس هو قولنا ليس بعض القمر بمنخسف بالامكان وقت
حيلولة الارض بينه وبين الشمس وذلك لان اثبات
الضرورة بحسب وقت معين يناقضه سلب تلك الضرورة
بحسب ذلك الوقت المعين لانه امكان السلب في ذلك
الوقت ولا ريب في مناقضته للضرورة بحسب ذلك
الوقت وقولنا بالضرورة لا شي من القمر بمنخسف وقت
التربيع هو قولنا بعض القمر منخسف بالامكان وقت
التربيع وذلك لان ضرورة السلب في وقت معين وهو
مفهوم الوقتية المطلقة يناقضها امكان الايجاب بحسب
ذلك الوقت وهو مفهوم الممكنة الوقتية فالممكنة [illegible]
هي التي حكم فيها بامكان ثبوت المحمول للموضوع او سلبه الوقتية
عنه في وقت معين وهي ايضا لم تذكر في البسائط ولكنه
قد احتيج اليها هنا والحاصل انا اذا بدلنا الكلية بالجزئية بينه
والايجاب بالسلب وبالعكس والضرورة بحسب الوقت
بالامكان بحسب ذلك الوقت والوقت ان عين خذ بعينه
وايهام المكنات هذا ونقيض المنتشرة المطلقة
هو الممكنة الدائمة السالبة ان كانت موجبة والموجبة
ان كانت سالبة فنقيض قولنا بالضرورة كل كاتب متحرك

الاصابع

الاصابع وقتا ما هو قولنا ليس بعض الكاتب بمتحرك
الاصابع بالامكان دائما وذلك لان ايجاب الضرورة
لكل الافراد في وقت ما وهو مفهوم المنتشرة المطلقة
يناقضه سلبها دائما وهو مفهوم الممكنة الدائمة
وقولنا لا شي من الكاتب بساكن الاصابع وقتا ما هو
قولنا بعض الكاتب ساكن الاصابع بالامكان دائما
وذلك لان سلب الضرورة في وقت ما عن جميع الا
فراد الذي هو مفهوم المنتشرة المطلقة السالبة يناقضه
اثباتها لبعضها بالامكان دائما وبالجملة قد قوبلت
الضرورة بالامكان والوقت المطلق بالدوام والايجاب
بالسلب وبالعكس والكلية بالجزئية وان الممكنة
الدائمة لم تذكر في البسائط ولكنها قد احتيج اليها هنا
وانها التي حكم فيها بامكان ثبوت المحمول للموضوع
او سلبه عنه دائما وانها اعم الدائمة المطلقة اذ هي من
الممكنات والدائمة من الدوايم وانها اعم منها لاشتمالها
على الاعم اعني الامكان كما هو واضح تنبيه قد ظهر
ان المقابل للضروريات الممكنات [illegible] اي ان كانت
الضرورة ذاتية يكون المقابل لها الامكان العام
وان كانت وصفية كان المقابل لها الامكان المقيد
بحين من [illegible] احيان ذلك الوصف وان كانت وقتية
معينة يكون المقابل لها الامكان بحسب ذلك الوقت

وان كانت في وقت مبهم يكون المقابل لها الامكان
دايما وهذا معنى قول الفاضل السنوسي ويقابل الضرو
الامكان والمدوام الاطلاق والدوام بحسب الوصف ثم
التقييد بحين من احيانه استمي هذه نقايض الضروريات
البسيطة واما الدوايم فاولها الداية المطلقة ونقيضها
المطلقة العامة السالبة ان كانت موجبة والموجبة
ان كانت سالبة فنقيض قولنا كل انسان حيوان دايما
هو قولنا ليس بعض الانسان بحيوان بالاطلاق العام
وذلك لان ايجاب الدوام لكل الافراد في كل اوقات
الذات الذي هو مفهوم الداية المطلقة يناقضه
سلبه عن بعض الافراد بالاطلاق الذي هو مفهوم
المطلقة العامة وقولنا لا شي من الانسان بحجر
دايما هو قولنا بعض الانسان حجر بالاطلاق العام
وذلك لان سلب الحجرية دايما عن جميع الافراد الذي
هو مفهوم الداية المطلقة السالبة يناقضها اثباتها
لبعضها بالاطلاق العام الذي هو مفهوم المطلقة العامة
الموجبة وبالجملة تقابل الدوام بالاطلاق والكلية
بالجزئية والايجاب بالسلب فان قلت قد
اسلفت ان المطلقة العامة اعم من جميع الفعليات
التي من جملتها الداية المطلقة فتكون اعم منها فكيف
تناقضها حينيذ مع ان الاعم لا يناقض الاخص قلت

لكن

لكن في المطلقة العامة اعتباران اعتبار بحسب مفهومها
واعتبار بحسب نسبتها الى ايجاب وسلب فان اخذتها
بحسب مفهومها عمت جميع الفعليات وان اخذتها
بحسب نسبتها الى ايجاب او سلب قابلت الدوام
فمناقضتها للداية انما هو بحسب نسبتها الى ايجاب
او سلب نظير ما مر في الممكنة مع الضرورية
وانما احتيج الى الاطلاق المؤذن بالصدق الفعلي
في النقيض لان الدوام لا يستلزم الضرورة بل قد
تصدق مع الامكان الخاص فلو قوبل بالامكان
لجاز صدق النقيضين معا ولا تناقض بين صادقين
ثم بر هذا ونقيض العرفية العامة هو الحينية
المطلقة السالبة ان كانت موجبة والموجبة ان كانت
سالبة فنقيض قولنا دايما كل كاتب متحرك الاصابع
ما دام كاتبا هو قولنا ليس بعض الكاتب بمتحرك
الاصابع بالاطلاق حين هو كاتب وذلك لان ايجاب
الكتابة لكل الافراد ما دام الوصف الذي هو مفهوم
العرفية العامة الموجبة يناقضه سلبه عن بعضها
في حين من احيان ذلك الوصف الذي هو مفهوم الحينية
المطلقة السالبة وقولنا لا شي من الكاتب بساكن الا
صابع ما دام كاتبا هو قولنا بعض الكاتب ساكن
الاصابع حين هو كاتب بالاطلاق وذلك لان سلب

الدوام عن كل الافراد ما دام الوصف بنا فضه اثبتها
لبعضها بالاطلاق في حين من الاحيان ذلك الوصف
والحاصل انه قد قوبل الدوام الوصفي بالاطلاق في
حين من احيان الوصف والكلية بالجزئية والايجا ب
بالسلب وبالعكس وان الحينية المطلقة هي التي
حكم فيها بفعلية النسبة في حين من احيان الوصف
وانها لم تذكر في البسايط ولكنه قد احتيج اليها هنا
وانها من المطلقات وانها اخص من المطلقة العامة
لتقييدها بحين من احيان الوصف والمقيد اخص
من المطلق تنبيه قد اتضح ان المقابل للدوام
هو الاطلاق ثم انه ان كان الدوام ذاتيا كان في
مقابلة الاطلاق العام وان كان وصفيا كان في
مقابلة الاطلاق المقيد بحين من احيان ذلك
الوصف وهذا معنى قول شيخنا دوام وصف قابلن
بحينيه وان نقيض الممكنة العامة هو الضرورية
المطلقة الموجبة ان كانت سالبة والسالبة ان كانت
موجبة اذ التناقض تفاعل من الجانبين فمتى كان
هذا مناقضا لذلك كان ذلك مناقضا لهذا فالضرورة
فنقيض قولنا كل بحر من زيبق موجود بالامكان العام م
هو قولنا ليس بعض البحر من زيبق بموجود بالضرورة
والحينية الممكنة هو المشروطة العامة فنقيض قولنا

كل

كل كاتب متحرك الاصابع بالامكان حين هو كاتب هو
قولنا ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع ما دام كاتبا
بالضرورة وللممكنة الوقتية الوقتية المطلقة لما
مر فنقيض قولنا كل قمر منخسف وقت الحيلولة
بالامكان العام هو قولنا ليس بعض القمر بمنخسف
وقت الحيلولة بالضرورة وللممكنة الدائمة هو
المنتشرة المطلقة لما مر ايضا فنقيض قولنا
كل كاتب متحرك الاصابع بالامكان دائما هو قولنا
ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع وقتاما بالضرو رة
وللمطلقة العامة هو الدائمة المطلقة فنقيض
قولنا كل انسان ضاحك بالاطلاق العام هو قولنا
ليس بعض الانسان بضاحك دائما وللحينية المطلقة
هو العرفية العامة فنقيض قولنا كل كاتب متحرك
الاصابع بالاطلاق حين هو كاتب هو قولنا ليس
بعض الكاتب بمتحرك الاصابع ما دام كاتبا دائما
هذا في الموجبات وكذلك السوالب فنقيض قولنا لا
شيء من الانسان بحجر بالامكان العام هو قولنا
بعض الانسان حجر بالضرورة وقولنا لا شيء من
الكاتب ساكن الاصابع بالامكان حين هو كاتب
هو قولنا بعض الكاتب ساكن الاصابع ما دام كاتبا
بالضرورة وقولنا لا شيء من القمر بمنخسف وقت

التربيع بالامكان الوقتي هو قولنا بعض القمر منخسف
بالضرورة الوقتية وقولنا لا شي من الكاتب بساكن
الاصابع بالامكان دايما هو قولنا بعض الكاتب ساكن
الاصابع وقتا ما بالضرورة وقولنا لا شي من الانسان
بضاحك بالاطلاق العام هو قولنا بعض الانسان
ضاحك دايما وقولنا لا شي من الكاتب بساكن الاصابع
بالاطلاق الحقيقي هو قولنا دايما بعض الكاتب ساكن
الاصابع ما دام كاتبا وكل ذلك ظاهر مما سبق وانما
ذكرناه لزيادة البيان والايضاح لمن هو مبتد وقد
اتضح ان البسايط اثنى عشر الضرورية المطلقة
والمشروطة العامة والوقتية المطلقة والمنتشرة
المطلقة والدايمة المطلقة والعرفية العامة والمطلقة
العامة والممكنة العامة والممكنة الحينية الاخيرة ثم
والممكنة الوقتية والممكنة الدايمة والحينية المطلقة
ضمنها الى السبع المركبات اعني المشروطة الخاصة
والعرفية الخاصة والوقتية والمنتشرة والوجودية
اللادايمة والوجودية اللاضرورية والممكنة الخاصة
يكون الجميع تسعة عشر موجهة وهي التي يحتاج غيرها
تسمى الا الى المنتشرات والى الوقتيات وقد ذكرنا
لك تعريف جميعا وحكمها من التناقض واتضح ايضا
ان الممكنات خمس عامة وخاصة وحينية ووقتية

ودايمة

مستقيم

ودايمة والمطلقات اربع عامة ووجودية لادايمة
ولاضرورية ومطلقة حينية وان الممكنة العامة
مساوية للممكنة الدايمة والممكنة الحينية والممكنة
الوقتية لان الامكان العام كلما كان ثابتا كان
ثابتا دايما وفي حين وفي وقت وبالعكس لان المعتبر
في الكل انتفا الاستحالة الذاتية لا الامكان الخاص
فلا ينافي انتفا الاستحالة الذاتية مع ثبوتها
في بعض الاحيان لما انه لا ينافي كون الشي مستحيلا
استحالة ذاتية في وقت دون وقت وان الثلاثة
اعم من الممكنة الخاصة وان الممكنة الدايمة مساوية
للممكنة الحينية والوقتية والفرق بين الوقتية والحينية
ان الوقت معين وقد يكون واسعا بخلاف الحين وهذا
مجرد اصطلاح ثم ان هذه الممكنات وان كانت
متساوية هي متغايرة في المفهوم وانما لم يستغنوا
بواحدة منها لاجل التصريح بالمقصود مثلا اذا قصد
الامكان في وقت معين صرح به وان كان الامكان العام
يستلزمه وسياتي تفصيل النسب بين الممكنات الثلاث
والحينية المطلقة وباقي الموجهات ان قدر الله السلامة
هذا ما تيسر لنا ذكره في تناقض البسايط واما
المركبات فنقيض كل واحدة منها منفصلة
مانعة خلو مركبة من نقيضي الجزئين وهو عموه

ثم

بقولهم نقيض المركبة المفهوم المردد بين نقيضي الجزئين
وطريق ذلك ان تحلل المركبة الى جزئيها و يوخذ لكل جزء
نقيضه ويركب من ذينك النقيضين منفصلة مانعة
خلو بالتفسير الاعم اعني التي حذف منها كلمة فقط
حتى تكون صادقة بالحقيقة فيقال اما هذا النقيض
ولهذا ككم مثلا اذا اردت ان تاخذ نقيض المشروطة
بعض الخاصة اعني قولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصا
مادام كاتبا لا دائما فحلها الى بالضرورة كل كاتب متحرك
الاصابع مادام كاتبا والى لا شيء من الكاتب بمتحرك
الاصابع بالاطلاق العام وخذ نقيض الجزء الاول
اعني الممكنة الحينية السالبة ونقيض الجزء الثاني
اعني الدائمة المطلقة الموجبة وركبهما منفصلة مانعة
خلو هكذا اما ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع
بالامكان حين هو كاتب واما بعض الكاتب بمتحرك
الاصابع دائما فيكون نقيضها منفصلة مانعة خلو
مركبة مما ذكروا انما كان نقيضها مركبا من الممكنة
الحينية السالبة ومن الدائمة المطلقة الموجبة لان الجزء
الاول منها مشروطة عامة موجبة وقد عرفت ان
نقيضها الممكنة الحينية السالبة والجزء الثاني منها
مطلقة عامة سالبة وقد عرفت ايضا في تناقض
البسائط ان نقيضها الدائمة المطلقة الموجبة فظهر ان

قولي

قولي اعني الممكنة الحينية تفسير للنقيض وكذا قولي
اعني الدائمة المطلقة وان نقيض المشروطة الخاصة
اما الحينية الممكنة المخالفة لاصل القضية في الا
يجاب واما الدائمة المطلقة الموافقة له فيه وان
هاتين لا يجوز اجتماعهما وان هذا هو السر في قولي
بالتفسير الاعم وبالجملة كل من احاط علما بنقائض
المركبات وتناقض البسائط لا يخفى عليه معرفة
اخذ نقائض المركبات هذا ونقيض الوقتية الخاصة صنه
مانعة خلو مركبة من ممكنة وقتية ودائمة مطلقة
فقولنا بالضرورة كل قمر منخسف وقت الحيلولة هو
لا دائما يناقضه قولنا اما ليس بعض القمر بمنخسف
بالامكان وقت الحيلولة واما بعض القمر منخسف
دائما وذلك لان الجزء الاول منها وقتية عامة موجبة
وقد مر ان نقيضها ممكنة وقتية سالبة والجزء الثاني
منها مطلقة عامة سالبة وقد عرفت ان نقيضها
دائمة مطلقة موجبة هذا ونقيض المنتشرة الخاصة
مانعة خلو مركبة من ممكنة دائمة ودائمة مطلقة فقولنا
بالضرورة كل انسان متنفس وقتا ما لا دائما نقيضه
قولنا اما ليس بعض الانسان بمتنفس بالامكان
دائما واما بعض الانسان متنفس دائما وذلك لانها
مركبة من منتشرة عامة موافقة لاصل القضية في

الكيف ومطلقة عامة مخالفة له ايضا فيه وقد
عرفت ان نقيض المنتشرة الموجبة ممكنة دايمة سالبة
ونقيض المطلقة العامة السالبة دايمة مطلقة موجبة
ثم اعلم انه قد وقع مثل هذه العبارة للعلامة القطب
وللفاضل الخبيصي بتعالده واعترضها شيخنا علي حفظه
الله بما حاصله انه يلزم منه موافقة الشي لنفسه اذ الا
منتشرة مطلقة ولا معنى لموافقة الشي نفسه وايضا صح
لا محل لكلمة ايضا هنا لاقتضايها استوا الامرين
ولا ريب في تخالفهما هنا واجاب عنه شيخنا احمد
الملوي بما حاصله ان للجز الاول من المركبة اعتبارين
اعتبار قبل التركيب واعتبار بعده فهو في حالة
انفراده موافق له حالة تركيبه مع غيره ولا يلزم
عليه موافقة الشي لنفسه اذ الشي مع غيره غيره
في نفسه تامل واجاب عن ذكر كلمة ايضا بعض
الفضلا الحاضرين في المجلس وقت سوالي اياه الجواب
عن اشكال شيخنا علي بما حاصله انها راجعة الي المركبة
اي هي مركبة من منتشرة مطلقة ومن مطلقة عامة ايضا
قال شيخنا هذا الجواب حسن غير انه يتوقف علي جواز
استعمال كلمة ايضا فيما علم التزاما مما قبله فافهم
قلت وفيما قاله بعض الفضلا نظر لا يخفي هذا ونقيض
العرفية الخاصة مانعة خلو مركبة من مطلقة حينية

ودايمة

ودايمة مطلقة فنقيض قولنا دايما كل كاتب متحرك
الاصابع مادام كاتبا لا دايما هو قولنا اما ليس بعض
الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق حين هو كاتب
واما بعض الكاتب متحرك الاصابع دايما وذلك لان
الجز الاول منها عرفية عامة موجبة وقد مر ان نقيضها
مطلقة حينية سالبة والجز الثاني منها مطلقة
عامة سالبة وقد مر غير مرة ان نقيضها الدايمة
المطلقة الموجبة هذا ونقيض الوجودية اللاضرورية
مانعة خلو مركبة من دايمة مطلقة وضرورية مطلقة
فقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة
نقيضه قولنا اما ليس بعض الانسان بضاحك
دايما واما بعض الانسان ضاحك بالضرورة وذلك
لان صدرها مطلقة عامة موجبة وقد عرفت ان
نقيضها دايمة مطلقة سالبة وعجزها ممكنة عامة
سالبة وقد مر ان نقيضها ضرورية مطلقة موجبة
ونقيض الوجودية اللادايمة مانعة خلو مركبة من
دايمتين مطلقتين فقولنا كل انسان قايم بالفعل
لا دايما نقيضه قولنا اما ليس بعض الانسان بقايم
دايما واما بعض الانسان قايم دايما وذلك لانها مركبة
من مطلقتين عامتين اولاهما موجبة فيكون نقيضها
دايمة مطلقة سالبة وثانيتهما سالبة فيكون نقيضها

دايمة مطلقة موجبة هذا ونقيض الممكنة الخاصة
مانعة خلو مركبة من ضروريتين مطلقتين
فقولنا كل انسان ضاحك بالامكان الخاص نقيضه
هو قولنا اما ليس بعض الانسان بضاحك بالضرورة
واما بعض الانسان ضاحك بالضرورة وذلك لان
صدرها وعجزها ممكنتان عامتان وقد مر ان
نقيض الممكنة العامة الموجبة الضرورية المطلقة
السالبة والسالبة الموجبة هذا في المركبات الموجبة
واما تفصيل ذلك في السوالب فتقول فيه قولنا بالضرورة
لا شي من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتبا لا دايما
يناقضه قولنا اما بعض الكاتب ساكن الاصابع بالا
مكان حين هو كاتب واما ليس بعض الكاتب بساكن
الاصابع دايما المامور وقولنا بالضرورة لا شي من
القمر بمنخسف وقت التربيع لا دايما يناقضه قولنا
اما بعض القمر منخسف بالامكان وقت التربيع
واما ليس بعض القمر بمنخسف دايما وقولنا بالضرو ره
لا شي من الانسان بمتنفس وقتا ما لا دايما يناقضه
قولنا اما بعض الانسان متنفس بالامكان دايما واما
ليس بعض الانسان بمتنفس دايما وقولنا دايما
لا شي من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتبا لا دايما
يناقضه قولنا اما بعض الكاتب ساكن الاصابع بالا
طلاق

بالاطلاق وقت الكتابة واما ليس بعض الكاتب
بساكن الاصابع دايما وقولنا لا شي من الانسان
بضاحك بالفعل لا بالضرورة يناقضه قولنا اما
بعض الانسان ضاحك دايما واما ليس بعض الانسان
بضاحك بالضرورة وقولنا لا شي من الانسان بنايم
بالفعل لا دايما يناقضه قولنا اما بعض الانسان نايم
دايما واما ليس بعض الانسان بنايم دايما وقولنا
لا شي من الانسان بجالس بالامكان الخاص يناقضه
قولنا اما بعض الانسان جالس بالضرورة واما
ليس بعض الانسان بجالس بالضرورة وقد مر
توجيه ذلك كل هذا انما تيسر ذكره في تناقض المركبات
الكلية واما المركبات الجزئية فنقيضها ايضا
مانعة خلو مركبة من نقيضي الجزئين لكن يشترط
ان يكون الترديد بين النقيضين بالنسبة الى كل
فرد من افراد الموضوع حتى انه يقال كل فرد من افراد
الموضوع لا يخلو عن نقيضي الجزئين هذا وان اردت
تفصيلا فاقول نقيض المشروطة الخاصة الجزئية
منفصلة مانعة خلو مركبة من ممكنة حينية ومن
دايمة مطلقة فيكون نقيض قولنا بالضرورة بعض الكاتب
متحرك الاصابع ما دام كاتبا لا دايما هو قولنا اما كل
فرد من افراد الكاتب ليس بمتحرك الاصابع بالامكان

حيث هو كاتب واما كل فرد من افراد الكاتب متحرك
الاصابع دايما ونقيض الوقتية الخاصة الجزئية هو
مانعة خلو مركبة من ممكنة وقتية ومن دايمة
مطلقة فنياقض قولنا بالضرورة بعض القمر هو
منخسف وقت الحيلولة لادايما قولنا اما كل فرد من
افراد القمر ليس بمنخسف بالامكان وقت الحيلولة
واما كل فرد من افراد القمر منخسف دايما ونقيض
المنتشرة الخاصة الجزئية منفصلة مانعة خلو
مركبة من ممكنة دايمة ودايمة مطلقة فقولنا
بالضرورة بعض الانسان متنفس وقتا ما لادايما
نياقضه قولنا اما كل فرد من افراد الانسان ليس
بمتنفس بالامكان دايما واما كل فرد من افراد
الانسان متنفس دايما ونقيض ~~الوجودية اللا~~
~~ضرورية منفصلة مانعة خلو مركبة من~~ العرفية
الخاصة الجزئية مانعة خلو مركبة حينية مطلقة
ودايمة مطلقة فقولنا دايما بعض الكاتب متحرك
الاصابع ما دام كاتبا لادايما نياقضه قولنا اما كل فرد
فرد من افراد الكاتب ليس بمتحرك الاصابع بالاطلاق
حين هو كاتب واما كل فرد فرد من افراد الكاتب
متحرك الاصابع دايما ونقيض الوجودية اللاضرورية
الجزئية منفصلة مانعة خلو مركبة من دايمة مطلقة

وضرورية

وضرورية مطلقة فقولنا بعض الانسان قايم
بالفعل لا بالضرورة نياقضه قولنا اما كل فرد من
افراد الانسان ليس بقايم دايما واما كل فرد فرد من
افراد الانسان قايم بالضرورة ونقيض الوجودية
اللادايمة مانعة خلو مركبة من دايمتين مطلقتين
فقولنا بعض الانسان جالس بالاطلاق العام
لادايما نياقضه قولنا اما كل فرد فرد من افراد الانسا ن
ليس بجالس دايما واما كل فرد من افراده جالس
دايما ونقيض الممكنة الخاصة الجزئية مانعة خلو
مركبة من ضروريتين مطلقتين فقولنا بعض الانسان
كاتب بالامكان الخاص نياقضه قولنا اما كل فرد فرد
من افراد الانسان ليس بكاتب بالضرورة واما كل فرد
فرد من افراده كاتب بالضرورة هذا في الموجبات
الجزئية واما سوالبها فتنفصل ذلك فيها ان يقال
قولنا بالضرورة ليس بعض الكاتب ساكن الاصابع
ما دام كاتبا لادايما نياقضه قولنا اما كل فرد فرد من
افراد الكاتب ساكن الاصابع بالامكان حين هو كاتب
واما كل فرد فرد من افراد الكاتب ليس بساكن الاصابع
دايما وقولنا بالضرورة ليس بعض القمر بمنخسف وقت
التربيع لادايما نياقضه قولنا اما كل فرد فرد من افراد
القمر منخسف بالامكان وقت التربيع واما كل فرد

فرد من افراد الضحك ليس بمتعجب دائما وقولنا بالضرورة
ليس بعض الانسان بنائم وقتا ما لا دائما بنا نقيضه
قولنا اما كل فرد فرد من افراد الانسان نائم بالامكان
دائما واما كل فرد فرد من افراده ليس بنائم دائما هـ
وقولنا دائما ليس بعض الكاتب بساكن الاصابع ما
دام كاتبا لا دائما بنا نقيضه قولنا اما كل فرد فرد من افراد
الكاتب ساكن الاصابع بالاطلاق حين هو كاتب واما
كل فرد فرد من افراد الكاتب ليس بساكن الاصابع دائما
وقولنا ليس بعض الانسان بنائم بالفعل لا بالضرورة
بنا نقيضه قولنا اما كل فرد فرد من افراد الانسان نائم
دائما واما كل فرد فرد من افراده ليس بنائم بالضرورة
وقولنا ليس كل انسان قاعد بالاطلاق العام لا دائما
بنا نقيضه قولنا اما كل فرد فرد من افراد الانسان قاعد
دائما واما كل فرد فرد من افراده ليس بقاعد دائما وقولنا
ليس بعض الناطق بنائم بالامكان الخاص بنا نقيضه قولنا
اما كل فرد فرد من افراد الناطق نائم بالضرورة واما
كل فرد فرد من افراده ليس بنائم بالضرورة فقد ظهر ان
الجزئيات تكون مركبة وان من احاط بنقائض البسائط
لا يخفى عليه معرفة نقائض المركبات ومن عمي عليه ذلك
فليرجع الى هذا السواد ليسهل عليه ما سطره الاسياد
تنبيهات الاول اعلم ان مانعة الخلو مساوية
لنقيض

لنقيض المركبة الكلية وليست نقيضا لها حقيقة لان
نقيض الشيء في الحقيقة هو رفع ذلك الشيء والقضية المركبة
لما كانت عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين بالايجاب
والسلب كان نقيضها هو رفع ذلك المجموع ولا ريب ان
المفهوم المردد ليس نفس الرفع بل هو لازم مساو له لكن
لما اشتملت مانعة الخلو هذه الصدق والكذب مع الموجهة
المركبة كما يشتمل النقيضان سوا سوا اطلق عليها اسم
النقيض قال المولى سعد الدين التفتازاني في شرح الشمسية
واطلاق النقيض عليها من جهة انها مساوية للنقيض
والاصلي موجبة شرطية سوا كان الاصل موجبة او سالبة
انتهى قال شيخنا حفظه الله ومما يدل على ان هذا المفهوم
ليس نقيضا حقيقة انه موجبة والاصل ايضا موجبة
والنقيضان الحقيقيان يجب تخالفهما بالايجاب والسلب
وانما كان موجبة لانه قد اوجب العناد ولا يعني بايجاب
الشرطية العنادية الا ذلك كما يعلم من بحث الشرطيات و
ومما يدل ايضا على ذلك ان نقيض الحملية حملية بخلافه
هنا فانه شرطية فلهذا قلنا ان اطلاق النقيض عليه فيه
مسامحة انتهى بمعناه الثاني اعلم انه انما يكتفى بالمفهوم المردد
في نقيض الجزئية لانه يجوز ان تكذب الجزئية والمفهوم المردد
معا ولنبين ذلك في مادة الوجودية اللادائمة ليتقاس
غيرها عليها ونقول من الجائز ان يكون الشيء ثابتا دائما لبعض

افراد الموضوع مسلوبا دايما عن البعض الاخر وذلك ه
كالحيوانية فانها ثابتة دايما لبعض افراد الجسم كالفرس
والحمار والانسان مسلوبة دايما عن البعض الاخر كالحجر
والشجر ففي هذه المادة تكذب الجزئية والمفهوم المردد
معا اما كذب الجزئية اعني قولنا بعض الجسم حيوان بالفعل
لا دايما فلان مفهومها هو ان يكون بعض افراد الموضوع
بحيث تثبت له الحيوانية تارة وتنتفي عنه اخرى ولا شي
من افراد الجسم في تلك المادة كذلك وهو ظاهر فتكذب
الجزئية اللادايمة واما كذب المفهوم فلكذب السالبة
الكلية والموجبة الكلية اللتين تركب منهما المفهوم المردد
اما بيان كذب السالبة الكلية اعني قولنا لا شي من الجسم
بحيوان دايما فلان المحمول ثابت دايما لبعض افراد الجسم
فكيف يكون مسلوبا عن جميعها دايما واما كذب الموجبة
الكلية اي قولنا كل جسم حيوان دايما فلان الحيوانية
مسلوبة دايما عن بعض افراد الجسم كالحجر فكيف تكون
ثابتة لجميعها دايما واذا كذبت السالبة والموجبة الكليتان
كذب المفهوم المردد لا محالة ضرورة كذب المركب عند كذب
اجزايه فتبين ان المفهوم المردد لا يكفي في نقيض المركبة
الجزئية بل الحق في نقيضها ان يردد بين نقيضي الجزئيتين
بالنسبة الى كل فرد فرد من افراد الموضوع فيقال في المادة
المذكورة اما كل فرد فرد من افراد الجسم ليس بحيوان دايما

واما

واما كل فرد من افراده حيوان دايما وهذا هو النقيض
لتلك المركبة الجزئية اي قولنا بعض الجسم حيوان با
لفعل لا دايما وبيان ذلك انه اذا لم يصدق بعض الجسم
بحيث يثبت له الحيوان تارة ويسلب عنه اخرى صدق
ان كل واحد من افراد الجسم اما ان يسلب عنه الحيوان
دايما كالحجر واما ان يثبت له الحيوان دايما كالانسان كذا
قال الفاضل الخبيصي الان قوله بل الحق في نقيضها ان يردد
بين نقيضي الجزئيتين غير ظاهر كما قال شيخنا ي اخكك
وعلى ولد ذران المردد بينهما ليسا نقيضي الجزئيتين حقيقة
اذ المردد بينهما منفردان ونقيضا الصدر والعجز فقيتان
اللهم الا ان يقال في الكلام حذف والاصل الحق في نقيضها
ان يردد بين حكم محمولي الجزئيتين فتامل فان قلت
كان المركبة الكلية عبارة عن مجموع قضيتين كذلك
المركبة الجزئية ورفع المجموع انما هو برفع احد الجزئين
اى احد نقيض الجزئين الذي هو المفهوم المردد فكما يكفي
في نقيض الكلية فليكف في نقيض الجزئية والا فما الفرق
فالجواب ان السر في ذلك هو ان الموضوع في القضيتين
اللتين تنحل اليهما المركبة الكلية لما كان عاما صار واحدا
يتوارد عليه ثبوت المحمول ونفيه كما كان في اصل القضية
المركبة فقد اتحد معنى المركبة الكلية مع معنى ما
انحلت اليه واما الموضوع في القضيتين اللتين تنحل

اليهما الجزئية المركبة لما لم يلزمها ما لم يلزم اتحاده حتى
يتوارد ثبوت المحمول فيهما ونفيه على شيء واحد كما كان كذلك
في اصل الجزئية المركبة لان التركيب فيهما هو الذي دل
على اتحاد الموضوع في حكمها فعند الانحلال وزوال
التركيب صارتا جزئيتين مستقلتين لا ارتباط لموضوع
احداهما بموضوع الاخرى فامكن ان يحمل احدهما على خلاف
ما يحمل عليه الاخر فلم يلزم اذن في المركبة الجزئية مساواة
معناها المعنى ما انحلت اليه اذ مفهوم ما انحلت اليه من
الجزئيتين اعم من مفهومها وذلك لانه متى صدق الجزئيتان ن
المختلفتان بالايجاب والسلب مع اتحاد الموضوع صدقت
الجزئيتان المختلفتان بدون العكس فيكون احد نقيضيها
اخص من نقيض مفهوم الجزئية لان نقيض الاعم اخص
من نقيض الاخص فلا يكون مساويا لنقيضها ولهذا
جاز اجتماع المركبة الجزئية مع الكليتين اللتين هما
نقيضا الجزئيتين اللتين انحلت اليهما الجزئية المركبة
على الكذب فان احديهما اي الكليتين لما كانت اخص من
نقيض المركبة الجزئية والاخص يجوز ان يكذب بدون
الاعم فربما يصدق نقيض المركبة الجزئية الذي هو اعم ولا
يصدق احدى الكليتين الذي هو اخص وحينئذ تجتمع
المركبة الجزئية واحدى الكليتين على الكذب فاذن مانعة
الخلو المركبة من نقيضي ما تنحل اليه الجزئية المركبة لا تصلح

وحدها

وحدها لان تكون نقيضا لتلك الجزئية بل لا بد من زيادة
الترديد بالنسبة الى كل فرد من افراد الموضوع فقد ظهر
الفرق الجلي اذا بين المركبة الكلية والجزئية وبالجملة
انما جاز كذب الجزئية دون ما انحلت اليه اذا لم يرد في
نقيضها بالنسبة الى كل فرد لان كذبها انما جاء من جهة
ان نفي تجزيها انصب على ما اثبت في صدرها لذلك
البعض المعين ضرورة وجوب اتحاد الموضوع في المركبة
وحيث انحلت الى قضيتين صار كل منهما قضية مستقلة
لا ارتباط لاحدهما بالاخرى فجاز كون البعض في الثانية
غير البعض الذي في الاولى فتحرير **الثالث** اعلم ان
المفهوم المردد بالنسبة الى كل فرد من افراد الموضوع قضية
حملية شبيهة بالشرطية موجبة لا شرطية ولا سالبة
قال الحفيد فالنقيض حملية كلية نسبت محمولها الى كل
واحد من افراد الموضوع ايجابا او سلبا اي حملية مشتملة
على الايجاب الكلي ورفعه لا السلب الكلي الى ان قال
كان النقيض حملية شبيهة بالمنفصلة انتهى وانه هذا
الطريق يصلح لان يكون نقيضا للمركبة الكلية ايضا قال
استاذنا وانما لم يجروه فيها فرقا بين نقيض الجزئية هو
والكلية بان نقيض الكلية منفصلة مانعة خلو ونقيض
الجزئية حملية شبيهة بالشرطية اذ لو طرد ذلك في الكليات
ايضا للزم اتحاد نقيض الكلية وجزئيتها وهو غير معهود

انتهى بمعناه. ثم اعلم ان لهم طريقين اخريين في اخذ
نقيض الجزئية المركبة ذكرهما الامام السنوسي حاصل
اولهما ان يزاد في اخر مانعة الخلو التي هي نقيض المركبة
الجزئية جزءا ثالثا فتكون مانعة الخلو مركبة من ثلاثة
اجزاء الاول والثاني منها نقيضا جزئي المركبة الجزئية على
الطريق المالوف في المركبة الكلية من حلها الى جزئيها هو
واخذ نقيض كل جزء على انفراده وتركيب منفصلة مانعة
خلو منهما وهذان النقيضان كليتان ابدا اذ هما نقيضا
جزئيتين والنقيضان يجب اختلافهما في الكم والجزء الثالث
منها مجموع جزئيتين كل من الكليتين الاوليين اللتين
هما نقيضا جزئي المركبة الجزئية موجهتين بمثل جهتي
تينك الكليتين ومكيفتين بكيفيتهما بان تكون احداهما
موجبة والاخرى سالبة وتكون هاتان الجزئيتان هما
مستغرقتين افراد كل من تينك الكليتين اللتين هما نقيضا
الجزئيتين اللتين تركبت منهما تلك الجزئية وذلك بان
يكون المحمول ثابتا لبعضها منفيا عن البعض الاخر اذا تمهد
هذا فنقيض قولنا في المشروطة العامة الجزئية بالضرورة
بعض الكاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا لا دايما هو قولنا
دايما اما ان يكون كل كاتب متحرك الاصابع بالامكان حين
هو كاتب واما لا شي من الكاتب بمتحرك الاصابع دايما واما
بعض الكاتب متحرك الاصابع بالامكان حين هو كاتب

وبعضه

وبعضه الاخر ليس بمتحرك الاصابع دايما ونقيض قولنا
في الوقتية بعض القمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة
لا دايما هو قولنا دايما اما ان يكون كل قمر منخسف بالامكان
وقت الحيلولة واما لا شي من القمر بمنخسف دايما واما بعض
القمر منخسف بالامكان وقت الحيلولة وبعضه الاخر ليس
بمنخسف دايما ونقيض قولنا في المنتشرة بالضرورة بعض
الانسان نايم وقتا ما لا دايما هو قولنا دايما اما كل
انسان نايم بالامكان دايما واما لا شي من الانسان بنايم
دايما واما بعض الانسان نايم بالامكان دايما وبعضه
الاخر ليس بنايم دايما ونقيض قولنا في العرفية الخاصة
دايما بعض الكاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا لا دايما
هو قولنا دايما اما كل كاتب متحرك الاصابع بالاطلاق
حين هو كاتب واما لا شي من الكاتب بمتحرك الاصابع
بالاطلاق حين هو كاتب وبعضه الاخر ليس بمتحرك
الاصابع دايما ونقيض قولنا في الوجودية اللاضرورية
بعض الانسان قايم بالفعل لا بالضرورة هو قولنا
دايما اما كل انسان قايم دايما واما لا شي من الانسان
بقايم بالضرورة واما بعض الانسان قايم دايما وبعضه
الاخر ليس بقايم بالضرورة وفي الوجودية اللادايمة
بعض الانسان جالس بالفعل لا دايما قولنا دايما اما
كل انسان جالس دايما واما لا شي من الانسان بجالس

دايما واما بعض الانسان جالس دايما وبعض الاخر ليس
جالس دايما وفي الممكنة الخاصة بعض الانسان ناطق
بالامكان الخاص دايما اما كل انسان ناطق بالضرورة واما
لا شي من الانسان بناطق بالضرورة واما بعض الانسان
ناطق بالضرورة وبعضه الاخر ليس بناطق بالضرورة
فقد بان لك انا اذا حللنا المركبة الجزئية الي جزئيها واخذ نا
لكل جزء نقيضه وركبنا منهما منفصلة مانعة خلو
وردنا لها جزءا ثالثا هو مجموع جزئيتي
كل من الكليتين ~~...~~ بكيفيتهما وانهما مستغر قان
لافراد كل من تينك الكليتين اللتين هما نقيضا الجزئيتين
المركبة منهما الجزئية وانهما كليتان وان للمركبة الجزئية
ثلاث مفهومات لان كل واحد من افراد الموضوع اما
ان يثبت له المحمول دايما او ليس يثبت له المحمول دايما
ولا يخلو اما ان يكون مسلوبا عن كل واحد دايما او
مسلوبا عن البعض دايما ثابتا للبعض دايما فالجزء الثا ني
من الجزئية المركبة مشتمل على مفهومين وانا قدمنا
نقيض العجز في الذكر على نقيض الصدر كما فعل
القطب وتابعه العلامة الحنفي والامام السنوسي
ولعلهم انما قدموا نقيض العجز على نقيض الصدر
لكونه موجبا والايجاب اشرف من السلب ولكن اللا يق
بصناعة التعليم هو الترتيب كما لا يخفى اذا عرفت

هذا

هذا في الوجودية اللادائمة لا يخفى عليك معرفته
في غيرها وذلك بان تقول مثلا في المشروطة الخاصة
كل فرد من افراد الموضوع اما ان يثبت له المحمول بالا
مكان الحيني او ينتفي عنه دايما او يثبت لبعضه بالا
مكان الحيني ويسلب عن البعض الاخر دايما وبعد ان
يظهر لك ان الجزء الثاني منها مفهومين لا يخلو اما
ان تاخذه على ذلك الاحتمال اولا فان اخذته كذلك
كان النقيض حملية شبيهة بالشرطية المتصلة وهو
الطريق الاول وان فصلته بان قلت مثلا في المشر وطة
الخاصة السابقة دايما اما ان يكون كل كاتب متحرك
الاصابع بالامكان حين هو كاتب واما لا شي من
الكاتب بمتحرك الاصابع دايما واما بعض الكاتب
متحرك الاصابع بالامكان حين هو كاتب وبعضه
الاخر ليس بمتحرك الاصابع دايما كانت شرطية
منفصلة مانعة خلو وهو الطريق الثاني في
اخذ نقيض الجزئية وعلى هذين اقتصر الاما مان
القطب والحفيد وزاد الامام السنوسي والسعد
طريقا ثالثا في اخذ نقيض الجزئية وحاصله ان
يزاد في الجزئية المخالفة لا هو القضية في الكيف
من الجزئيتين اللتين تنحل اليهما المركبة الجزئية
قيدا هو حكم محمول الجزئية الموافقة له قيدا من ايجاب

اوسلب ونوخذ نقيض الجزئيتين على ما في المخالفة منهما
من القيد المذكور فاذا قلت مثلا في الوجودية اللادائمة
الموجبة بعض الحيوان انسان بالفعل لا دائما حللتها
الى قولنا بعض الحيوان انسان بالاطلاق العام والى
قولنا بعض الحيوان الذي هو انسان ليس بانسان
بالاطلاق العام ونقيض تلك الجزئية مانعة خلو
مركبة من نقيضي هذين الجزئيين على ما في الثاني من
التقييد فيكون نقيضها هكذا دائما اما لا شي من الحيوان
بانسان دائما واما كل حيوان الذي هو انسان انسان
دائما ولا ريب ان احد النقيضين على هذا الوجه يقتسم
الصدق والكذب مع الجزئية المركبة ضرورة انحلالها
الى ما يساويها في المعنى لاتحاد الموضوع فيما انحلت اليه
من الجزئيتين بسبب ذلك القيد الذي قيد به مفهوم
الثالثة اذا تمهد هذا فنقول قولنا في المشروطة
الخاصة الجزئية الموجبة بالضرورة بعض الكاتب متحرك
الاصابع ما دام كاتبا لا دائما نقيضه قولنا دائما اما لا
شي من الكاتب بمتحرك الاصابع بالامكان الحيني واما
كل كاتب الذي هو متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائما
وقولنا في الوقتية الموجبة بالضرورة بعض القمر منخسف
وقت الحيلولة لا دائما نقيضه قولنا دائما اما لا شي من
القمر بمنخسف بالامكان الوقتي واما كل قمر الذي هو منخسف

منخسفا

منخسف دائما وفي المنتشرة الموجبة بالضرورة بعض
الانسان قايم وقتا ما لا دائما قولنا دائما اما لا شي من الا
نسان بقايم بالامكان دائما واما كل انسان الذي هو
قايم قايم دائما وفي العرفية الخاصة الموجبة دائما
بعض الكاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا لا دائما
قولنا دائما اما لا شي من الكاتب بمتحرك الاصابع بالا
طلاق حيني هو كاتب واما كل كاتب الذي هو متحرك
الاصابع كاتب دائما وفي الوجودية اللاضرورية
بعض الانسان قايم بالفعل لا بالضرورة قولنا دائما
اما لا شي من الانسان بقايم دائما واما كل انسان الذي
هو قايم قايم بالضرورة وفي الممكنة الخاصة بعض
الانسان متنفس بالامكان الخاص قولنا دائما اما لا شي
من الانسان بمتنفس بالضرورة واما كل انسان الذي
هو متنفس متنفس بالضرورة هذا في الموجبات
واذا قلت في الوجودية اللادائمة السالبة بعض الحيوان
ليس بانسان بالاطلاق العام لا دائما انحلت الى قولنا
بعض الحيوان ليس بانسان بالاطلاق العام والى قولنا
بعض الحيوان الذي ليس بانسان انسان بالاطلاق
العام فنقيض تلك الجزئية المركبة مانعة خلو مركبة
من نقيضي هذين الجزئيين على ما في الثاني من التقييد
وهو قولنا دائما اما كل حيوان انسان دائما واما لا شي

من الحيوان الذي ليس انسانا بانسان دايما ولاشك ان
هذا النقيض صادق الصدق جزئه الثاني والجزئية
المركبة كاذبة لكذب جزئها الثاني والدليل على انه لابد
من تقييد موضوع الثانية بحكم محمول الاولى على هذا
الطريق انك لو اخذت النقيض من غير تقييده بالقيد
المذكور فقلت دايما اما كل حيوان انسان دايما واما لا
شي من الحيوان بانسان دايما لكان النقيض والجزئية
المركبة كاذبين معا وقد تقرر ان النقيضان لا يكذبان
معا قال الفاضل المكي صدان لا جمع نقيضا لا ولا اذا
تقرر هذا فقول قولنا في المشروطة الخاصة السالبة
الجزئية المركبة بالضرورة ليس بعض الكاتب بساكن
الاصابع مادام كاتبا لا دايما نقيضه قولنا دايما اما كل
كاتب ساكن الاصابع بالامكان حين هو كاتب واما
لاشي من الكاتب الذي ليس بساكن الاصابع بساكن
الاصابع دايما وفي الوقتية بالضرورة ليس بعض القمر
بمنخسف وقت التربيع لا دايما قولنا دايما اما كل
قمر منخسف بالامكان وقت التربيع واما لاشي من القمر
الذي ليس منخسفا بمنخسف دايما وفي المنتشرة بالضرورة رة
ليس بعض الانسان بنايم وقتا ما لا دايما دايما اما كل
انسان قايم بالامكان دايما واما لاشي من الانسان الذي
ليس قايما بنايم دايما وفي العرفية الخاصة دايما ليس

بعض

بعض الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتبا لا دايما
دايما اما كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق حين هو
كاتب واما لاشي من الكاتب الذي ليس بالاصابع بساكن
الاصابع دايما وفي الوجودية اللاضرورية ليس بعض
الانسان بكاتب بالفعل لا بالضرورة دايما اما كل انسان
كاتب دايما واما لاشي من الانسان الذي ليس كاتبا
بكاتب بالضرورة وفي الممكنة الخاصة ليس بعض
الكاتب بمتحرك الاصابع بالامكان الخاص دايما اما كل
كاتب متحرك الاصابع بالضرورة واما لاشي من الكاتب
الذي ليس متحرك الاصابع بمتحرك الاصابع بالضرورة
ثم اعلم ان هذا الطريق للعلامة ابن واصل وهو
اسهل الطرق الثلاثة وابينها واحسنها لانه حلل
الجزئية المركبة الى ما يناسبها في المعنى واخذ النقيض
على مقتضى ذلك كما في المركبة الكلية سوا سوا واليه
اشار المولى سعد الدين بقوله ولقائل ان يقول الترديد
بين نقيضي الجزئيين كاف في تفصيل المركبة الجزئية
ايضا والنقض انما كان واردا من جهة اهمال شرايط
نقيضي الجزئيتين لان جزئيهما الموجبة والسالبة المتحدتان ن
في الموضوع على ما سبق فاذا قلنا بعض الجسم حيوان
لا دايما فنقيض الجزء الاول لاشي من الجسم بحيوان دايما
ونقيض الجزء الثاني كل جسم حيوان هو حيوان دايما ولا

شكان التردبد بينهما صادق ومساو للنقيض وكذا
في السالبة الجزئية فنقيض قولنا ليس بعض الجسم حيوانا ن
لا دايما قولنا اما كل جسم حيوان دايما واما لا شيء من
الجسم الذي ليس بحيوان حيوان دايما انتهى وما
تقدم من ان هذا الطريق احسن الطرق وابينها هو
ما قاله الامام السنوسي وقال استاذنا الطريق الاول
احسنها لانه اخص ولانه حملية كالاصل وان شابهت
الشرطية والى الطريقين الاخيرين اشار استاذنا بقوله
وقيد الموضوع في التشبية بحكم حمل الاولى في الجزئية
او ذات منع ردها جزءا هو جزء كليتها بالسوا
والى الاولى بقوله او نفي الحكمين رده على افراد
موضوع وهذا فصلا تتمة نقيض المنفصلة
اللزومية الكلية الموجبة منفصلة لزومية جزئية
سالبة فقولنا كلما كانت الشمس طالعة كان النهار ر
موجودا يناقضه قولنا قد لا يكون اذا كانت الشمس
طالعة كان النهار موجودا وبالعكس لما علمت من
ان التناقض تفاعل من الجانبين ونقيض الاتفاقية
المتصلة الكلية الموجبة اتفاقية جزئية متصلة
سالبة فقولنا كلما كان الانسان ناطقا كان الحمار
ناهقا يناقضه قولنا قد لا يكون اذا كان الانسان
ناطقا كان الحمار ناهقا وبالعكس ونقيض المنفصلة

الحقيقية

الحقيقية الكلية الموجبة منفصلة حقيقية جزئية وما
سالبة فقولنا دايما اما ان يكون زيد موجودا او معدوما
يناقضه قولنا ليس دايما اما ان يكون زيد موجودا
او معدوما وبالعكس ونقيض المنفصلة المانعة
الجمع الموجبة الكلية منفصلة مانعة جمع سالبة
جزئية فقولنا دايما اما ان يكون هذا الشيء شجرا
او حجرا يناقضه قولنا ليس دايما اما ان يكون هذا
الشيء شجرا او حجرا وبالعكس ونقيض المانعة
الخلو الكلية الموجبة المنفصلة مانعة خلو جزئية
سالبة منفصلة فقولنا دايما اما ان يكون زيد في
البحر او لا يغرق يناقضه قولنا ليس دايما اما ان
يكون زيد في البحر او لا يغرق وبالعكس ونقيض
المنفصلة الحقيقية الاتفاقية الكلية الموجبة منفصلة
حقيقية جزئية اتفاقية سالبة فقولنا في المثال
المعلوم دايما اما ان يكون هذا اسود او كاتبا يناقضه
قولنا ليس دايما اما ان يكون هذا اسود او كاتبا وبا
لعكس ونقيض مانعة الجمع الكلية الموجبة الاتفاقية
مانعة جمع جزئية سالبة اتفاقية فقولنا في ذلك
المثال دايما اما ان يكون هذا لا اسود او كاتبا يناقضه
قولنا ليس دايما اما ان يكون هذا الا اسود او كاتبا
ونقيض مانعة الخلو الكلية الاتفاقية الموجبة

مانعة خلو جزئية اتفاقية سالبة فقولنا في ذلك
المثال دايما اما ان يكون هذا اسود ولا كاتبا يناقضه
قولنا ليس دايما اما ان يكون هذا اسود او لا كاتبا
وبالعكس ونقيض السالبة الكلية المتصلة اللزومية
موجبة جزئية متصلة لزومية فقولنا ليس البتة
اذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا يناقضه
قولنا قد يكون اذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا
وبالعكس ونقيض المتصلة الاتفاقية الكلية السالبة
متصلة اتفاقية جزئية موجبة فقولنا ليس البتة
اذا كان الانسان ناطقا كان الحمار ناهقا يناقضه قولنا
قد يكون اذا كان الانسان ناطقا كان الحمار ناهقا و
بالعكس ونقيض المنفصلة الحقيقية السالبة هي
الكلية منفصلة حقيقية موجبة جزئية فقولنا
ليس البتة اما ان يكون العدد زوجا او فردا يناقضه
قولنا قد يكون اما ان يكون العدد زوجا او فردا
وبالعكس ونقيض المانعة الجمع الكلية السالبة
مانعة جمع جزئية موجبة فقولنا ليس البتة اما ان
يكون هذا شجرا او حجرا يناقضه قولنا قد يكون
اما ان يكون هذا اما شجرا او حجرا وبالعكس ونقيض
مانعة الخلو الكلية السالبة مانعة خلو جزئية
موجبة فقولنا ليس البتة اما ان يكون زيد في البحر

او

او لا يغرق يناقضه قولنا قد يكون اما ان يكون زيد
في البحر او لا يغرق وبالعكس ونقيض المنفصلة
الحقيقية السالبة الكلية الاتفاقية منفصلة حقيقية
موجبة جزئية اتفاقية فقولنا في ذلك المثال ليس البتة
اما ان يكون هذا اسود او كاتب الاتفاقية وبالعكس
ونقيض مانعة الجمع الكلية السالبة يناقضه قولنا
قد يكون اما ان يكون هذا اسود او كاتبا الاتفاقية
مانعة جمع جزئية موجبة اتفاقية فقولنا في ذلك
المثال ليس البتة اما ان يكون هذا لا اسود او كاتبا
يناقضه قولنا قد يكون اما ان يكون هذا لا اسود
او كاتبا وبالعكس ونقيض مانعة الخلو الكلية السالبة
الاتفاقية مانعة خلو جزئية موجبة اتفاقية
فقولنا في ذلك المثال ليس البتة اما ان يكون هذا
اسود او لا كاتبا يناقضه قولنا قد يكون اما ان
يكون هذا اسود او لا كاتبا وبالعكس والى ما ذكرنا
تفصيلا اشار الكاتبي في الشمسية اجمالا بقوله واما
الشرطية فنقيض الكلية منها الجزئية الموافقة في
الجنس والنوع المخالفة في الكيف وبالعكس انتهى
والمراد بالجنس الاتصال والانفصال وبالنوع اللزوم
والعناد والاتفاق والحقيقية ومنع الخلو ومنع
الجمع انتهى انما احتجت الى ذلك التفصيل والله اعلم

م

يناقضه قولنا قد يكون اما ان
ان يكون هذا اسود او كاتبا صح

السابق في الحمليات كبرى لينتج قياسا منضبطا
والاما للتقريب مع تحقق الشرائط كاف في اخذ التناقض
وبالله التوفيق ثم اعلم انه من جملة احكام القضايا
العكس وهو ينقسم الى قسمين عكس مستوي وعكس
نقيض فالعكس المستوي هو تبديل كل واحد من طرفي
القضية ذات الترتيب الطبيعي بعين الاخر مع بقا
الصدق والكيف على وجه اللزوم وعكس النقيض
تبديل نقيضي الطرفين مع بقا الصدق والكيف
على ما اختاره المتقدمون او جعل نقيض الجزء الثاني
اولا وعين الاول ثانيا مع المخالفة في الايجاب والسلب
وبقا الصدق على راي المتاخرين وسمي الاول موافقا
لتوافق الاصل والعكس في الكيف والثاني مخالفا
لتخالفهما فيه فالعكس اذن ثلاثة اقسام عكس
مستوي وهو المراد عند الاطلاق وعكس نقيض
موافق وعكس نقيض مخالف وان تلك الموجهات
تنقسم باعتبار الى قسمين موجبات وسوالب واخر
الى ممكنات وفعليات وكل منها كلية وجزئية ه
ولنتكلم اولا على عكس الموجبات مطلقا بالعكس
المستوي فنقول اعلم ان كل موجهة موجبة فعلية
فهي منعكسة اتفاقا من الشيخ والفارابي وان
اولها على ذلك الترتيب السابق الضرورية المطلقة
وانها

وانها تنعكس الى حينية مطلقة وذلك لانه اذا صدق
بالضرورة كل انسان حيوان وجب ان يصدق بعض
الحيوان انسان حيث هو حيوان بالاطلاق والدليل
على صحة هذا العكس اما الخلف وهو ضم نقيض
المطلوب الى الاصل لينتج المحال وهو غير لازم من
صورة القياس لكونها على هيئة الشكل الاول كما
سترى ولا من الاصل لانه مفروض الصدق فتعين ان
يكون من نقيض العكس فيكون العكس حقا اذ لا يجوز
ارتفاع النقيضين وتفصيل ذلك اذا تقول في المثال
المذكور لو لم يصدق بعض الحيوان انسان حين هو
حيوان بالاطلاق لصدق نقيضه لما علمت وهو قولنا
لا شي من الحيوان بانسان ما دام حيوانا فنضمه الى الاصل
بان نجعله مقدمة كبرى لكونه منفيا والاصل مقدمة
صغرى لكونه موجبا هكذا بالضرورة كل انسان حيوان
ولا شي من الحيوان بانسان ما دام حيوانا ينتج لا شي
من الانسان بانسان بالضرورة وهو محال ناشي عن
نقيض العكس فالعكس حق واما العكس وهو ان نعكس
نقيض العكس بالعكس المستوي ليحصل ما يناقض الاصل
او ينافيه فاذا عكست ذلك النقيض المذكور بالعكس
المستوي انعكس الى قولنا لا شي من الانسان بحيوان
ما دام انسانا ولا ريب انه ينافي الاصل المفروض الصدق

ولابيا قضا اذ الاصل ضرورية مطلقة وقد عرفت
ان نقيضها ممكنة عامة لاعرفية عامة وما نا في
الصادق كاذب فالعكس حق وانما انعكس ذلك النقيض
الي ما ذكر لكونه عرفية عامة سالبة وستعلم انها
تنعكس كنفسها وانما كان النقيض عرفية عامة
لكون المطلوب اعني العكس حينية مطلقة وقد
عرفت ان نقيضها عرفية عامة واما الافتراض
وحاصله ان تفرض ذات الموضوع شيا معينا وتحمل
عليه وصف المحمول بان تقول زيد انسان [redacted]
[redacted] وتركبها قياسا من الشكل الثالث هكذا
زيد حيوان زيد انسان [redacted] ينتج بعض
الحيوان انسان حين هو حيوان وهو المطلوب اعني
العكس لزوم صدقه للاصل لا يقال الشكل الثالث
يشترط فيه كلية احدي المقدمتين والمقدمتان
هنا شخصيتان فلا يصح الانتاج لانا نقول الشخصية
في حكم الكلية بدليل انتاجها في كبري الشكل الاول
وهي لا تكون الا كلية نحو هذا زيد وزيد انسان ينتج
ان هذا انسان قال استادنا ومعني كونها في حكم الكلية
انها لم يخرج منها فرد عن الحكم كما في الكلية انتهي بمعناه
والاقرب ما قاله الفاضل التفتازاني ان معني كونها
في حكم الكلية ان الحكم فيها علي فرد كما هو في الكلية

وان

المحمول

وان كان في الكلية متعددا او كلاما يقرب من هذا
فظهر ان الافتراض قد اجري في العكس لا في الاصل
فان قلت سور الايجاب الجزئي لم يذكر في القياس اذ
مقدمتاه شخصيتان فمن اين اتاك قلت من القاعدة
المقررة في الشكل الثالث من انه متي تركب من كليتين
موجبتين انتج موجبة جزئية وقد عرفت ان الشخصية
في حكم الكلية فتدبر وقد ظهر ان عكس قولنا بعض الحيوان
انسان بالضرورة بعض الانسان حيوان حين هو انسان
بالاطلاق والا فلا شي من الانسان بحيوان ما دام انسانا
وهو مع الاصل هكذا بعض الحيوان انسان بالضرورة
ولا شي من الانسان بحيوان ما دام انسانا ينتج لا شي من
الحيوان بحيوان بالضرورة وهو محال نا شي عن نقيض
العكس فالعكس حق او يعكس ذلك النقيض الي قولنا لا شي
من الحيوان بانسان ما دام حيوانا المنافي للاصل الصادق
فيكون كاذبا او نفرض ذات الموضوع شيا معينا وليكن
عمرا ونحمل عليه وصف [redacted] بان تقول عمر انسان
[redacted] بان تقول عمر حيوان [redacted]
وتركب منهما قياسا هكذا عمر انسان عمر حيوان [redacted]
[redacted] ينتج بعض الانسان حيوان حين هو حيوان
وهو المطلوب المدعي لزومه للاصل فانهم وثانيتها الشر
العامة وهي ايضا تنعكس الي الحينية المطلقة بتلك الحجة

المحمول

الموضوع

وطن

وذلك لانه اذا صدق قولنا بالضرورة كل كاتب متحرك
الاصابع كاتبا وجب ان يصدق بعض متحرك الاصابع مادام صح
كاتب حين هو متحرك الاصابع بالاطلاق والا فدايما لا شي
من الكاتب بمتحرك الاصابع مادام كاتبا وهو مع الاصل
هكذا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا
ودايما لا شي من المتحرك بكاتب مادام متحركا ينتج لا شي
من الكاتب بكاتب دايما وهو محال ناشي عن نقيض العكس
فالعكس حق هذا وان شيت فاعكس نقيض المطلوب
الي قولنا لا شي من الكاتب بمتحرك الاصابع مادام كاتبا
ليكون منافيا للاصل الصادق فيكون هو كاذبا اذ كل
ما نافي الصادق كاذب فيصدق العكس المعبر عنه
بالمطلوب هذا واذا شيت فافرض ذات موضوع [illegible] الاصل
~~عكس~~ شيا معينا واحمل عليه وصفي [illegible] الموضوع
والمحمول ليحصل مفهوم العكس نظير ما مر قال العلامة
السنوسي بعرض ذات الموضوع الشخص الجاري
في كتبه علي العادة فيصدق لنا حينيذ قضيتان
وهما الشخص الجاري في كتبه علي العادة كاتب حين هو
متحرك الاصابع وانما لم تقل مادام متحرك الاصابع لان
تحرك الاصابع اعم من الكتابة فالكتابة انما تكون
في بعض احيان تحرك الاصابع لا في جميعها وحيث
صدق ذلك في المحمول المساوي فهو انتاجي لا يعتبر فقد

العقد

العقد من هاتين القضيتين قياس من الشكل الثالث
فينتج بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك
الاصابع وهو العكس الذي ادعينا لزوم صدقه
للاصل انتهى فقد ظهر ان قولنا بعض الكاتب متحرك
الاصابع بالضرورة مادام كاتبا ينعكس الي قولنا
بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع
بالاطلاق والا فدايما لا شي من متحرك الاصابع بكاتب
مادام متحرك الاصابع وهو مع الاصل هكذا بالضرورة
بعض الكاتب متحرك الاصابع ~~بكاتب مادام متحرك~~
~~الاصابع وهو مع الاصل هكذا بالضرورة بعض~~
~~الكاتب متحرك الاصابع~~ مادام كاتبا ودايما لا شي
من متحرك الاصابع بكاتب مادام متحرك الاصابع
ينتج لا شي من الكاتب بكاتب دايما وهو محال هذا
وان شيت عكست ذلك النقيض الي قولنا لا شي من
الكاتب بمتحرك الاصابع مادام كاتبا لينافي الاصل
الصادق فيكون كاذبا فيصدق العكس وهو المدعي
هذا وان شيت فافرض ذات الموضوع شيا معينا واحمل
عليه الوصفين ليحصل مفهوم العكس هكذا الشخص
الجاري في كتبه علي العادة متحرك الاصابع الشخص
الجاري في كتبه علي العادة كاتب حين هو متحرك الاصا بع
لينتج بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع

وهو المطلوب واما كان نقيض المطلوب فيهما منافيا
للاصل لا منافضا له لانه عرفية عامة والاصل مشروطه
عامة وقد عرفت ان نقيضها ممكنة حينية لا عرفية عامة
وايضا الاصل في الاولى ممكنة وذلك النقيض ايضا كلية
ولا تناقض بين كليتين واما كان عرفية عامة لكون
المطلوب حينية مطلقة وقد عرفت ان نقيضها عرفية
عامة فتامل وثالثها الوقتية المطلقة وهي ه
تنعكس الى مطلقة عامة وذلك لانه اذا صدق بالضرو رة
كل قمر منخسف وقت الحيلولة وجب ان يصدق بعض
المنخسف قمر بالاطلاق العام والا فلا شي من المنخسف
بقمر دايما فاما ان نضمه الى الاصل هكذا بالضرورة كل قمر
منخسف وقت الحيلولة ولا شي من المنخسف بقمر دايما
لينتج لا شي من القمر بقمر بالضرورة وهو محال ناشي
عن نقيض العكس فالعكس حق او نعكسه الى قولنا
لا شي من القمر بمنخسف دايما لينافي الاصل الصادق
وكل ما ينافي الصادق كاذب فالعكس حق او نفرض
ذات الموضوع [crossed out] شيا معينا ونحمل عليه الوصفين
كما مر غير مرة ولكن هذا الشخص الذي يرى في السما
بان نقول الشخص المري في السما منخسف الشخص المري
في السما قمر ~~بالاطلاق العام~~ لينتج بعض المنخسف قمر
بالاطلاق العام وهو مفهوم العكس المطلوب واما

كان

كان نقيض المطلوب غير مناقض للاصل لانه دايمة مطلقة
والاصل وقتية مطلقة وقد عرفت ان نقيضها الممكنة
الوقتية واما كانت الدايمة المطلقة نقيضا للمطلوب
لما عرفت من انه مطلقة عامة وقد مر ان نقيضها دايمة
مطلقة واما العكس نقيض المطلوب الى نفسه لكونه
سالبة كلية دايمة مطلقة وسياتي انها تنعكس كنفسها
فظهر ان قولنا بالضرورة بعض القمر منخسف وقت الحيلولة
ينعكس الى قولنا بعض المنخسف قمر بالاطلاق العام
والا فلا شي من المنخسف بقمر دايما وهو مع الاصل هكذا
بالضرورة بعض القمر منخسف وقت الحيلولة ولا شي من
المنخسف بقمر دايما ينتج ليس بعض القمر بقمر دايما
وهو محال فيكون العكس حقا او نعكس ذلك النقيض
الى قولنا لا شي من القمر بمنخسف دايما لينافي الاصل
الصادق فيكون كاذبا فيصدق العكس او نفرض ذات
الموضوع شيا معينا كما مر ونحمل عليه وصف ~~الموضوع~~ المحمول
ووصف الموضوع
بان نقال الشخص المري في السما منخسف الشخص المري
في السما قمر ~~بالاطلاق العام~~ لينتج بعض المنخسف
قمر بالاطلاق العام وهو المطلوب وذلك ظاهر هذا
ورابعها المنتشرة المطلقة وهي ايضا تنعكس الى
المطلقة العامة وذلك لانه اذا صدق بالضرورة كل
انسان متنفس وقتا ما وجب ان يصدق بعض المتنفس

[illegible]

انسان بالاطلاق العام والا فلا شي من المتنفس بانسان
دايما فاما ان نضمه الى الاصل هكذا بالضرورة كل انسان
متنفس وقتا ما ولا شي من المتنفس بانسان دايما لينتج
لا شي من الانسان بانسان بالضرورة وهو محال ناشي
عن نقيض العكس فيكون باطلا فيكون العكس حقا وهو
المطلوب او نعكسه الى قولنا لا شي من الانسان بمتنفس
دايما لينافي الاصل الصادق وكل منافي الصادق كاذب
فيكون كاذبا فيصدق العكس وهو المطلوب او نفرض
ذات الموضوع شيا معينا هو خالد ونحمل عليه وصف المحمول
~~الموضوع~~ بان نقول خالد متنفس ووصف ~~المحمول بان~~
نقول خالد انسان ~~بالاطلاق العام~~ وتركب منهما (الموضوع بان)
قياسا على هية الشكل الثالث هكذا خالد متنفس
خالد انسان ~~بالاطلاق العام~~ وهو مفهوم العكس وانما
كان نقيض المطلوب غير منافض للاصل لما مر من ان
نقيض الاصل انما هو الممكنة الدايمة ولا بد كلية والا
صدق ايضا كذلك ولا تناقض بين كليتين فقد اتضح
ان قولنا بالضرورة بعض الانسان متنفس وقتا ما
عكسه بعض المتنفس انسان بالاطلاق العام والا فلا
شي من المتنفس بانسان دايما وهو مع الاصل هكذا
بالضرورة بعض الانسان متنفس وقتا ما ولا شي
من المتنفس بانسان دايما ينتج لا شي من الانسان

لينتج بعض المتنفس انسان بالاطلاق العام ح

بانسان

بانسان بالضرورة وهو محال او نفرض ذات
الموضوع خالدا كما مر ونحمل عليه الوصفين هكذا خالد
متنفس خالد انسان ~~بالاطلاق العام~~ لينتج بعض
الانسان متنفس بالاطلاق العام وهو المطلوب هذا
وخامسها الدايمة المطلقة وهي تنعكس الى الحينية
المطلقة وذلك لانه اذا صدق كل انسان حيوان دايما
وجب ان يصدق بعض الحيوان انسان بالاطلاق
حين هو حيوان والا فلا شي من الحيوان بانسان مادام
حيوانا وهو مع الاصل هكذا كل انسان حيوان دايما
ولا شي من الحيوان بانسان مادام حيوانا ينتج لا شي
من الانسان بانسان دايما وهو محال لازم من نقيض
العكس فالعكس حق او نعكس الى قولنا لا شي من
الانسان بحيوان مادام انسانا لينافي الاصل الحق
فيكون باطلا فيكون العكس حقا او نفرض ذات
الموضوع عمرا ونحمل عليه وصف ~~الموضوع~~ ونقال عمر
حيوان ووصف المحمول ونقال عمر انسان ~~بالاطلاق~~
~~حين هو حيوان~~ وتركب منهما قياسا على هية الشكل
الثالث هكذا عمر حيوان عمر انسان ~~بالاطلاق حين~~
~~هو حيوان~~ لينتج بعض الحيوان انسان حين هو حيوان
بالاطلاق وهو المطلوب وانما لم يكن نقيض المطلوب
منافضا للاصل لما علمت من ان نقيضه المطلقة

المحمول ح

[illegible]

العامة لكونه دايمة مطلقة واما ان نقتص المطلوب
عرفية عامة فلما مر من ان العرفية العامة بنا قضها
الحينية المطلقة ووجد انعكاسه كنقسم سياتي
تنبيه ان قولنا بعض الانسان حيوان دايما ينعكس
الى قولنا بعض الحيوان انسان بالاطلاق حين هو
انسان والا فلا شي من الحيوان بانسان مادام حيوانا
وهو مع الاصل هكذا بعض الانسان حيوان دايما
ودايما لا شي من الحيوان بانسان مادام حيوانا ينتج
ليس بعض الانسان بانسان دايما وقد عرفت انه
محال فالعكس حق هذا وان شيت عكسه الى قولنا
لا شي من الانسان بحيوان مادام انسانا وهو ينافي
الاصل الصادق فيكون كاذبا وان شيت حملت على (المحمول مع)
عم المذكور وصف الموضوع وقلت عم حيوان المحمول
وقلت عم انسان المحمول حين هو حيوان لينتج (والموضوع)
بعض الحيوان انسان حين هو حيوان وهو مفهوم العكس
المطلوب هذا وسادسها العرفية العامة وهي ايضا
تنعكس الى مطلقة لانه اذا صدق دايما كل كاتب متحرك (حينية م)
الاصابع مادام كاتبا وجب ان يصدق بعض متحرك
الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع بالاطلاق والا
فلا شي من متحرك الاصابع بكاتب مادام متحرك الاصابع
وهو مع الاصل هكذا دايما كل كاتب متحرك الاصابع مادام
كاتبا

كاتبا ودايما لا شي من متحرك الاصابع بكاتب مادام متحرك
الاصابع ينتج لا شي من الكاتب بكاتب دايما وهو محال
فالعكس حق وان شيت عكسه الى قولنا لا شي من الكاتب
بمتحرك الاصابع مادام كاتبا لينافي الاصل الصادق فيكون
كاذبا وان شيت فافرض ذات الموضوع الشخص الجاري في
كتبه على العادة واحمل عليه وصف المحمول وتلك (والمحمول مع)
الشخص الجاري في كتبه على العادة متحرك الاصابع
ووصف المحمول وقت الشخص الجاري في كتبه على العادة
كاتب بالاطلاق حكما هو متحرك الاصابع وركبهما قياسا
هكذا الشخص الجاري في كتبه على العادة متحرك الاصابع
الشخص الجاري في كتبه على العادة كاتب حين هو متحرك
الاصابع لينتج بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك
الاصابع بالاطلاق وهو المطلوب فقد ظهر ان قولنا
بعض الكاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا منعكس الى
قولنا بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق حين هو
متحرك الاصابع والا فلا شي من متحرك الاصابع بكاتب
مادام متحرك الاصابع وهو مع الاصل ينتج المحال فيكون
العكس حقا وان شيت عكسه الى قولنا لا شي من الكاتب
بمتحرك الاصابع مادام كاتبا لينافي الاصل الصادق فيكون
كاذبا وان شيت حملت الاطلاق على الشخص الجاري في كتبه
على العادة اوصفين وركبت منهما قياسا من الثالث

لينتج لك المطلوب **وسابعها** المطلقة العامة وهي
تنعكس الى مطلقة عامة مثلها وذلك لانه اذا صدق
كل او بعض الانسان قايم بالفعل وجب ان يصدق
بعض القايم انسان بالفعل والا فلا شي من القايم
بانسان دايما وهو مع الاصل هكذا كل انسان قايم
بالفعل ولا شي من القايم بانسان دايما منتج لقولنا لا شي
من الانسان بانسان دايما وهو محال فالعكس حق هذا
وان شيت عكسته الى قولنا لا شي من الانسان بقايم
دايما لينافي الاصل الصادق فيكون كاذبا فيصدق
العكس وان شيت فرضت ذات الموضوع خالدا مثلا
وقلت على ما هو خالد قايم خالد انسان بالاطلاق
العام لينتج بعض القايم انسان بالاطلاق العام
وهو المطلوب وانما لم يكن عكس نقيض المطلوب مناقضا
للاصل مع انه دايمة لان تعاقبهما كما وقد عرفت انه لا
تناقض بين المتفقين فيه وستعلم ما فيه هذا **وثامنها**
الممكنة العامة وهي تنعكس كنفسها عند العلامة الفارابي
وذلك لانه اذا صدق قولنا كل او بعض النار حارة بالامكان
العام وجب ان يصدق بعض الحار نار بالامكان العام
والا فلا شي من الحار بنار بالضرورة وهو مع الاصل
هكذا كل او بعض النار حارة بالامكان العام ولا شي
من الحار بنار بالضرورة منتج لقولنا لا شي من النار
بنار

بنار بالامكان وهو محال وان شيت عكسته الى قولنا
لا شي من النار بحار دايما لينافي الاصل الصادق فيكون
كاذبا فيصدق العكس المطلوب وان شيت فرضت
ذات الموضوع الجرم المعين وقلت الجرم المعين حار
الجرم المعين نار بالامكان العام لينتج لك بعض الحار نار
بالامكان العام وهو المطلوب وانما كان نقيض المطلوب
ضرورية لانه ممكنة عامة وقد مر ان نقيضها الضرورية
المطلقة وانما لم يناقض الاصل لا تفاقهما كما وستعلم
ما في ذلك هذا وقال الشيخ الممكنتان يعني العامة هي
والخاصة لا تنعكسان وذلك لانه يشترط في وصف الموضوع
ان يكون صادقا على افراده بالفعل ولا يكتفي بالصدق
بالامكان فقولنا كل نار حارة بالامكان العام معناه
عنده ان كل ما هو نار بالفعل حار بالامكان ومن
الجايز ان تكون الحرارة ثابتة بالامكان لا بالفعل ولا
خروج من القوة الى الفعل فلا يصدق الحكم في عكس تلك
المادة قولنا بعض ما هو حار بالفعل نار بالامكان هم
وينتقض ايضا عدم انعكاسهما بما اذا فرضنا ان زيدا
لم يركب في جميع عمره الا الفرس ولم يركب حمارا قط
فيصح ان يقال كل حمار بالفعل مركوب زيد بالامكان
ولا يصدق عكسه اعني بعض ما هو مركوب زيد
بالفعل حمار بالامكان لصدق نقيضه اعني لا شي

من مركوب زيد بالفعل بحمار بالضرورة فلما لم
يصح انعكاسها في هاتين المادتين وامثالهما اطلق
عليهما عدم الانعكاس اذ معنى عدم الانعكاس انه لا
يلزم العكس الاصلي لزوما كليا لا ان لا يصح ~~عكسها~~ عكسه
ولو في مادة كما ان معنى الانعكاس انه يلزم العكس
بنفسه لزوما كليا لا ان يصح عكسها ولو في مادة
~~كما ان معنى الانعكاس انه يلزم العكس النقيض هو~~
~~لزوما كليا لا ان يصح عكسها ولو في~~ مادة واحدة
وبالجملة لما كان انعكاسهما على مقتضى ذلك الشرط
لا يطرد اطلق عليهما عدم الانعكاس بخلاف ما ذهب
اليه الفارابي من الاكتفاء بصدق الموضوع على افراده
بالامكان اذ يصح ان نقول في المثال المشهور بعض
ما هو مركوب زيد حمار بالامكان على مذهبه
ومتمسكه في ذلك الاوجه الثلاثة السابق تفصيلها
فعلم بان ذلك انا اذا اعتبرنا الموضوع بالفعل ظهر عدم
الانعكاس واذا اعتبرناه بالامكان ظهر الانعكاس
قول الكاتبي في الشمسية واما الممكنتان فحالهما في
الانعكاس وعدمه غير معلوم لتوقف البرهان المذكور
للانعكاس فيهما على انعكاس السالبة الضرورية
كنفسها ليس على ما ينبغي اما اولا فلانا اذا اعتبرنا
الموضوع بالفعل فعدم الانعكاس ظاهر وان اعتبرناه

بالامكان

بالامكان فالانعكاس ظاهر معلوم كما صرح بذلك القطب
والخبيصي وغيرهما ممن اطلعت على كلامهم واما ثانيا
فلان قوله لتوقف البرهان المذكور للانعكاس فيهما
على انعكاس السالبة الضرورية كنفسها مردود لما
ان ذلك البرهان لا يتوقف على انعكاسها كنفسها بل يتم
ولو انعكست دائمة لانهم لم يشترطوا في عكس نقيض
العكس ان يكون منافيا للاصل تنافيا اصطلاحيا
بل المشترط انما هو منافاة عكس نقيض العكس للاصل
ولا شك في منافاة السالبة الدائمة للموجبة الممكنة
كذا ظهر لي اولا ثم تبين لي انهما لا تنافي فيهما لاجتماعهما
في قولنا لا شيء من الفلك بساكن دائما اذ يصح ان
نعتبرها ممكنة عامة وايضا نقول كل فلك ساكن
بالامكان العام ولان مفهوم السالبة الدائمة سلب
المحمول عن الموضوع ما دامت ذاته ومن الجائز ان لا يثبت
المحمول للموضوع في وقت ما غير انه ممكن الثبوت وح
تجتمعان كما في تلك المادة فظهر اذن ان قوله لتوقف
البرهان المذكور الخ صحيح لا كما فهمته اولا استرواحا
وتابعني عليه بعض مشايخي وبعض العصريين فتدبر
هذا حكم الموجبات البسيطة الكلية والجزئية بالعكس
المستوي **واما المركبات** فالمشروطة والعرفية الخاصتان صتان
تنعكسان حينية لا دائمة وذلك لانه اذا صدق بالفعل

او دايما كلما كانت متحرك الاصابع ما دام كاتبا لا دايما وجب
ان تصدق في بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق حين
هو متحرك الاصابع لا دايما والحينية اللادايمة مركبة
لم يتقدم ذكرها في المركبات لكن احتيج اليها في عكس
بعضها وهي مركبة من حينية مطلقة ومطلقة عامة
اما صدق الحينية المطلقة اعني الجزء الاول من العكس
فلانها لازمة للمشروطة والعرفية العامتين وما
لزم العام يلزم الخاص ضرورة ان الجزء الاول من الخاص
هنا هو العام واما صدق المطلقة العامة اعني قولنا
ليس بعض متحرك الاصابع بكاتب بالاطلاق العام التي
هي مفهوم لا دوام العكس اعني الجزء الثاني منه فلانها
لو كذبت لصدق نقيضها وهو كل متحرك الاصابع كاتب
دايما وهو مع الجزء الاول من الاصل هكذا بالضرورة
او دايما كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا لا دايما
وكل متحرك الاصابع كاتب دايما ينتج كل او بعض الكاتب
كاتب دايما ومع الثاني منه وهو لا شي من الكاتب بمتحرك
الاصابع بالاطلاق العام هكذا كل متحرك الاصابع كاتب
دايما ولا شي من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام
ينتج لا شي من متحرك الاصابع بمتحرك الاصابع بالاطلاق
العام ولا ريب ان المطلقة العامة تناقض الدايمة
المطلقة فلو كان نقيض العكس حقا لزم اجتماع [illegible]

النتيجتين
وهو

وهو اجتماع النتيجتين اللغويين لا الاصطلاحيين لانّا فيهما
كما وعلى هذا يحمل كلام العلامة الخبيصي ويصح ابقاؤه
على ظاهره لان السالبة الكلية تستلزم السالبة الجزئية
اذ هي اخص والاخص يستلزم الاعم ولا ريب ان السالبة
الجزئية تناقض الموجبة الكلية فقولي سابقا لا تناقض
بين كليتين اي ظاهرا والا فبين السالبة الكلية والموجبة
الكلية تناقض بذلك الاعتبار فتامل هذا وان شيت
فافرض ذات الموضوع الشخص الجاري في كتبه
على العادة واحمل عليه وصفي الموضوع والمحمول هكذا
الشخص الجاري في كتبه على العادة متحرك الاصابع الشخص
~~الجاري في كتبه على العادة ليس بكاتب بالاطلاق العام~~
ينتج بعض متحرك الاصابع ليس بكاتب بالاطلاق العام
وهو المطلوب وان شيت فاعمد الى قولنا بعض الكاتب
متحرك الاصابع بالاطلاق حين هو كاتب لتكون منافية
للاصل اعني المطلقة العامة الصادقة فيكون هو كاذبا
فيصدق المطلوب وما يقال من ان الافتراض لا يصح هنا
لانها سالبة وهي لا تقتضي وجود الموضوع مردود بان الموضوع
هنا موجود قطعا لكنه وهي موجبة اذ الجزء الاول موجب
نعم هو لا يتاتى في السالبة البسيطة الا ان دل الدليل
على وجود موضوعها كما سياتي والوقتية والمنتشرة فهو
والوجوديتان لا ينعكس فيهما الا الجزء الاول وقد مر بيانه

من انه ينعكس الى مطلقة عامة بالاوجه الثلاثة هي
السابقة ولادايما فيما غير منعكس لانه مطلقة عامة
سالبة وهي لا تنعكس كما سياتي وكذا الا بالضرورة ممكنة
عامة سالبة وهي لا تنعكس ومما يقال من انه قد انعكس
لادايما في الخاصتين مع انها مطلقة عامة سالبة مردود
بانه انعكس هناك تبعا لا استقلالا كما قال استاذنا هو
ولقايل ان يقول لاي شي لم ينعكس ايضا هنا تبعا والممكنة
الخاصة تنعكس على مذهب الفارابي الى ممكنة عامة وذلك
لانه اذا صدق كل انسان قايم بالامكان الخاص وجب
ان يصدق بعض القايم انسان بالامكان العام وتمسكه
في ذلك الاوجه الثلاثة السابقة وقد سبق تفصيلها
في الممكنة العامة والحاصل ان الدايمتين والعامتين
تنعكسان حينية مطلقة والخاصتين حينية لادايمة
والوقتيات الاربع والمطلقات الثلاثة مطلقة عامة
والممكنتين تنعكسان ممكنة عامة على مذهب الفارابي
ولا عكس لهما على مذهب الشيخ وانها تنعكس الى جزئية
موافقة في الكيف تنبيه اعلم ان ما سبق من ان
الاربع الاول من الدوايم الست والاخيرتين منها تنعكس
الى حينية مطلقة وحينية لادايمة هو مذهب بعضهم
وذهب اخرون الى ان الدوايم الست اعني الضرورية هي
المطلقة والدايمة المطلقة والمشروطة العامة والخاصة

والعرفية

والعرفية العامة والخاصة فكلما قيل الدوايم الست
واطلق فالمراد هذه وكلما قيل الدايمتان واطلق فالمراد
بهما الضرورية والدايمة المطلقتان وكلما قيل العامتان
واطلق فالمراد بهما المشروطة والعرفية الخاصتان
وكلما قيل الوقتيتان واطلق فالمراد بهما الوقتية هي
المطلقة والوقتية وكلما قيل المنتشرتان واطلق فالمراد
بهما المنتشرة المطلقة والمنتشرة وكلما قيل الوجوديتان
واطلق فالمراد بهما الوجودية اللاضرورية واللادايمة
وكلما قيل الممكنتان واطلق فالمراد بهما المطلقة العامة
والخاصة وكلما قيل الفعليات واطلق فالمراد بهما ما عدا
الممكنتين وكلما قيل الضروريات واطلق فالمراد بهما
السبعة الوقتيات الاربع والمشروطتان والضرورية
المطلقة وكلما قيل الدوايم واطلق فالمراد بها الثلاثة
الدايمة المطلقة والعرفيتان وكلما قيل المطلقات واطلق
فالمراد بها الثلاثة المطلقة العامة والوجوديتان
وكلما قيل الوقتيات واطلق فالمراد بها الاربع الوقتية
والمنتشرة العامتان والخاصتان وكثيرا ما يطلقون لفظ
الوقتيتان على المنتشرة والوقتية الخاصتين انما تنعكس
ممكنة عامة واستدلوا على ذلك بانعكاس اعمهما اعني
العرفية العامة اليها وذلك لانه اذا صدق قولنا دايما
كل كاتب او بعضه متحرك الاصابع ما دام كاتبا وجب ان

د

وكلما قيل العامتان وكلما قيل الخاصتان واطلق فالمراد بهما المشروطة والعرفية

يصدق بعض متحرك الاصابع كاتب بالامكان العام هو
ومتمسكهم في ذلك الاوجه الثلاثة ولا يخفى عليك اجراءها
على مذهبهم بعد اطلاعك على ما سبق وكلما انعكس
النبه الاعم ينعكس اليه الاخص اذ العكس لازم القضية
ولازم الاعم لازم الاخص ووجه كونها اعم يعلم مما سبق
هذا وقال بعضهم انهما كلاهما تنعكس الى مطلقة عامة
واستدلوا ايضا على ذلك بانعكاس اعمهما اليهما وذلك لانه
اذا صدق قولنا دايما بعض الكاتب او كله متحرك الاصابع
مادام كاتبا وجب ان يصدق بعض متحرك الاصابع كاتب
بالاطلاق العام ومتمسكهم ايضا في ذلك الادلة الثلاثة
هذا وقال بعضهم الست كلها تنعكس الى حينية مطلقة
وذلك لانه اذا صدق قولنا دايما كل كاتب او بعضه متحرك
الاصابع مادام كاتبا لا دايما وجب ان يصدق بعض متحرك
الاصابع كاتب بالاطلاق حين هو متحرك الاصابع بالادلة
الثلاث السابق تفصيلها قال استادنا وهو المعول عليه
في الحاصل وان ما تقدم من ان الوقتيات الاربع
والمطلقات الثلاث تنعكس الى مطلقة عامة هو مذهب
بعضهم وذهب اخرون الى انها كلها تنعكس الى ممكنة عامة
واستدلوا على ذلك بانعكاس اعمها اعني المطلقة العامة
اليها وكلما انعكس اليه الاعم انعكس اليه الاخص لما علمت
قالوا وذلك لانه اذا صدق كل انسان او بعضه ضاحك بالا
طلاق

بالاطلاق العام وجب ان يصدق بعض الضاحك انسان
بالامكان العام مستدلين على ذلك بالادلة الثلاثة
السابقة وان المراد بقولنا في تعريف العكس مع بقاء
الصدق بقاوه بلا واسطة ليخرج قولنا كل ناطق انسان
بالنسبة الى قولنا كل انسان ناطق مما يصدق مع الاصل
بطريق الاتفاق دون اللزوم فانه لا يعد عكسا له وليخرج
ما يكون لازما للاصل بواسطة العكس كالاعم من العكس
مثلا قولنا لا شي من الانسان بحجر بالضرورة ينعكس
الى قولنا لا شي من الحجر بانسان دايما ويلزمه لا شي من
الحجر بانسان بالاطلاق العام سيما الامكان العام مع انه
ليس بعكس له نبه على ذلك السيد وهو مما ينبغي المحافظة
عليه هذا حكم الموجبات في العكس المستوي واما السوا لب
فلا تخلو اما ان تكون كلية او جزيية فان كانت كلية فلا
ينعكس منها الا الدوايم الست اما الضرورية المطلقة
والدايمة المطلقة فتنعكسان دايمة مطلقة وذلك لانه
اذا صدق بالضرورة او دايما لا شي من الانسان بحجر وجب
ان يصدق لا شي من الحجر بانسان دايما والا فبعض الحجر
انسان بالاطلاق العام وهو مع الاصل هكذا بعض
الحجر انسان بالاطلاق العام ولا شي من الانسان بحجر
بالضرورة او دايما فينتج ليس بعض الحجر بحجر بالضرورة
في الضرورية ودايما في الدايمة وهو محال لانه سلب الشي عن

نقيضه والمودي اليه نقيض العكس فيكون محالا فيصدق
العكس المطلوب هذا وان ثبتت عكسية الى قولنا لا
بعض الانسان حجر بالاطلاق العام ليكون منافيا
للاصل الصادق فيكون هو كاذبا فيصدق العكس لما
علمت من استحالة ارتفاع النقيضين وانما كان نقيضا
للاصل لانه دائمة مطلقة سالبة كلية وقد عرفت ان
نقيضها مطلقة عامة موجبة جزئية وكلما ناقض العام
ناقض الخاص ولا يخفى ان الاعتراض لا يجري فيها لعدم
تحقق وجود الموضوع وما عساه ان يقال لا نسلم كذب
قولنا سالبتا بعض الحجر ليس بحجر لجواز ان يكون الموضوع
عدميا فيصدق سلبه عن نفسه مردود بان صدق
السالبة اما لعدم موضوعها واما لوجوده مع عدم
المحمول لكن الاول ههنا منتف لوجود بعض الحجر حيث
فرض صدق نقيض العكس فلو صدق ذلك السلب لم
يكن الا لعدم المحمول وهو محال تنبيه ذهب بعضهم
الى ان الضرورية المطلقة تنعكس كنفسها مستدلا بانه
اذا صدق قولنا بالضرورة لا شي من الانسان بحجر وجب
ان يصدق لا شي من الحجر بانسان والا فبعض الانسان
حجر بالامكان العام وهو مع الاصل منتج لسلب الشي
عن نفسه المحال فيكون العكس حقا هذا او يعكس نقيض
العكس بالعكس المستوي الى ما ينافي الاصل الصادق

بالضرورة

فيكون

فيكون كاذبا فيصدق العكس المطلوب قال العلامة
القطب وهو فاسد لجواز امكان صفة لنوعين كالحمار
والفرس تثبت لاحدهما بالفعل دون الاخر فيكون الاخر
اعني الذي لم تثبت له الصفة بالفعل مسلوبا بالضرورة
عما تثبت له تلك الصفة بالفعل مع امكان ثبوت الصفة
له فلا يصدق سلبها عنه بالضرورة كما اذا مركوب زيد
يكون ممكنا للفرس والحمار ثابتا للفرس بالفعل دون
الحمار فيصدق لا شي من الحمار بمركوب زيد بالضرورة
ولا يصدق لا شي من مركوب زيد بحمار بالضرورة لصدق
نقيضه اعني بعض مركوب زيد حمار بالامكان العام فلو
صدق مع صدق نقيضه للزم اجتماع النقيضين المحال
انتهى بمعناه ورد ذلك ايضا بان الممكنة لا تنعكس وبان
الشكل الاول لا ينتج وصغراه ممكنة والاعتراض لا يعم
لعدم تحقق وجود الموضوع فتامل وما يقال لاي شي
لم يحكموا بانعكاسها نظرا الى المادة الاولى فمردود بما سبق
من ان معنى انعكاس القضية ان يلزمها العكس لزوما
كليا بحيث انه لو تخلف ولو في مادة بطل حينئذ على
القضية عدم الانعكاس وبهذا اندفع ايضا ما عساه
ان يقال فيما يأتي لاي شي لم تنعكس الست نظرا الى بعض
المواد التي يمكن انعكاسها فيه وهذا الجواب اشار اليه
العلامتان القطب والخبيصي وهو نافع في غالب المسائل

هذا المعنى فتنبغي المحافظة عليه **واما المشروطة والعرفية**
العامتان فتنعكسان عرفية عامة لانه اذا صدق هو
بالضرورة او دائما لا شيء من الكاتب ساكن الاصابع ما دام
كاتبا وجب ان يصدق لا شيء من ساكن الاصابع بكاتب ما دام
ساكن الاصابع والا فبعض ساكن الاصابع كاتب بالاطلاق
حين هو ساكن الاصابع وهو مع الاصل هكذا بعض ساكن
الاصابع كاتب بالاطلاق حين هو ساكن الاصابع ودائما
او بالضرورة لا شيء من الكاتب ساكن الاصابع ما دام كاتبا
منتج لقولنا ليس بعض ساكن الاصابع بساكن الاصابع
حين هو ساكن الاصابع وهو محال ناشئ من نقيض
العكس فالعكس حق هذا وان شئت عكست ذلك النقيض
الى قولنا بعض الكاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام
ليتنافى الاصل الصادق فيكون كاذبا فيصدق مطلوبك

تنبيه ذهب بعض القوم الى ان المشروطة العامة تنعكس
كنفسها مستدلا على ذلك بانه اذا صدق مثلا قولنا
بالضرورة لا شيء من الكاتب ساكن الاصابع ما دام كاتبا
وجب ان يصدق لا شيء من ساكن الاصابع بكاتب ما دام
ساكن الاصابع بالضرورة مستدلا على ذلك بالطريقين
المذكورين ورد ذلك بان المراد بالمشروطة المنعكسة الى
العرفية العامة المشروطة التي يكون لوصف موضوعها
دخل في تحقق الضرورة فيكون مفهوم السالبة المشروطة

اعني

اعني قولنا لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع ما دام
كاتبا بالضرورة منافاة وصف المحمول اعني سكون
الاصابع لمجموع وصف الموضوع وذاته اي زيد وعمرو
وغيرهما والكتابة ومفهوم عكسها منافاة وصف الموضوع
اعني مفهوم الساكن في تلك المادة لمجموع وصف المحمول
وذاته اي افراد الكاتب ومفهومه ومن البين ان الاول
اعني منافاة وصف المحمول لمجموع وصف الموضوع
وذاته لا يستلزم الثاني اعني منافاة وصف الموضوع
لمجموع وصف المحمول وذاته وذلك كما في المثال المشهور
اذ يصدق لا شيء من الحمار بمركوب زيد بالضرورة ما
دام حمارا ولا يصدق عكسه ضرورية اعني لا شيء من
مركوب بحمار بالضرورة لصدق نقيضه وهو بعض
الحمار مركوب زيد بالامكان العام اذ لا يلزم من منافاة
المركوبية لذات الحمار ووصفه التي هي مفهوم الاصل
منافاة وصف المركوبية لمجموع ذات الحمار ووصفه التي
هي مفهوم العكس لما علمت من ان المركوبية ثابتة للحمار
بالامكان العام فكيف تكون منافية له هذا ما اوخذ
من القطب والسعد ومما يوخذ ايضا من السعد انهما
لا تنعكس كنفسها وان لم يكن لوصف الموضوع دخل في
تحقق الضرورة وعبارته ولا تنعكس المشروطتان
كنفسها لانهما ان اعتبرت بمعنى ما دام الوصف لصدق

في الوصف المذكور لاشي من مركوب زيد بحمار بالضرورة
مادام مركوب زيد مع كذب لاشي من الحمار بمركوب زيد
بالضرورة مادام حمارا لان بعض الحمار مركوب زيد بالامكا ن
حين هو حمار الي ان قال وتحقيقه ذلك ان مفهوم المشروطة
بالاعتبار الاول منافاة وصف المحمول لذات الموضوع
في جميع اوقاتها الصادقة بالوصف العنواني وهذا لا يستلزم
المنافاة بين الوصفين [redacted] يلزم من صدق احدهما على
شي انتفا الاخر عنه بالضرورة ومفهومها بالاعتبار الثاني
منافاة مجموع ذات الموضوع ووصفه لوصف المحمول وهذا
لا يستلزم منافاة مجموع ذات المحمول ووصفه لوصف الموضوع ع
لان اتحاد ذات الموضوع والمحمول انما هو في الموجبة انتهي
واما المشروطة والعرفية الخاصتان فتنعكسان
عرفية عامة مقيدة باللادوام في البعض وذلك لانه اذا
صدق بالضرورة او دايما لاشي من الكاتب بساكن الاصابع
مادام كاتبا لا دايما وجب ان يصدق لاشي من ساكن الا
صابع بكاتب مادام ساكن الاصابع لا دايما في البعض
اي بعض الساكن كاتب بالاطلاق العام اما صدق الجزء
الاول من العكس اعني العرفية العامة فلكونهما لازمة
للعامتين وما لزم العام يلزم الخاص ضرورة لزوم
العام نفسه للخاص واما صدق الجزء الثاني منه اعني لا دايما
في البعض وهو بعض الساكن كاتب بالاطلاق العام كما مر

فلانه

فلانه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو لاشي من الساكن
بكاتب دايما وهو مع الجزء الثاني من الاصل اعني كل كاتب
ساكن الاصابع بالاطلاق العام ولاشي من الساكن بكاتب
دايما ينتج لاشي من الكاتب بكاتب دايما وهو محال ناشي عن
نقيض العكس فالعكس حق هذا وان شئت عكست نقيض
المطلوب الي قولنا لاشي من الكاتب بساكن الاصابع دايما
لينافي الجزء الثاني من الاصل الصادق فيكون كاذبا فيصدق
العكس هذا وان شئت فافرض ذات الموضوع [redacted] شيا
معينا وليكن خالدا مثلا واحمل عليه و[redacted] الموضوع
والمحمول هكذا خالد ساكن خالد كاتب بالاطلاق العام
لينتج بعض الساكن كاتب بالاطلاق العام وهو المطلوب
المدعي لزوم صدقه للاصل فقد اختفتا بجريان الادلة
الثلاثة فيهما لوجود موضوعهما لكونهما موجبتين قال
الفاضل الخبيصي وانما لم تنعكسا الي العرفية العامة المقيدة
باللادوام في الكل لان اللادوام في السالبتين الكليتين
اشارة الي مطلقة عامة موجبة والموجبة الكلية لا تنعكس
كلية انتهي قال العلامة اليزدي وفيه نظر اذ ليس انعكاس
المجموع الي المجموع مشروطا بانعكاس الاجزاء الي الاجزاء كما يشهد
بذلك ملاحظة انعكاس الموجهات الموجبة على ما مر فان
الخاصتين الموجبتين تنعكسان الي الحينية اللادايمة
مع ان الجزء الثاني منهما لا عكس لها انتهي ولعل ما ذكره اليزد ي

من النظر في ذلك التعليل مراد الخبيصي بالامر بالتامل و
وبالجملة ذلك التعليل مخدوش والاولى في التعليل
ما قاله العلامة القطب من انهما انما لم تنعكسا الى العرفية
العامة ~~المقيدة~~ باللادوام في الكل لانه يصدق لا شيء من
الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتبا لا دائما ويكذب لا شيء
من الساكن بكاتب ما دام ساكنا لا دائما لكذب اللادوام
وهو كل ساكن كاتب بالاطلاق العام لصدق بعض الساكن
ليس بكاتب دائما لان من الساكن ما هو ساكن دائما كالارض
انتهى وبهذا علل اليزدي ايضا وحاصله ان انعكاسها
الى العرفية العامة المقيدة باللادوام في الكل غير مطرد
في جميع المواد فلذلك قلنا تنعكسان عرفية عامة
مقيدة باللادوام في البعض لا يقال ان قيد في البعض
لا حاجة اليه لما قاله الخبيصي من ان الجزء الثاني موجبة
وهي لا تنعكس الا جزئية فلا حاجة الى التقييد ح لانا
نقول قد عرفت ما في ذلك على انا نقول له فائدة هي التنبيه
على ان العكس لا يوافق الاصل في الكم اذ لو اطلق لتبادر
الفهم الى موافقته له في الكم اذ هي الغالب فقيد لذلك القيد
تنبيها لغيره على ذلك وهذا هو السر في تقييد
سابقا الموافقة في الكم غالبا حيث قلت المركبة ما تركبت
من متفقتين في الكم غالبا الى اخره او كلاما هذا معناه
فقد ظهر ان العرفية اللادائمة قضية مركبة من عرفية
عامة

المقيدة م

السبع كليه
هو ان الاول
ومطلقه عامه ع

عامة موجبة جزئية هي الجزء الثاني وانهما لم تتقدم في المركبات
كالحينية اللادائمة فجملة المركبات اذا تسع وبالجملة
تنعكس من السوالب الكلية الدائمتان دائمة والعامتان
عرفية عامة والخاصتان عرفية لا دائمة في البعض
وما عداها غير منعكس وذلك لان اخصها الوقتية ولا
تنعكس باعم جهة الصدق قولنا بالضرورة لا شيء من
القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما وكذب قولنا ليس
بعض المنخسف بقمر بالامكان العام الذي اعم الجهات
فضلا عن لا شيء من المنخسف بقمر بالامكان العام وذلك
لان عدم صدق الاعم اعني السالبة الجزئية يستلزم عدم
صدق الاخص اعني السالبة الكلية ووجه كون القضية
الجزئية اعم من الكلية هو ان الحكم على الكل الذي هو
مفهوم الجزئية من غير عكس كما هو واضح لصدق قولنا
كل منخسف قمر بالضرورة واما وجه كونها اخص السبع
التي لا تنعكس فلانه كلما كان الشيء منفيا عن الشيء او
ثابتا له بالضرورة في وقت معين لا دائما كان منفيا عنه
او ثابتا له بالضرورة في وقت مبهم لا دائما وثابتا له او
منفيا عنه بالاطلاق العام فقط او مع لا دائما او لا بالضرورة
وبالامكان العام والخاص كما سبقت الاشارة الى ذلك هذا
وان كانت جزئية فلا ينعكس منها الا الخاصتان واما
غيرهما فلا ينعكس لانه لا يخلو اما ان يكون سوالب الاربع

مفهوم الكليه يشتمل
الحكم على البعض
الذي هو ع

التي هي الدائمتان والعامتان واما سوالب النسع التي
هي الوقتيات الاربع والمطلقات الثلاث والممكنتين
وشي منها لا ينعكس وذلك لصدق قولنا ليس بعض
الحيوان بانسان اوداىما مع كذب ليس بعض الانسان
بحيوان بالامكان العام فضلا عن بالضرورة ودايما
وانما كذب لصدق نقيضه اعني قولنا كل انسان حيوان
بالضرورة اوداىما ولصدق قولنا ليس بعض متحرك
الاصابع بكاتب مادام متحرك الاصابع بالضرورة
اوداىما مع كذب قولنا ليس بعض الكاتب بمتحرك
الاصابع بالامكان العام فضلا عن الضرورة والدوام
وانما كذب لصدق نقيضه اعني قولنا بالضرورة او
داىما كل كاتب الاصابع مادام كاتبا ولصدق قولنا
بالضرورة ليس بعض القمر بمنخسف وقت التربيع او
وقتا ما لا داىما مع كذب قولنا ليس بعض المنخسف
بقمر بالامكان العام فضلا عن الضرورة لصدق نقيضه
اعني قولنا كل منخسف قمر بالضرورة ولصدق قولنا
ليس بعض المتنفس بانسان بالاطلاق العام فقط
او مع لا داىما او مع لا بالضرورة وكذب قولنا ليس
بعض الانسان بمتنفس بالامكان العام لصدق نقيضه
اي قولنا كل انسان متنفس بالضرورة ولصدق قولنا
ليس بعض الحيوان بناطق بالامكان وكذب قولنا ليس
بعض

بالضرورة م

بعض الناطق بحيوان بالامكان لصدق نقيضه اي كل
ناطق حيوان بالضرورة وبعبارة اخص الاربع الاول
الضرورية المطلقة وهي لا تنعكس كما علمت واذا لم
ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم واخص السبع الوقتية
وهي لا تنعكس فلا ينعكس غيرها المذكور وجه
كل منهما اخص مذكور لا ينعكس فقد سبق ان السوالب
السبع الكلية لا تنعكس فيلزم منه عدم انعكاس
جزئياتها لما مر من ان الكلية اخص من الجزئية ومن
ان انعكاس الاخص يستلزم انعكاس الاعم فكان في
ذلك كفاية فلا حاجة لهذا التطويل الممل والتكثير
المخل مردود بان المقصود من ذلك زيادة الايضاح
على ان هذا طريق اخر لعدم انعكاس الجزئية وتعيين
الطريق ليس من باب المناظرة كما نبه عليه الموفقون

فصل في عكس الخاصتين بالعكس المستوي اعلم

وفقني الله واياك ان الخاصتين الموجبتين تنعكسان
الى حينية لادايمة وذلك لانه اذا صدق بالضرورة
او داىما بعض الكاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا لا
داىما وجب ان يصدق بعض متحرك الاصابع كاتب حين
هو متحرك الاصابع لا داىما اما صدق
الجزء الاول من العكس اعني الحينية المطلقة فلكونها
لازمة للعامتين ولازم العام لازم الخاص واما

وما

صدق الجزء الثاني منها اعني المطلقة العامة اي
قولنا ليس بعض المتحرك الاصابع بكاتب بالاطلاق
العام فبالافتراض وهو كما علمت غير مرة ان نفرض
ذات الموضوع شيا معينا ونحمل عليه وصفي الموضوع
والمحمول ونركب منهما قياسا على صورة الشكل الثالث
لينتج مفهوم المطلوب وليكن المعين هنا الشخص الجاري
ي
في كتبه على العادة هكذا الشخص الجاري في كتبه على
العادة متحرك الاصابع الشخص الجاري في كتبه على
العادة ليس بكاتب بالاطلاق العام ينتج بعض متحرك
الاصابع ليس بكاتب بالاطلاق العام وهو المطلوب
اي عكس قولنا في الاصل ليس بعض الكاتب متحرك
الاصابع بالاطلاق الداخل تحت لا دايما فيه وبالجملة
الجزء الثاني من عكسها لا يمكن بيانه الا بالافتراض
وذلك لان نقيض المطلوب موجبة كلية وضمها الى الجزء
الاول في الاصل بان تجعل كليتها كبرى ويجعل هو
لايجابه صغرى هكذا بعض الكاتب متحرك الاصابع
ما دام كاتبا بالضرورة او دايما وكل متحرك الاصابع كاتب
دايما ينتج قولنا بعض متحرك الاصابع متحرك
الاصابع بالضرورة او دايما ولا يخفى ورقته مما سبق
من سلب الشي عن نفسه ومنافاة الصادق واما
ضمها الى الجزء الثاني فلا ينافي لانه لا يخلوا اما ان

يحمل

يحمل كبرى وهو صغرى او بالعكس وعلى كل لا ينتج اما
على الاول فلعدم شرط الانتاج في الشكل الاول
وهو ايجاب صغراه واما على الثاني فلعدم شرطه
فيه ايضا وهو كلية الكبرى كما اشار اليهما صاحب
السلم بقوله اما الاول فشرطه الايجاب في صغراه
وان ترى كلية كبراه واما عدم جريان دليل العكس
فلان عكس نقيض المطلوب موجبة جزئية وهي
لا تنافي الجزئية السالبة لجواز اختلاف الموضوع
كما سبقت الاشارة الى ذلك ولا يخفى ان هذين
الدليلين يجريان في الجزء الاول وقد سبق بيان ذلك
في البسايط هذا وان الخاصتين السالبتين تنعكسان
عرفية خاصة وذلك لانه اذا صدق بالضرورة او
دايما بعض الكاتب ليس بساكن الاصابع ما دام كاتبا
لا دايما فحكم هذه القضية بقولها لا دايما هو حكم
بثبوت المحمول الذي هو الساكن للموضوع الذي هو
الكاتب بالفعل وهو معنى المطلقة العامة المفهومة
من هذا القيد الذي هو لا دايما وهي بعض الكاتب
ساكن الاصابع بالاطلاق العام والحكم الايجابي
يقتضي وجود الموضوع على ما مر وهو ما صدق
عليه الكاتب في هذا المثال من الافراد كزيد وعمرو مثلا ها
فاذا كان الكاتب الذي هو موضوع هذه القضية

له افراد موجودة وهي افراد الانسان وقد حكم القضية
على بعض تلك الافراد كزيد مثلا بهذين الحكمين اي الكتابة
والسكون فيكون هذا البعض من افراد الساكن ومن
افراد الكاتب اذ قد صدقا عليه بالفعل اما صدق
الكاتب ففي صدر القضية عنوانا واما صدق الساكن
ففي القضية الثانية المفهومة من القيد محمولا فعلم انهما
متصادقان عليه اي على هذا البعض لحكم القضية
بانه يسلب عنه الساكن ما دام متصفا بالكاتب فهو
اذا يسلب عنه الكاتب ما دام متصفا بالساكن فقد
صدق اذن بعض الساكن ليس هو بكاتب ما دام ساكنا
ثم سلب الكتابة لا يدوم له لكونه عنوانا عليه في صدر
القضية يجب ان يصدق عليه بالفعل على راي الشيخ
واتباعه فاذا يصدق بعض الساكن ليس هو بكاتب لا دايما
ومعنى لا دايما بعض الساكن كاتب بالاطلاق العام وهو
عكس بعض الكاتب ساكن بالاطلاق العام الذي هو
معنى القيد في الاصل وان شينا قلنا في زيد المفروض
مثلا زيد ساكن الاصابع بدليل لا دوام الاصل زيد
ليس بكاتب ما دام ساكن الاصابع لدلالته على الدوام
على مفارقة الكاتب ولا منافاة بينهما فينتج بعض
ساكن الاصابع ليس بكاتب ما دام ساكن الاصابع وهو
صدق العكس المدعي ثم نقول في الاستدلال لا دوام
العكس

العكس زيد ساكن الاصابع كما مر زيد كاتب بالاطلاق
لصدقه عليه في الاصل عنوانا بالفعل فينتج بعض ساكن
الاصابع كاتب بالاطلاق وهو معنى اللادوام وايضا لو لم
يصدق بعض ساكن الاصابع كاتب بالاطلاق لصدق
نقيضه وهو لا شي من ساكن الاصابع بكاتب دايما وينعكس
الى لا شي من الكاتب بساكن الاصابع دايما وقد كان في
الاصل لا دايما هذا خلف قال العلامة الجوجري فليراجع
وبالله التوفيق القسم الثاني عكس النقيض الموافق
اعلم وفقك الله ان حكم الموجبات فيه حكم السوالب في
العكس المستوي حتى ان الموجبة الكلية فيه تنعكس
كلية والموجبة الجزئية لا عكس لها والسالبة كلية كانت
او جزئية تنعكس جزئية نحو كل ما هو غير حيوان فهو
غير انسان في كل انسان حيوان وليس بعض ما هو غير
حجر بغير انسان في لا شي من الانسان بحجر وليس بعض
الانسان بحجر اذا انتقش هذا على صحيفة خاطرك فاعلم
ان الموجبات المنعكسة هنا هي الدوايم الست التي
انعكست سوالبها في المستوي وان اولها الضرورية
المطلقة وان طريق اجراء هذا العكس فيها ان نقول
اذا صدق قولنا بالضرورة كل انسان حيوان وجب ان
يصدق كل ما هو غير حيوان فهو غير انسان بالضرورة
والا فليس بعض ما هو غير حيوان بغير انسان بالامكان

العام ويلزمه بعض ما هو غير حيوان انسان بالامكان
العام وننضم هذا اللازم الى الاصل هكذا بعض ما هو
غير حيوان انسان بالامكان العام وكل انسان حيوان
بالضرورة لينتج بعض ما ليس بحيوان حيوان وانه محال
ناشئ عن نقيض العكس فالعكس حق هذا او بعكس ذلك
اللازم الى قولنا بعض ما هو غير انسان حيوان وقد
كان الاصل كل انسان حيوان فيكون باطلا وبطلانه
مستلزم لبطلان نقيض العكس ضرورة ان بطلان اللازم
المساوي مستلزم لبطلان الملزوم فيكون العكس حقا
وهو المطلوب والدليل على ان قولنا ليس بعض غير الحيوان
ليس بانسان يلزمه بعض ما هو غير حيوان انسان
انه لما انسلب عن ذلك البعض غير الانسان اي عدم
الانسانية وجب ان يثبت له الانسانية ضرورة عدم
جواز سلب النقيضين عن شيء واحد ~~ولان الحيوان انسان~~
~~بالامكان العام لازم لليس بعض ما هو غير حيوان~~
~~بغير انسان بالامكان العام~~ هكذا قالوا وفيه بحث
ستعلمه وعلى ان هذا اللازم مناف للاصل الصادق
لانه قضية معدولة الموضوع والاصل قضية محصلة
ولا ريب في تنافي المعدولة والمحصلة على ان هذا اللازم
يلزمه ما هو اعم من ذلك وهو السالبة المحصلة اعني
بعض الانسان ليس بحيوان ولا ريب انهما تناقض الاصل
الصادق

وسلب السلب ايجاب
فاذا بعض ما هو غير
حيوان انسان بالامكان
العام لازم لليس
بعض ما هو غير
حيوان بغير انسان
بالامكان العام صح

الصادق **وثانيها** الدائمة المطلقة وتفصيل ذلك فيها
ان نقول اذا صدق قولنا دائما كل انسان حيوان وجب
ان يصدق دائما كل ما هو غير حيوان فهو غير انسان والا
فبعض غير الحيوان انسان بالاطلاق العام ويلزمه
بعض غير الحيوان انسان بالاطلاق العام وهو مع
الاصل هكذا بعض غير الحيوان انسان بالاطلاق العام
ودائما كل انسان حيوان منتج لقولنا بعض غير الحيوان
حيوان وانه محال ناشئ عن لازم نقيض العكس فيكون
ذلك اللازم باطلا فيبطل نقيض العكس لما مر ويصدق
العكس وهو المطلوب او بعكس ذلك اللازم بالعكس
المستوي كنفسه اي قولنا بعض غير الانسان حيوان
وهو مناف للاصل الصادق لما مر فيكون كاذبا فيصدق
العكس وهو المطلوب **وثالثها** المشروطة العامة وتفصيل
ذلك فيها ان نقول اذا صدق قولنا بالضرورة كل كاتب
متحرك الاصابع ما دام كاتبا وجب ان يصدق بالضرورة
كل ما هو غير متحرك الاصابع فهو غير كاتب ما دام غير
متحرك الاصابع والا لصدق نقيضه اعني قولنا بعض
ما هو غير المتحرك الاصابع ليس هو غير كاتب بالامكان
حين هو غير متحرك الاصابع واذا كان غير كاتب لزم ان
يكون كاتبا لما علمت فاذن بعض غير متحرك الاصابع كاتب
حين هو غير متحرك الاصابع لازم له وهو مع الاصل

هكذا بعض غير متحرك الاصابع كاتب حين هو غير متحرك
الاصابع وبالضرورة كلا كاتب متحرك الاصابع ما دام
كاتبا منتج لبعض غير متحرك الاصابع متحرك الاصابع
حين هو غير متحرك الاصابع وانه محال ناشئ عن لازم
نقيض المطلوب فالمطلوب حق لما علمت وان شئت
فاعكس ذلك اللازم بالعكس المستوي كنفسه الى
قولنا بعض الكاتب هو غير متحرك الاصابع حين هو
كاتب لينافض الاصل الصادق فيكون كاذبا فيصدق
المطلوب وقد علمت وجه منافضة الاصل لرابعتها
العرفية العامة وتفصيل ذلك فيها ان نقول اذا
صدق قولنا دائما كلا كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا
وجب ان يصدق كل ما هو غير متحرك الاصابع فهو غير
كاتب ما دام غير متحرك الاصابع دائما اذ لو لم يصدق هذا
لصدق نقيضه وهو بعض ما هو غير متحرك الاصابع
ليس هو غير كاتب بالاطلاق حين هو غير متحرك الا
صابع واذا ثبت انه ليس غير كاتب لزم ان يكون كاتبا
لما مر فاذن تصدق قضية قائلة بعض ما هو غير
متحرك الاصابع كاتب حين هو غير متحرك الاصابع
وهي مع الاصل هكذا بعض ما هو غير متحرك الاصابع
كاتب حين هو غير متحرك الاصابع ودائما كلا كاتب متحرك
الاصابع ما دام كاتبا منتج لقولنا بعض ما هو غير
متحرك

متحرك الاصابع متحرك الاصابع حين هو غير متحرك
الاصابع ولا ريب في بطلانها اللازم من لازم نقيض
العكس فيكون النقيض باطلا فيصدق العكس وهو
المطلوب هذا او يعكس ذلك اللازم الى قولنا بعض
الكاتب هو غير متحرك الاصابع حين هو كاتب لينافي
الاصل الصادق فيكون كاذبا فيصدق العكس وهو
المدعى على انه يمكن ان نقول اذا صدق بعض الكاتب
غير متحرك الاصابع حين هو كاتب لزم صدق ما هو
اعم منه وهو ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين
هو كاتب وهذه تناقض الاصل الصادق فتكون
كاذبة فيكذب النقيض ويصدق المطلوب وانما
كان قولنا ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين
هو كاتب اعم من قولنا ليس بعض الكاتب هو غير
متحرك الاصابع حين هو كاتب لما شاع وذاع وكلت به
الاسماع من ان الاولى سالبة بسيطة محصلة والثانية
موجبة معدولة والسالبة المحصلة اعم من
الموجبة المعدولة لتوقف صدق المعدولة على
وجود الموضوع خارجا في الخارجية وتقديرا في
الحقيقية وعدم توقف صدق السالبة على وجوده
فتجتمعان في قولنا زيد هو لا حجر اذ مفهوم هذه
القضية ثبوت اللاحجرية لزيد ويلزمه سلب

الجزئية عنه وهو معنى قولنا زيد ليس بحجر وتتفرد
السالبة المحصلة فى قولنا شريك البارى ليس
بصيرا اذ لا يصدق قولنا شريك البارى هو غير
بصير لما لا يخفى من ان معناه ثبوت عدم البصر
لشريك البارى تعالى عن ذلك علوا كبيرا او ثبوت
شى لاخر انما يكون بعد وجود المثبت له ولا ريب
فى امتناعه وهذا الكلام وقع فى البين والترجع
الى ما نحن بصدده ونقول الحاصل ان الموجبات
كانت عامة بحسب الازمنة والافراد وهى الدوايم
الست انعكست كنفسها فى هذا العكس والا لم تنعكس
اصلا الا الموجبة الجزئية التى هى احدى الخاصتين
وسياتى الكلام عليهما مطلقا كلية وجزئية فى
فصل على حدة وقولى تبعا للامام السنوسى
والا لم تنعكس اصلا معناه ان الموجبة ان لم تكن من
الست الدوايم الكليات لم تنعكس نظير ما مر فى
السالبة فى العكس المستوى وذلك صادق بان تكون
من غير الدوايم كلية كانت او جزئية او تكون من
الدوايم الست الجزئية غير ما علمت استثناءه انفا
اما بيان عدم انعكاس غيرها اعنى الوقتيات الاربع
والمطلقات الثلاثة والممكنات فلان اخصها هو
الوقتية الخاصة وهى لا تنعكس لصدق قولنا بالضرورة
كلما

كل قمر هو غير منخسف وقت التربيع لا دايما مع كذب
قولنا كل ما هو منخسف فهو غير قمر بالامكان العام
فضلا عن بقية الجهات لصدق نقيضه اعنى قولنا
ليس بعض المنخسف بغير قمر بالضرورة اذا تحقق
عدم انعكاس الاخص تحقق عدم انعكاس الاعم
بالطريق الاحرى هذا وبعبارة اما عدم انعكاس
الوقتيات فلما تقرر واما عدم انعكاس المنتشرتين ماتم
فلصدق قولنا بالضرورة كل قمر هو غير منخسف وقتا
ما لا دايما وكذب قولنا كل ما هو منخسف فهو غير
قمر بالامكان لوجوب صدق قولنا ليس بعض ما هو
منخسف بغير قمر بالضرورة واما بيان عدم انعكاس
المطلقات الثلاثة فلصدق قولنا كل انسان هو غير
كاتب بالفعل لا بالضرورة او لا دايما مع كذب قولنا
كل ما هو كاتب فهو غير انسان بالامكان العام الذى
هو اعم الجهات لصدق نقيضه اعنى قولنا ليس بعض
الكاتب بغير انسان بالضرورة واما بيان عدم
انعكاس الممكنتين فلصدق قولنا كل انسان هو
غير متنفس بالامكان مع كذب قولنا كل متنفس فهو
غير انسان بالامكان العام لصدق قولنا ليس بعض
المتنفس بغير انسان بالضرورة وذلك كله واضح واما
عدم انعكاس الدوايم الاربع الجزئية فلان الضرورة

المطلقة اخصها وهي لا تنعكس لصدق قولنا بالضرورة
بعض الحيوان هو غير انسان مع كذب قولنا بعض الانسا ن
هو غير حيوان بالامكان العام لصدق قولنا لا شي من
الانسان بغير حيوان بالضرورة وقد عرفت ان عدم
انعكاس الاخص يستلزم عدم انعكاس الاعم وبعبارة
اما عدم انعكاس الدايمتين اعني الضرورية المطلقة
والدايمة المطلقة فلصدق قولنا بالضرورة او
دايما بعض الحيوان هو غير انسان الى اخر ما مر قريبا
واما عدم انعكاس العامتين اعني المشروطة العامة
والعرفية العامة فلصدق قولنا بالضرورة او دايما
بعض الحيوان هو غير انسان ما دام حيوانا مع كذب
قولنا بعض الانسان هو غير حيوان ما دام انسانا
بالامكان العام فضلا عن بقية الجهات لوجوب صدق
قولنا لا شي من الانسان بغير حيوان بالضرورة هذا
وانما لم اذكر مواد جزييات غير الدوايم استغناء عنها
بذكر مواد كلياتها ولانها اعم من الكليات كما لا يخفى
وقد تقرر ان عدم انعكاس الاخص يستلزم عدم
انعكاس الاعم وما يقال من انه قد تنعكس الوقتيات
الاربع والمطلقات الثلاثة والممكنتان والدايمتان
والعامتان كما في قولنا كل قمر منخسف وقت الحيلولة
او وقتا ما لا دايما وقولنا كل انسان كاتب لا دايما او لا

با

بالضرورة وقولنا كل انسان قايم بالامكان وقولنا
بالضرورة او دايما بعض الحيوان انسان اي ما دامت
ذاته موجودة او ما دام حيوانا لصدق قولنا كل ما هو
غير منخسف فهو غير قمر وقولنا كل ما هو غير كاتب
فهو غير انسان وكل ما هو غير قايم فهو غير انسان
وكل ما هو غير فهو غير حيوان وانت قد عرفت
بعدم انعكاسها مردود بما مر غير مرة من ان معنى انعكا س
القضية ان يلزمها العكس لزوما كليا وهذه الثلاثة
عشر لم يلزمها لزوما كليا لما مر من المواد التي ظهر
فيها عدم الانعكاس فتامل لتعلم ان عدم انعكاسها
انما يتصور في المواد التي يكون المحمول فيها معدولا
ضرورة دفع حرف السلب فيها بعد الرابطة هذا اعني
انعكاس الدوايم الست كنقيضها هو قول صاحب الجمل
والكشف والموجز فهو مردود ووجه رده ان القضيتين
اذا اختلفتا في الكيف والعدول والتحصيل كانت
الموجبة اخص من السالبة كما سبقت الاشارة اليه
ونقيض العكس هنا سالبة معدولة وهي لا تستلزم
الموجبة المحصلة ضرورة اذ صدق الاعم لا يستلزم
صدق الاخص واما قولهم لاستحالة سلب النقيضين
عن شي واحد فهو مغالطة لما لا يخفى من ان نقيض الشي
سلبه لا اثباته قال العلامة السنوسي وبما ذكر هذا

فهو غير انسان صح

بثبوت النقض بالمواد فانه يصدق في الدايمة المطلقة
قولنا كل ما هو غير عالم فهو موجود دايما اي ما دامت
ذاته موجودة ولا يصدق عكس نقيضه الموافق وهو
قولنا كل ما هو غير موجود فهو عالم دايما انتهى وقد
ناقشه الفاضل السوسي في هذا المثال بما يطول ذكره
فليرجع في محله الاخر في قوله لاستلزام الموجبة المحصلة
نظرا لان هذه الموجبة غير محصلة بل معدولة الموضوع
الا ان يقال المراد بالمعدولة عندهم عند الاطلاق
معدولة المحمول ثم ان المراد بمذهب الاولين المانعين
لانعكاسها بالموافق قايلون بانعكاسها بالمخالف ويختلفون
في ذلك فقال الخونجي في الجمل والسراج الدايمتان تنعكسان
دايمة لانه اذا صدق قولنا بالضرورة او دايما كل انسان
حيوان وجب ان يصدق لا شي مما هو غير حيوان بانسان
دايما والعامتان تنعكسان كنفسهما فاذا صدق قولنا
بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا وجب ان
يصدق بالضرورة او دايما لا شي مما هو غير متحرك الاصابع
بكاتب ما دام غير متحرك الاصابع وقال ابن واصل وهم
العامتان تنعكسان عامة لا كنفسهما والدايمتان
دايمة وسياتي تفصيل ذلك في محله ان شا الله ذلك
فالذي تلخص من كلامهم في الموجبات في الموافق انها
ان كانت كلية فست منها وهي الدوايم الست تنعكس كنفسها

وما عداها

وما عداها من التسع الباقية لا ينعكس وان كانت جزيية
فلا ينعكس منها الا الخاصتان فقط وان العكس فيهما
موجبة معدولة والسر في ذلك هو انه في هذا القسم
يجب ان يكون موافقا للاصل في الكيف وان نوفي فيه
بنقيض كل واحد من الطرفين ولا ينافي ذلك الايما لذكر
من كونها موجبة معدولة وان ما تقدم من ان الدوايم
الست تنعكس كنفسها هو ما قاله الامام السنوسي
كالسنوسي وظاهر كلام السعد انها تنعكس الدايمتان
دايمة والعامتان عرفية عامة والخاصتان عرفية
لا دايمة في البعض وذلك لانه قال والباقي تنعكس الى
ما تنعكس اليه سوالبها بالعكس المستوي ولا ريب
ان الدايمتين السالبتين تنعكسان بالمستوي الى دايمة
والعامتين الى عرفية عامة والخاصتين الى عرفية لا
دايمة في البعض كما صرح بذلك متن التهذيب بقوله
ومن السوالب تنعكس الدايمتان دايمة والعامتان عرفية
عامة والخاصتان عرفية لا دايمة في البعض وهو ما
يقتضيه ظاهر قولهم وحكم الموجبات هنا حكم السوالب
في المستوي والخطب في ذلك يسير هذا ما تيسر ذكره في
الموجبات واما السوالب فقد مرت الاشارة الى ان
حكمها هنا حكم الموجبات في المستوي كما حقق ان السالبة
مطلقا انما تنعكس بحسب الكم جزيية لا كلية لجواز ان

يكون نقيض المحمول اعم من نقيض الموضوع ولا يجوز
حمل الاخص على كل افراد الاعم واما بحسب الجهة فتنعكس
بجهة الاطلاق العام كلها على راي وعلى راي اخر بجهة
الامكان العام وعلى راي ثالث تنعكس الممكنتان بجهة
الامكان العام وتفصيل ذلك انه اذا صدق في ضر
الدايمتين لا شي من الانسان او ليس بعضه بحجر بالضرورة
او دايما وجب ان يصدق ليس بعض ما هو غير حجر بغير
انسان بالاطلاق العام او بالامكان والافكل ما هو غير
حجر فهو غير انسان وينعكس هذا بالموافق الذي الكلام
الان فيه الى قولنا كل انسان حجر دايما او بالضرورة
وقد كان الاصل لا شي من الانسان او ليس بعضه بحجر دايما
او بالضرورة هذا خلف واذا صدق في العامتين
بالضرورة او دايما لا شي من الكاتب او ليس بعضه
بساكن الاصابع ما دام كاتبا وجب ان يصدق فليس
بعض ما هو غير ساكن الاصابع بغير كاتب بالاطلاق
العام او بالامكان العام والافكل ما هو غير ساكن
الاصابع فهو غير كاتب دايما او بالضرورة وينعكس
بالموافق الى قولنا كل كاتب ساكن الاصابع دايما او با
لضرورة وقد كان الاصل لا شي من الكاتب او ليس بعضه
بساكن الاصابع ما دام كاتبا بالضرورة او دايما هذا
خلف واذا صدق في الوقتيتين والمنتشرة المطلقتين

بالضرورة

بالضرورة لا شي من القمر او ليس بعضه بمنخسف وقت
التربيع او وقتا ما وجب ان يصدق ليس بعض
ما هو غير منخسف بغير قمر بالاطلاق العام او با
لامكان العام والافكل ما هو غير منخسف فهو غير
قمر دايما او بالضرورة وينعكس بالموافق الى قولنا
كل قمر منخسف دايما او بالضرورة وقد كان الاصل
لا شي من القمر او ليس بعضه بمنخسف وقت التربيع او وقتا ما صح
بالضرورة هذا خلف واذا صدق لا شي من الانسان
او ليس بعضه بنايم بالاطلاق العام او بالامكان
العام وجب ان يصدق ليس بعض ما هو غير نايم
بغير انسان بالاطلاق العام او بالامكان العام والا
فليصدق نقيضه وهو قولنا كل ما هو غير نايم فهو
غير انسان دايما او بالضرورة وينعكس بالموافق
الى قولنا كل انسان نايم دايما او بالضرورة وقد كان
الاصل لا شي من الانسان او ليس بعضه بنايم بالا
طلاق العام او بالامكان العام هذا خلف واذا صدق
في الوقتيتين والوجوديتين لا شي من النايم او ليس
بعضه بمستيقظ وقت النوم او وقتا لا دايما او بالاطلاق
العام لا دايما او لا بالضرورة وجب ان يصدق ليس بعض
ما هو غير مستيقظ بغير نايم بالاطلاق العام او بالامكان
العام والافكل ما هو غير مستيقظ فهو غير نايم دايما او بالضرو
رة

وينعكس بالموافق الى قولنا كل نايم مستيقظ دايما او با
لضرورة وقد كان الاصل لا شي من النايم او ليس بعضه
بمستيقظ وقت النوم او وقتا ما بالضرورة لا دايما
او بالاطلاق العام لا دايما او لا بالضرورة هذا خلف
هذا وان شيت فرضت ذات الموضوع شيا معينا كزيد
موجودا بسبب دلالة لا دوام الاصل عليه وحملت عليه
وصفي موضوع العكس ومحموله لينتج المطلوب وليكن العين
الاصابع في الانسان غير مستيقظ والانسان ليس غير نايم
بالاطلاق العام او بالامكان العام فليس بعض ما هو
غير مستيقظ بغير نايم بالاطلاق العام او بالامكان
العام وهو المطلوب **واذا صدق** في الممكنة الخاصة
لا شي من الكاتب او ليس بعضه ساكن الاصابع بالامكان
الخاص وجب ان يصدق ليس بعض ما هو غير ساكن
الاصابع بغير كاتب بالاطلاق العام او بالامكان العام
والا فكل ما هو غير ساكن الاصابع كاتب دايما او بالضرورة
وينعكس بالموافق الى قولنا كل كاتب ساكن الاصابع دايما
او بالضرورة وقد كان الاصل لا شي من الكاتب او ليس
بعضه ساكن الاصابع بالامكان الخاص هذا خلف
هذا وان شيت فرضت ذات الموضوع شيا معينا وحكم
بتحققه بدلالة الامكان الخاص عليه وليكن زيدا
وحملت عليه وصفي الموضوع [redacted] لينتج المطلوب

هكذا زيد غير ساكن الاصابع زيد ليس غير كاتب [redacted]
[redacted] فليس بعض غير ساكن الاصابع
بغير كاتب بالاطلاق العام او بالامكان العام وهو
المطلوب وانما لم يتعين اللادوام واللاضرورة الى
العكس لصدق قولنا ليس بعض الانسان بلا كاتب
لا بالضرورة او لا دايما مع كذب قولنا ليس بعض الكاتب
بلا انسان لا بالضرورة او لا دايما لان كل كاتب انسان
بالضرورة ودايما واما الخاصتان فسياتي الكلام
عليهما موضحا ان شا الله وبالله التوفيق

القسم الثالث

عكس النقيض المخالف قد علم وفقك الله ان حكم
الموجبة في هذا القسم انها ان كانت جزيية فلا ينعكس
منها الا الخاصتان كما سياتي واما غيرها من الموجبات
الجزيية السابقة اعني الوقتيات الاربع والمطلقات
الثلاثة والممكنتين والدايمتين والعامتين فلا تنعكس
وذلك لان اخص القسم الاول الوقتية وهي لا تنعكس
لانه يصدق بعض القمر غير منخسف بالتوقيت مع كذب
عكسه اعني قولنا ليس بعض المنخسف بغير بالامكان
العام فضلا عن غيره من الجهات واخص الاربع الاخيرة
الضرورية المطلقة وهي لا تنعكس ايضا لصدق قولنا
بالضرورة بعض الحيوان هو غير انسان مع كذب عكسه

باعم جهة اي قولنا ليس بعض الانسان بحيوان بالامكان
العام وقد عرفت انه يلزم من عدم انعكاس الاخص عدم
انعكاس الاعم كما مر وان كانت كلية فالسبع التي لا
تنعكس سوالبها بالعكس المستوي لا تنعكس هنا وهي
الوقتيات الاربع والممكنتان والمطلقات الثلاثة وذلك
لان الوقتية اخصها وهي لا تنعكس لصدق قولنا هو
بالضرورة بعض الحيوان هو غير انسان مع كذب عكسه
باعم جهة اي قولنا ليس بعض الانسان بحيوان بالامكان
العام وقد عرفت انه يلزم من عدم انعكاس الاخص
عدم انعكاس الاعم كما مر واما الست الباقية وهي الدائمتان ن
والعامتان والخاصتان المعبر عنها بالدوائم الست كما
مر فتنعكس **اما الدائمتان** فتنعكسان دائمة كلية وذلك
لانه اذا صدق بالضرورة او دائما كل انسان حيوان وجب
ان يصدق لا شيء مما هو غير حيوان بانسان دائما والا
فبعض ما هو غير حيوان انسان بالاطلاق العام
وهو مع الاصل هكذا بعض ما هو غير حيوان انسان
بالاطلاق العام وبالضرورة او دائما كل انسان حيوان
ينتج بعض ما هو غير حيوان حيوان بالضرورة في
الضرورية ودائما في الدائمة وانه محال ناشئ عن نقيض
العكس فالعكس حق وان شئت عكسته بالمستوي الى
قولنا بعض الانسان هو غير حيوان بالاطلاق العام
لينافي

لينافي الاصل لما علمت من تنافي المحصلة والمعدولة
واما المشروطة والعرفية العامتان فتنعكسان
عرفية عامة كلية وذلك لانه اذا صدق بالضرورة او
دائما كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا صدق دائما
لا شيء مما هو غير متحرك الاصابع بكاتب ما دام غير متحرك
الاصابع والا فبعض ما هو غير متحرك الاصابع كاتب
حين هو غير متحرك الاصابع وينضم هذا النقيض الى
الاصل هكذا بعض ما ليس متحرك الاصابع كاتب حين
هو ليس متحرك الاصابع وبالضرورة او دائما كل كاتب
بع متحرك الاصابع ما دام كاتبا ينتج بعض ما ليس متحرك الاصا
متحرك الاصابع حين هو ليس متحرك الاصابع وانه خلف
وان شئت عكسته الى قولنا بعض الكاتب هو غير متحرك
الاصابع ليكون منافيا للاصل الصادق فيكذب فيصدق
العكس وهو المطلوب وهذا مذهب ابن واصل وقال
الخونجي الضرورية تنعكس كنفسها كما ان العرفية كذلك ورد
ذلك بما سبق في انعكاس المشروطة السالبة بالمستوي
واما الخاصتان فسيأتي الكلام عليهما ومما يتوهم
من ان الضرورية المطلقة تنعكس كنفسها ضرورة انه
اذا صدق قولنا بالضرورة كل انسان حيوان صدق
قولنا لا شيء مما هو غير حيوان بانسان بالضرورة مردود
بانه يصدق في المثال المشهور بالضرورة كل مركوب زيد

فرس مع كذب لا شي مما هو غير فرس بمركوب زيد بالضرورة
لصدق قولنا بعض ما هو غير فرس مركوب زيد بالامكان
العام وهو الحمار كما هو واضح هذا **واعلم** ايضا ان حكم
السالبة في هذا القسم انها لا تنعكس بحسب الكم الجزئية
ولا تنعكس كلية لجواز ان يكون نقيض المحمول اعم من الموضوع
وقد عرفت انه يمتنع اثبات الاخص لكل افراد الاعم وذلك
كما في قولنا لا شي من الانسان بحجر فان ليس بحجر اعم من
الانسان فحينئذ يمتنع ان تنعكس الى كل ما هو غير انسان
حجر وتعين انعكاسها الى قولنا بعض ما هو غير حجر انسان
واما بحسب الجهة فتنعكس الوقتيات الاربع والمطلقات
الثلاثة مطلقة عامة وذلك لانه اذا صدق قولنا في
الوقتيات بالضرورة لا شي من القمر اوليس بعض القمر
بمنخسف وقت التربيع او وقتا ما لا دايما وجب ان يصدق
بعض غير المنخسف قمر بالاطلاق العام وذلك لانا نفرض
الموضوع شيا معينا وليكن الشخص المرئي في السما ونحمل
عليه وصف [redacted] ونقول الشخص المرئي في السما غير
منخسف ووصف [redacted] ونقول الشخص المرئي في السما
قمر بالاطلاق العام بحكم لا دوام الاصل اذ مفهومه كل قمر
منخسف بالاطلاق العام وقد فرضناه الشخص المرئي
في السما فيصدق حينئذ عليه فنركبهما قياسا هكذا
الشخص المرئي في السما غير منخسف الشخص المرئي في السما

المحمول ... على ما صدق عليه الموضوع ... الوصفين ... والعنوان

تمر

تبليغ

قمر بالاطلاق العام لينتج بعض ما هو غير منخسف قمر
بالاطلاق العام وهو المطلوب ولانه اذا صدق في الوجود
لا شي من النايم اوليس بعضه بمستيقظ بالاطلاق العام
لا بالضرورة او لا دايما وجب ان يصدق بعض ما هو غير
مستيقظ نايم بالاطلاق العام لانا نفرض ذات الموضوع
شيا معينا وليكن الانسان ونحمل عليه وصف [redacted]
ونقول الانسان غير مستيقظ ووصف [redacted] ونقول
الانسان نايم بالاطلاق العام بدلالة اللادوام عليه
نظيرما مر ونركب منهما قياسا منتجا للمطلوب هكذا
الانسان غير مستيقظ الانسان نايم بالاطلاق العام
فبعض ما هو غير مستيقظ نايم بالاطلاق العام
وهو المطلوب **والممكنات** ممكنة عامة وذلك لانه اذا
صدق لا شي من الانسان اوليس بعض الانسان بقايم
بالامكان الخاص وجب ان يصدق بعض ما هو غير قايم
انسان بالامكان العام والا فلا شي مما هو غير قايم
بانسان بالضرورة ويلزمه كل انسان قايم بالضرورة
وهو ينافي الاصل ولانه اذا صدق قولنا في الوقتية
والمنتشرة المطلقتين والمطلقة العامة لا شي من النايم
اوليس بعض النايم بمستيقظ وقت النوم او وقتا ما
بالضرورة او بالاطلاق العام صدق بعض ما هو غير
مستيقظ نايم بالاطلاق العام والا فلا شي مما هو غير

المحمول على ما صدق عليه الموضوع ... الموضوع

مستيقظ وقت النوم بنايم دايما وينعكس بالمستوى الى
قولنا لا شي من النايم بغير مستيقظ دايما ويلزمه كل نايم
مستيقظ دايما ولا ريب انه نيا في الاصل الصادق فيكون
كاذبا فيصدق ملزومه اعني نقيض العكس فيصدق هو
العكس وهو المطلوب والدايمتان تنعكسان دايمة وذلك
لانه اذا صدق بالضرورة او دايما لا شي من الانسان بحجر
وجب ان يصدق بعض ما هو غير حجر انسان دايما والا
فلا شي مما هو غير حجر بانسان بالاطلاق العام وينعكس
بالمستوى الى لا شي من الانسان بغير حجر بالاطلاق العام
ويلزمه كل انسان حجر بالاطلاق العام ولا ريب انه نيا في
الاصل الصادق فيكون كاذبا فيكذب ملزومه فيصدق
العكس وهو المطلوب والعامتان تنعكسان حينية
مطلقة وذلك لانه اذا صدق بالضرورة او دايما لا شي
من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتبا وحينئذ يصدق
بعض ما هو غير ساكن الاصابع كاتب حين هو غير ساكن
الاصابع والا فلا شي مما هو غير ساكن الاصابع بكاتب
ما دام غير ساكن الاصابع وينعكس الى لا شي من الكاتب
بغير ساكن الاصابع ما دام كاتبا ويلزمه كل كاتب ساكن
الاصابع ما دام كاتبا وهو نيا في الاصل الصادق فيكون
كاذبا فيكذب ملزومه الذي هو نقيض العكس فيصدق
العكس وهو المطلوب وانما لم نقيد اللادوام واللاضرورة
الى العكس لصدق قولنا ليس بعض الانسان كاتب

لا بالضرورة مع كذب
الكاتب انسان لا

لا بالضرورة اذ كل كاتب انسان بالضرورة كذا قال بعض
الناس والحق ان لا عكس للفعليات البسيطة والممكنات
لعدم دليل ينهض فيها اذ الافتراض كما علمت لا يتم الا
عند وجود الموضوع وطريق الخلف والعكس مبنيان
على استلزام السالبة المعدولة الموجبة المحصلة وقد
علمت انها لا تستلزمها الا عند وجود الموضوع فلما
كانت المركبات الفعلية السوالب كالموجبات في اقتضايها
وجود الموضوع انتهض الدليل على انعكاسها ولما كانت
سوالب البسايط وكذا الممكنات مطلقا لا تستلزم وجود
الموضوع لم ينتهض دليل على انعكاسها الا على التسامح بان
السالبة المذكورة تستلزم الموجبة وقد علمت ما فيه
واستدلوا ايضا على عدم انعكاسها بالنقض اذ يصدق
في الفعليات لا شي من الخلا ببعد بالضرورة مع كذب
بعض ما هو غير بعد خلا بالامكان العام الذي هو اعم
الجهات ويصدق ايضا في الممكنتين لا شي من الحمار بلا
مركوب زيد بالامكان الخاص فيما اذا فرضنا انه لم يركب
قط حمارا وانما كان يركب الفرس مع كذب عكسه وهو
بعض ما هو مركوب زيد حمار ثم اذا قد عرفت ان الدايمتين
في هذا القسم انما تنعكسان دايمة موجبتين كانتا او
سالبتين ظهر لك قول الفاضل الخبيصي في توجيه وتعليل
عدم ذكر صاحب التهذيب عكس النقيض المعتبر عند المتاخرين

اعني عكس النقيض المخالف واما الان حكم القضايا في عكس
النقيض المعتبر عند المتاخرين ليس كحكمها في المستوي فلهو
شرع فيه لاحتياج الى تطويل الكلام اذ لا تمكنه الاحالة على
العكس المستوي فلهذا تركه هنا اهتماما بشان الاختصار واحترازا
عن التطويل والاكثار انتهى قوله اذ لا تمكنه الاحالة صحيح لانه
لو احال ذكره على العكس المستوي لتوهم ان الدائمتين هم
الموجبتين تنعكسان دائمة والسالبتين حينية مطلقة
وليس كذلك لكن بقي الكلام في قوله واعلم ان هذا الحكم
والذي يجيء بعده انما هو في عكس النقيض على راي
المتقدمين لا المتاخرين لما انه لا فرق بين حكم الموافق
والمخالف من حيث الانعكاس الى الكلية في الموجبات
والجزئية في السوالب ومن حيث ان الموجبة الجزئية لا عكس
لها الا ما استثني والسالبة الجزئية تنعكس اذ ظاهر
كلام المص متناول لكل من قولي المتقدمين والمتاخرين
فتخصيص كلام المص بعكس النقيض الموافق غير ظاهر
وكذا قوله وانما لم يذكر عكس النقيض المعتبر عند المتاخرين
غير ظاهر اذ المص قد ذكره بقوله او جعل نقيض الثاني
اولا مع مخالفة الكيف وما قيل من ان في العبارة حذف
مضاف والاصل وانما لم يذكر حكم عكس النقيض الخ كما يشير
اليه قوله واما الان حكم القضايا الخ ويكون المراد من الحكم
الحكم بحسب الجهة مردود بانه لم يبين ايضا حكم القضايا في

الموافق

الموافق بحسب الجهة كذا ظهر لي ثم بعد حين من الدهر وجدت
والحمد لله الفاضل الاجهوري صرح بمثل هذا الاعتراض
في شرحه على هذا المتن فليراجع وعني بالحكم الذي يجي
قول المص والبيان والنقض النقض وبالله التوفيق **فصل**
في بيان عكس الخاصتين بالموافق والمخالف اقول
اعلم الهمك الله الصواب ان الخاصتين الكليتين الموجبتين
تنعكسان بالموافق والمخالف الى عرفية عامة مقيدة
بلا دوام في البعض وذلك لانه اذا صدق بالضرورة او الدوام
كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا لا دائما وجب ان يصدق
بالموافق دائما كل ما هو غير متحرك فهو غير كاتب ما دام غير
متحرك لا دائما في البعض وبالمخالف لا شيء مما هو غير متحرك
بكاتب ما دام غير متحرك لا دائما في البعض اما صدق الجزء
الاول من العكس اعني قولنا في الموافق كل ما هو غير متحرك
الاصابع فهو غير كاتب وفي المخالف لا شيء مما هو غير متحرك
الاصابع بكاتب ما دام غير متحرك الاصابع فيهما فلانه
لازم للعامتين ولازم العام لازم الخاص **واما** صدق
اللادوام في البعض اي قولنا في الموافق بعض ما هو غير
غير متحرك الاصابع ليس بغير كاتب وفي المخالف بعض ما
هو غير متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق العام فيهما فلانه
لو كذب لصدق نقيضه وهو في الموافق قولنا كل ما هو
غير متحرك الاصابع فهو غير كاتب دائما وينعكس بالموافق

الى قولنا كل كاتب متحرك الاصابع دايما وقد كان لا دوام
الاصل لا شئ من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام
هذا خلف وفى المخالفة قولنا لا شئ مما غير متحرك الاصابع
بكاتب دايما وينعكس بالمستوى الى قولنا لا شئ من الكاتب
بغير متحرك الاصابع دايما وقد كان لا دوام الاصل لا شئ من
الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام المستلزم لقولنا
كل كاتب فهو غير متحرك الاصابع بالاطلاق العام لما علمت
من ان السالبة البسيطة تستلزم الموجبة المعدولة عند
وجود الموضوع بلا اختلاف ولا ريب انه هنا موجود و
سبب كون الاصل موجبا لكن كل كاتب هو غير متحرك الاصابع
بالاطلاق العام صادق لصدق ملزومه اعنى لا شئ من
الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام الداخل تحت
لا دوام الاصل فيكذب لا شئ من الكاتب بغير متحرك الاصابع
دايما لان كذب اللازم مستلزم لكذب الملزوم فيصدق
بعض ما هو غير متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق العام الذى
هو مفهوم لا دوام العكس وهو المطلوب هذا وان شيت
~~فرضت الموضوع شيا معينا وحملت عليه وصفى موضوع~~
~~العكس ومحموله وركبت منهما قياسا من الشكل الثالث~~
~~منتجا للمطلوب ولنكن الشى المعين الانسان هكذا الانسان~~
~~غير متحرك الاصابع الانسان كاتب بالاطلاق العام ينتج~~
~~بعض ما هو غير متحرك الاصابع الانسان كاتب بالاطلاق~~

~~العام الداخل تحت لا دوام العكس وهيئة العكس [illegible]~~
~~[illegible]~~ هذا ان كانتا موجبتين كليتين واما اذا كانتا
سالبتين كليتين فتنعكسان حينية لا دائمة وذلك لانه
اذا صدق بالضرورة او دايما لا شئ من الكاتب بساكن الاصابع
ما دام كاتبا لا دايما وجب ان يصدق فى الموافق بعض ما
هو غير ساكن الاصابع ليس بغير كاتب حين هو غير ساكن
الاصابع لا دايما اما بيان صدق الجزء الاول من العكس
اعنى قولنا فى الموافق بعض ما هو غير ساكن ليس بغير
كاتب حين هو غير ساكن فلان ذات الموضوع موجودة
لدلالة اللادوام عليها اذ هو موجبة ولا ريب فى
اقتضائها وجود الموضوع فنفرضها عمرا ونحمل عليه
وصفى الموضوع والمحمول ونركب منهما قياسا من الشكل
الثالث هكذا عمرو غير ساكن الاصابع عمرو ليس غير كاتب
~~[illegible]~~ منتجا كقولنا بعض ما هو
غير ساكن الاصابع ليس بغير كاتب حين هو غير ساكن
الاصابع وهو المطلوب المدعى لزوم صدقه للاصل وفى
المخالف بعض ما هو غير ساكن الاصابع كاتب حين هو غير
ساكن الاصابع فلان ذات الموضوع ايضا موجودة فنفرضها
شيا معينا وهو عمرو ايضا ونحمل عليه ~~[illegible]~~
~~[illegible]~~ ونركبهما قياسا هكذا عمرو غير ساكن الاصا
عمرو كاتب حين هو غير ساكن الاصابع ينتج بعض ما هو غير

ساكن الاصابع كاتب حتى هو غير ساكن الاصابع وهو
المطلوب هذا وان شئت قلت في الموافق لو لم يصدق
ليس بعض ما هو غير ساكن الاصابع بغير كاتب حتى هو غير
ساكن الاصابع لصدق نقيضه وهو قولنا كل ما هو غير
ساكن الاصابع فهو غير كاتب ما دام غير ساكن وينعكس
بالموافقة الى قولنا كل كاتب ساكن الاصابع حتى هو كاتب
وقد كان الاصل لا شي من الكاتب بساكن الاصابع ما دام
كاتبا هذا خلف وفي المخالف لو لم يصدق بعض ما هو
غير ساكن الاصابع كاتب حتى هو غير ساكن الاصابع لصدق
نقيضه وهو لا شي مما هو غير ساكن الاصابع بكاتب ما دام
غير ساكن الاصابع وينعكس بالمستوى الى قولنا لا شي
من الكاتب بغير ساكن الاصابع ما دام كاتبا وقد كان
الاصل لا شي من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتبا المستلزم
لقولنا كل كاتب فهو غير ساكن الاصابع ما دام كاتبا
لما مر من ان السالبة البسيطة مستلزمة للموجبة
المعدولة عند وجود الموضوع وهو هنا متحقق لوجود
الدلالة لا دايما عليه كما لا يخفى لكن قولنا كل كاتب فهو
غير ساكن الاصابع ما دام كاتبا صادق لصدق ملزومه
اعني قولنا لا شي من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتبا
فيكون حينئذ قولنا لا شي من الكاتب بغير ساكن الاصابع
ما دام كاتبا كاذبا المستلزم لكذب قولنا لا شي مما هو غير

ساكن

ساكن الاصابع بكاتب ما دام غير ساكن الاصابع
لما علمت من ان كذب اللازم مستلزم لكذب الملزوم
فيصدق اذا قولنا في الموافق ليس بعض ما هو
غير ساكن الاصابع بغير كاتب حتى هو غير ساكن
الاصابع وفي المخالف بعض ما هو غير ساكن الاصابع
كاتب حتى هو غير ساكن الاصابع وهو المطلوب واما
بيان صدق لا دايما اي قولنا بعض ما هو غير ساكن
الاصابع غير كاتب بالاطلاق العام في الموافق فلانا
نفرض ذات الموضوع شيا معينا وليكن الانسان ونحمل
عليه الوصفين على ما مر هكذا الانسان غير ساكن
الاصابع الانسان غير كاتب بالاطلاق العام فبعض
ما هو غير ساكن الاصابع غير كاتب بالاطلاق العام
وهو المطلوب وقولنا ليس بعض ما هو غير ساكن
الاصابع بكاتب بالاطلاق العام في المخالف فلانا
نفرض الموضوع شيا معينا وليكن الانسان ونحمل
عليه الوصفين هكذا الانسان غير ساكن الاصابع
الانسان ليس كاتبا بالاطلاق العام فليس بعض ما
هو غير ساكن الاصابع بكاتب بالاطلاق العام فقد
صدق العكس اذ الجزئية وهو المطلوب هذا وعبارة
مجاراة لكلام المتن وتوضيحه فاذا صدق مثلا بالفرض
او دايما لا شي من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتبا لا دايما

وجب ان يصدق بعض ما هو غير ساكن الاصابع كاتب
حين هو غير ساكن الاصابع لا دايما لان ذات الكاتب هنا
موجودة بسبب دلالة اللادوام عليها اذ هو قضية
موجبة مقتضية لوجود الموضوع فنفرضه عمرا ونصدق
عليه وصف المحمول فالموضوع عمرو غير ساكن الاصابع وهو
الجزء الاول من العقلية وعمرو كاتب في بعض اوقات كونه
غير ساكن الاصابع لانه قد كان غير ساكن الاصابع ما
دام كاتبا فيصدق بعض ما هو غير ساكن الاصابع كاتب
حين هو غير ساكن الاصابع ثم ان الكتابة لا تدوم له اذ هو
غير ساكن الاصابع اذ لو دامت له الكتابة لدام له غير ساكن
الاصابع ضرورة انا نقول غير ساكن ما دام كاتبا لكن
دوام غير ساكن باطل لقولنا في الاصل لا دايما فصدق
سلب الكتابة عما هو غير ساكن الاصابع بالاطلاق العام
وهو معنى لا دوام العكس هذا كله ان كانتا كليتين
واما ان كانتا جزئيتين فلا يخلو اما ان يكونا موجبتين
او سالبتين فان كانتا موجبتين انعكستا الى عرفيتين خاصة
وذلك لانه اذا صدق بالضرورة او دايما بعض الكاتب متحرك
الاصابع ما دام كاتبا لا دايما صدق بعض ما هو غير متحرك
الاصابع غير كاتب ما دام غير متحرك الاصابع لا دايما وذلك
[redacted] لانا نفرض ذات الموضوع خالدا ونحمل عليه وصف
المحمول ونقول خالد غير متحرك الاصابع بحكم لادوام الاصل اذ مفهومه
ان

ان بعض الكاتب ليس هو متحرك الاصابع بالفعل ويلزمه
بعض الكاتب غير متحرك الاصابع لما علمت من ان السالبة
المحصلة تستلزم الموجبة المعدولة عند وجود الموضوع
بلا خلاف ولا ريب في وجوده هنا وقد فرضنا ذلك البعض
خالدا فخالد اذا غير متحرك الاصابع وهذا هي المقدمة
الصغرى من قياس الافتراض ونحمل عليه وصف [redacted]
ونقول خالد غير كاتب [redacted] وهي
المقدمة الكبرى من قياس الافتراض وينتظم من هاتين
المقدمتين قياس من الشكل الثالث منتج للمطلوب هكذا
خالد غير متحرك الاصابع خالد غير كاتب [redacted]
الاصابع فبعض غير متحرك الاصابع غير كاتب ما دام غير
متحرك الاصابع وهو المطلوب اعني الجزء الاول من العكس
الذي هو عرفية عامة والدليل على صدق المقدمة
الصغرى من قياس الافتراض قد تقدم والدليل
على المقدمة الكبرى منه التي هي قولنا خالد غير كاتب
ما دام غير متحرك الاصابع انها لو لم تصدق لصدق قولنا
خالد كاتب في بعض اوقات كونه غير متحرك الاصابع فخالد
غير متحرك الاصابع في بعض اوقات كونه كاتبا وقد كان
اي خالد متحرك الاصابع ما دام كاتبا ضرورة انه اي خالدا
عبارة عن بعض الكاتب الذي هو متحرك الاصابع ما دام كاتبا
هذا خلف ولما صدق على خالد انه غير متحرك الاصابع

من حمل الموضوع على ما هو من العكستين الموجبتين

السلك

وانه غير كاتب مادام غير متحرك الاصابع صدق بعض
ما هو غير متحرك الاصابع غير كاتب مادام غير متحرك
الاصابع وهو الجزء الاول من العكس المنتج من قياس الا
فتراض المذكور ثم ان غير الكاتب لا يدوم لخالد لكون الكاتب
عنوانا عليه في صدر القضية فتصدق اذا قضية قايلة
خالد كاتب بالاطلاق العام ونجعلها كبرى والمقدمة
الصغرى من القياس الاول صغرى هكذا خالد غير متحرك
الاصابع كاتب بالاطلاق العام لينتج بعض غير متحرك
الاصابع كاتب بالاطلاق العام وهو مفهوم لا دوام
العكس اعني الجزء الثاني فيصدق العكس اذ الجزئية
وهو المطلوب او نقول لما صدق على خالد انه كاتب
بالاطلاق العام صدق بعض ما هو غير متحرك الاصابع
كاتب بالفعل ضرورة ان ذلك البعض قد فرضناه
خالدا وهو مفهوم لا دوام العكس فيصدق اذ الجزئية
وهو المطلوب **فان قلت** العكس عرفية خاصة وصدرها
موجبة فيكون عجزها سالبة ضرورة اختلاف جزئي
المركبة في الكيف وبعض ما هو غير متحرك الاصابع
كاتب بالفعل الذي هو مفهوم لا دوام العكس على ما قررت
موجبة لا سالبة **قلت** نعم تجب المخالفة بين جزئي المركبة
في الكيف وان مفهوم لا دوام العكس سالبة اي ليس بعض
ما هو غير متحرك الاصابع بغير كاتب بالاطلاق العام

موجبة

موجبين ...

وانما يجب ان يكون محمول الكبرى الثانية منه نقيض الكبرى الاولى ... الاصل لا عينه كما سلف

موجبة هي قولنا بعض ما هو غير متحرك الاصابع كاتب
بالاطلاق العام وذلك لانه لما انسلب عن ذلك البعض
غير الكاتب بالفعل ثبت له الكاتب بالفعل ضرورة استحالة
سلب النقيضين عن الشيء فبعض ما هو غير متحرك الا
صابع كاتب بالفعل لازم مفهوم لا دوام العكس لا عين
مفهومه [redacted]
[redacted] فلا اعتراض كذا ظهر لي فتامل **والحاصل** ان هنا
ثلاث قضايا قضية قايلة خالد غير متحرك الاصابع
وهي التي جعل فيها وصف [redacted]
المعروض وقضية قايلة خالد غير كاتب [redacted]
[redacted] وهي التي جعل فيها وصف [redacted]
على ذلك المعين المعروض وقضية قايلة خالد كاتب
بالفعل وهي التي جعل فيها وصف موضوع [redacted]
[redacted] الاصل فاذا جعلت الاولى صغرى والثانية كبرى
انتج لك مفهوم الجزء الاول من العكس وان جعلت الاولى
صغرى ايضا والثالثة كبرى انتج لك لازم مفهوم الجزء
الثاني منه لا عين مفهومه اذ مفهومه سالبة كما مر
هذا **وان شيت قلت** في الاستدلال على صدق الجزء الثاني
من العكس ولما صدق على ذلك المعين انه كاتب بالفعل
صدق بعض ما هو غير متحرك الاصابع كاتب بالفعل
هذا ما يوخذ من كلام الادباء في هذا المقام واما قولهم بحكم

الموجبتين ابقاع

لادوام الاصل وقولهم والا لكان كذا الى قولهم هذا
خلف فهو استدلال على مقدمتى قياس الافتراض
وقولهم وجه بالفعل فتأمل قولهم واذا صدق على ذاته
ليس ب الخ الاولى ذكره بعده كما فى بعض نسخ شرح
التهذيب للفاضل الخبيصى لانه من متعلقات قولهم
واذا صدق عليه انه ج بالفعل فكان الاظهر ذكره قبله
من غير فصل بما هو من جملة ما استدل به على صدق
الجزء الثانى من العكس فتدبر وفى المخالف بعض ما
هو غير متحرك الاصابع ليس بكاتب مادام غير متحرك
الاصابع لا دايما لانا نفرض ذات الموضوع خالدا
ونحمل عليه ~~وصف الموضوع~~ ونقول خالد غير متحرك
الاصابع ~~والمحمول~~ ونقول خالد ليس كاتبا مادام
غير متحرك الاصابع ونركبهما قياسا هكذا خالد ~~غير~~
~~ليس كاتبا مادام~~ غير متحرك الاصابع غير متحرك الاصابع
ينتج لنا ليس بعض ما هو غير متحرك الاصابع بكاتب
مادام غير متحرك الاصابع وهو المطلوب اعنى الجزء الاول
من العكس ثم ان سلب الكاتب لا يدوم لخالد لكون الكاتب
عنوانا عليه فى صدر القضية الاولى من الاصل فنقول
اذا قضية قايلة خالد كاتب بالفعل واجعلها كبرى
والمقدمة الصغرى من القياس الاول صغرى هكذا خالد
غير متحرك الاصابع خالد كاتب بالاطلاق العام ينتج
بعض

بعض ما هو غير متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق العام
وهو مفهوم لادوام العكس فى المخالف فيصدق العكس
اذا الجزئية وهو المطلوب وعبارة الامام اليوسى مثلا
اذا صدق بالضرورة او دايما بعض الكاتب متحرك الاصابع
مادام كاتبا لا دايما فليصدق بالموافق بعض لا متحرك
الاصابع لا كاتب مادام لا متحرك الاصابع لا دايما لانا نفرض
ذات الموضوع شيئا معينا ولنكن زيدا مثلا فزيد لا متحرك
الاصابع بحكم اللادوام الاصلى وزيد ليس بكاتب مادام
لا متحرك الاصابع بحكم اللادوام بمفارقته للذات فبعض
لا متحرك الاصابع لا كاتب مادام لا متحرك الاصابع وهو
الموافق ثم زيد ايضا متحرك الاصابع لا متحرك الاصابع بكاتب
مادام لا متحرك الاصابع وهو المخالف ثم لا كاتب لا يدوم
لزيد لكون الكاتب عنوانا عليه فى صدر القضية
فصدق ليس بعض لا متحرك الاصابع بلا كاتب بالاطلاق
العام وهو اللادوام فى المخالف انتهى اى واذا انتفى
عن بعض لا متحرك الاصابع لا كاتب ثبت له الكاتب بالفعل
فيصدق اذا بعض لا متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق
العام فلا منافاة بين كلامى وكلامه فتامل هذا وان
شئت قلت فى الاستدلال على صدق الجزء الاول من العكس
لو لم يصدق فى الموافق بعض ما هو غير متحرك الاصابع غير
كاتب مادام غير متحرك الاصابع لصدق لا شى مما هو غير

متحرك الاصابع بغير كاتب حين هو غير متحرك الاصابع
وينعكس بالموافق الى قولنا لا شيء من الكاتب بمتحرك
الاصابع حين هو كاتب وقد كان الاصل بالضرورة
او دايما بعض الكاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا هذا
خلف وفي المخالف لو لم يصدق ليس بعض ما هو غير
متحرك الاصابع بكاتب مادام غير متحرك الاصابع لصدق
كل ما هو غير متحرك الاصابع كاتب حين هو غير كاتب
متحرك الاصابع وينعكس بالمستوى الى قولنا بعض
الكاتب غير متحرك الاصابع حين هو كاتب وقد كان
الاصل بعض الكاتب متحرك الاصابع بالضرورة او دايما
مادام كاتبا هذا خلف **وفي الاستدلال على** صدق
الجزء الثاني لو لم يصدق بعض ما هو غير متحرك الاصا بع
كاتب بالاطلاق العام لصدق لا شيء مما هو غير متحرك
الاصابع بكاتب دايما هو ينعكس بالمستوى الى لا شيء
من الكاتب بغير متحرك الاصابع دايما ويلزمه كل كاتب
متحرك الاصابع دايما لوجود الموضوع وقد كان لا دوام
الاصل ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق
العام هذا خلف هذا كله ان كانتا موجبتين **واما ان**
كانتا سالبتين فانهما تنعكسان الى حينية لا دائمة
وذلك لانه اذا صدق بالضرورة او دايما ليس بعض الكاتب
ساكن الاصابع مادام لا دايما وجب ان يصدق في الموافق
بعض

كل نائم

بعض ما هو غير ساكن الاصابع ليس بغير كاتب حين هو
غير ساكن الاصابع لا دايما وفي المخالف بعض ما هو
غير ساكن الاصابع كاتب حين هو غير ساكن الاصابع
لا دايما وذلك لان ذات الموضوع موجودة لدلالة لا دوام
الاصل عليها فلنفرضها زيدا ونقول كما ان زيد غير
ساكن الاصابع زيد ليس غير كاتب حين هو غير
ساكن الاصابع لينتج لنا بعض ما هو غير ساكن
الاصابع ليس بغير كاتب حين هو غير ساكن الاصابع
وهو المطلوب اعني الجزء الاول من العكس الموافق وفي
المخالف زيد غير ساكن الاصابع زيد كاتب حين هو
غير ساكن الاصابع فبعض ما هو غير ساكن الاصابع
كاتب حين هو غير ساكن الاصابع وهو الجزء الاول
من العكس في المخالف **واما اللادوام** وهو في الموافق
بعض ما هو غير ساكن الاصابع غير كاتب بالاطلاق
العام فلانا نحمل ايضا على زيد الوصفين هكذا زيد
غير ساكن الاصابع زيد غير كاتب بالاطلاق العام
فبعض ما هو غير ساكن الاصابع غير كاتب بالاطلاق
العام وهو المطلوب وفي المخالف بعض غير المتحرك
الاصابع ليس بكاتب بالاطلاق العام فلانا نحمل ايضا
على زيد الوصفين ونقول زيد غير متحرك الاصابع زيد
ليس بكاتب بالاطلاق العام فبعض الغير المتحرك الاصابع

ليس بكاتب بالاطلاق العام وهو المطلوب وقد تقدم
لهذا زيادة ايضاح في الكليتين وبالله التوفيق
تتمة اعلم ان الشرطية المتصلة اذا كانت موجبة
سوا كانت كلية او جزئية ايضا تنعكس جزئية لا
كلية لجواز ان يكون التالي اعم من المقدم ولا يجوز
حمل الاخص على الاعم كقولنا كلما كان الشي انسانا كان جميع افراده
حيوانا وعكسه كليا اي كلما كان الشي حيوانا كان انسانا
كاذب اذا عرفت هذا فنقول قولنا كلما كان الشي
او قد يكون اذا كان الشي انسانا كان حيوانا ينعكس
الى قولنا قد يكون اذا كان الشي حيوانا كان انسانا
والا فليس البتة اذا كان الشي حيوانا كان انسانا
وهو مع الاصل هكذا كلما كان او قد يكون اذا كان
الشي انسانا كان حيوانا وليس البتة اذا كان الشي
حيوانا كان انسانا ينتج لقولنا قد لا يكون اذا كان
الشي انسانا كان انسانا وهو محال ناشي عن نقيضه
العكس لا من الاصل لكونه مفروض الصدق فيكون
باطلا فيصدق العكس وهو المطلوب ولما كان هذا
باطلا لضرورة صدق قولنا كلما كان الشي انسانا
كان انسانا هذا الكل ان كانت موجبة **واما اذا كانت**
سالبة فلا يخلو اما ان تكون كلية او جزئية فان
كانت كلية انعكست كنفسها سالبة كلية وان كانت
جزئية

جزئية لم تنعكس اما بيان انعكاس السالبة الكلية كلية
فلانه اذا صدق قولنا ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة
كان الليل موجودا صدق ليس البتة اذا كان الليل
موجودا كانت الشمس طالعة والا فقد يكون اذا كان
الليل موجودا كانت الشمس طالعة وهو مع الاصل
هكذا قد يكون اذا كان الليل موجودا كانت الشمس
طالعة وليس البتة اذا كانت الشمس طالعة كان
الليل موجودا ينتج لقولنا قد لا يكون اذا كان الليل
موجودا لم يكن الليل موجودا وهو محال ناشي عن
نقيض العكس فالعكس حق وهو المطلوب واما بيان
عدم انعكاس السالبة الجزئية فلصدق قولنا قد
لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان مع كذب عكسه
وهو قولنا قد لا يكون اذا كان هذا انسانا كان حيوانا
لانه كلما كان هذا انسانا كان حيوانا ضرورة فقد
ظهر ان الدليل على صدق العكس هو الخلف وهو
ان يضم نقيض العكس الى الاصل لينتج المحال هذا
كله ان كانت المتصلة لزومية **واما ان كانت اتفاقية**
فلا يخلو اما ان تكون اتفاقية خاصة وهي ما لا
يكتفى بصدق احد الطرفين وعامة وهي التي يكتفى
فيها بصدق التالي فقط فان كانت خاصة صح عكسها
غير انه لا يفيد اذ معناها موافقة صادق لصادق

فكما ان هذا الصادق يوافق ذلك الصادق كذلك
يوافق ذلك الصادق هذا الصادق ولا فايدة فيه
وان كانت عامة لم يصح عكسها لجواز موافقة
الصادق للكاذب بدون العكس حيث لا يكون
التقدير صادقا وذلك كما في قولنا ان كان الانسان
جمادا كان الحمار ناهقا فان التالي صادق وقد وافق
المقدم الكاذب وعكسه لا يصح لان التقدير الاول
الكاذب يصير بعد العكس تاليا وقد تقرر ان
الاتفاقية العامة يشترط فيها صدق التالي هذا كله
في المتصلات **واما المنفصلة** فلا يصح عكسها ايضا
لان معناها معاندة احد الطرفين للاخر وكلما كان
هذا معاندا لذاك كان ذاك معاندا لهذا وهذا هو
بعينه بقولهم المنفصلات لا عكس لها لعدم تميز
احد جزئيها على الاخر كذا قال الفاضل القطب الشيرازي
شارح الشمسية واعترضه الفاضل التفتازاني ووافقه
عند الفاضل الطوسي بما ينظر في محله هذا **وان من الناس** س
من ذهب الى انعكاسها بالمخالفة قايلا انه اذا صدق
في الموجبة كلما كان هذا انسانا كان حيوانا صدق
ليس البتة اذا لم يكن هذا كان حيوانا كان انسانا والا
فقد يكون اذا لم يكن حيوانا كان انسانا وهو مع الاصل
هكذا قد يكون اذا لم يكن حيوانا كان انسانا وكلما
كان

كان هذا انسانا كان حيوانا منتج لقولنا قد يكون
اذا لم يكن حيوانا كان حيوانا وانه محال او بعكس
ذلك النقيض الى قولنا قد يكون اذا كان انسانا لم
يكن حيوانا حتى يكون هذا انسان ملزوما
للنقيضين لان هذا انسان ملزوم لكان حيوانا
في الاصل فلو كان ملزوما للنقيض الذي هو لم يكن
حيوانا لزم اجتماع النقيضين بعد عكس ذلك
النقيض بالعكس المستوي كما رايت واستلزام الشي
للنقيضين محال فنقيض العكس المودي اليه محال
فالعكس حق وهو المطلوب **ورد** هذا بانا لا نسلم
ان استلزام الشي للنقيضين محال لجواز ان يكون
الشي المستلزم لهما محالا والمحال يجوز استلزامه للمحال
كذا كشريك الباري فانه محال فلو وجد لاستلزم
محالا وهو فساد السموات والارض **وانه** اذا صدق
في السالبة ليس البتة اذا كان هذا حجرا كان انسانا
صدق قد يكون اذا لم يكن انسانا كان حجرا والا فليصدق
البتة اذا لم يكن انسانا كان حجرا فليس البتة اذا كان
حجرا لم يكن انسانا ويلزمه كلما كان حجرا كان انسانا
وهو يناقض الاصل الصادق فيكون كاذبا فيصدق
العكس **ورد** هذا بانا لا نسلم ان قولنا ليس البتة
اذا كان حجرا لم يكن انسانا يستلزم كلما كان حجرا كان

اسنانا الجواز ان لا يكون الشيء ملزوما لاحد النقيضين
فان اكل زيد لا يستلزم اكل عمرو ولا نقيضه افاد جميع
ذلك العلامة القطب غير ان قوله في عكس نقيض
العكس الذي هو سالبة كلية فقد لا يكون اذا كان لم
يكن ج د غير موافق لما اسلفه في العكس المستوي
من ان السالبة الكلية المنفصلة تنعكس كنفسها كلية
وعبارته في المستوي وان كانت سالبة كلية تنعكس
سالبة كلية انتهى فكان عليه ان يقول فليس البتة
اذا كان ان لم يكن ج د كما صنعنا كذا ظهر لي فليحرر وبالله
تعالى التوفيق **خاتمة** في فوايد نفيسة منها انه
قد زيد على تلك الموجهات المذكورة موجهات اخر يحتاج
اليها في التناقض والعكوس **الاولى** الحينية المطلقة
مع قيد اللاضرورة بحسب الذات **الثانية** الحينية
الممكنة اللادايمة وهي الحينية الممكنة مع قيد اللادوام الذاتي
الثالثة الحينية الممكنة اللاضرورية اي المقيدة
باللاضرورة بحسب الذات **الرابعة** الوقتية اللا
ضرورية وهي الوقتية المطلقة مع قيد اللاضرورة
بحسب الذات **الخامسة** المنتشرة اللاضرورية وهي
المنتشرة المطلقة مع قيد اللاضرورة بحسب الذات
السادسة المطلقة الوقتية وهي المحكوم فيها بفعلية
النسبة في وقت معين وقد تقدمت فظهر الفرق

بين

بين الوقتية والوقتية المطلقة والمطلقة الوقتية
بان كلا منها اخص مما بعده **السابعة** المطلقة الوقتية
اللادايمة وهي المطلقة الوقتية مع قيد اللادوام
الذاتي **الثامنة** المطلقة الوقتية اللاضرورية وهي
المطلقة الوقتية مع قيد اللاضرورة الذاتية **التاسعة**
الممكنة الوقتية اللادايمة **العاشرة** الممكنة الوقتية
اللاضرورية ومفهومها ظاهر **الحادية عشر**
المشروطة اللاضرورية وهي المشروطة العامة
مع قيد اللاضرورة بحسب الذات **الثانية عشر** العرفية
اللاضرورية وهي العرفية العامة المقيدة باللا
ضرورة الذاتية **ومنها** ان قولنا فيما سبق هذا خلف
يصح ان يقرا بفتح الخا وضمها اما الضم فهو من
الكذب لانه مما يستحيى واما الفتح فهو من الخلف الذي
هو الورا لانه مما يلقيه ويطرح خلفه لما فيه من
المحال والكذب واما لانك تترك حجتك خلف ظهرك
وتعمد الى حجة خصمك فتبطلها بان تاتي بمقدمة
من مقدمات الخصم وتضيف اليها مقدمة صادقة
لينتج المحال فتقول الخلل اما ان يكون من صورة
الدليل او من مادته باطل ان يكون من صورته اذ هو من
الضروب المنتجة المستوفية للشروط لا العقيمة
العادمة للشروط فتعين ان يكون من احدى مقدمتيه

وهي مادته وكل ما سوى مقدمة الخصم صادق فالحصر
الحمل في مقدمة الخصم ومنها ان المراد بقولهم في العكس
المستوي جعل الجزء الاول ثانيا والثاني اولا الجزء الذكري
لا الحقيقي وذلك لان الموضوع في الحقيقة في قولنا كل
انسان حيوان هو ما صدق عليه الانسان من الافراد
وليس ذلك هو المحمول محمولا عند قولنا في العكس
بعض الحيوان انسان بل المحمول محمولا انما هو مفهوم
الانسان فقط وكذا المحمول اولا في المثال هو مفهوم
الحيوان فقط اعني الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة
وليس ذلك هو المحمول في العكس موضوعا الكلي ما صدق
عليه فمعنى قولهم بجعل الاول ثانيا والثاني اولا ان
هنا مرتبتين مرتبة الوضع او المقدمية ومرتبة الحمل
او التلو والاولى مقدمة طبعا على الثانية فاذا عكسنا
القضية جعلنا لفظ الاولى في الثانية وجعلنا
لفظ الثانية في الاولى وكل لفظ حل مرتبة اعطي اعتبارها
وانسلخ اعتباره السابق لمنافاته في التي نقل عنها البعض
الذي نقل اليه ومنها انه قد زيد على تلك الادلة الثلاثة
دليلا ربما يسمى دليل المنافاة وهو ان تقول مثلا
اذا صدق لا شي من الانسان بفرس حصلت المنافاة
بين الانسان والفرس والمنافاة مفاعلة من الجانبين
فاذا يصدق لا شي من الفرس بانسان وهذا مختص

بالسوالب

بالسوالب كما ان الافتراض مختص بالموجبات ومنها ان
الافتراض يسمى برهان استقامة وغيره يسمى خلفا ومنها
ان النسبة بين الحينية المطلقة والضرورية المطلقة
العموم المطلق وان الحينية المطلقة اعم لاجتماعهما في
نحو الانسان حيوان وانفراد الحينية المطلقة في نحو
الانسان جالس وكذا النسبة بينها وبين المشروطة
العامة لاجتماعهما في كل كاتب متحرك الاصابع وانفرادها
في نحو الانسان قايم وبينها وبين الوقتية المطلقة العموم
الوجهي لاجتماعهما في نحو قولنا القمر منخسف وانفراد
الوقتية المطلقة في قولنا كل منخسف مضي بالضرورة
وقت عدم حيلولة الارض بينه وبين الشمس والصدق
حينية مطلقة اذ المعتبر في الحينية المطلقة التقييد
بحين من احيان وصف الموضوع وهو لا يصح في هذا المثال
وانفراد الحينية المطلقة في نحو الانسان نايم وكذا
النسبة بينها وبين المنتشرة المطلقة لما ذكر فيهما مع
الوقتية المطلقة وبينها الدايمة المطلقة العموم المطلق
وانها اعم لاجتماعهما في نحو الانسان ناطق وانفرادها في نحو
الانسان قاعد وكذا هي اعم من العرفية العامة لاجتماعهما
في نحو كل كاتب متحرك الاصابع وانفرادها في نحو الانسان
جالس وبينها وبين المطلقة العامة العموم المطلق مع
والمطلقة العامة اعم ووجه كون المطلقة العامة اعم من

من الحينية المطلقة انهما يجتمعان في نحو الانسان نائم
وتنفرد المطلقة العامة في نحو كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلا ق
العام لان سكون الاصابع يثبت للكاتب في غير وقت الكتابة
ولا تصدق هذه حينية مطلقة لانها التي تحكم فيها
بالثبوت او النفي بالفعل في بعض اوقات وصف الموضوع
كما عرفها بذلك العلامة القطب واذا عرفت انها اخص
من المطلقة العامة عرفت انها اخص من الممكنة العامة
لان الاخص من الاخص في شيء اخص من ذلك الشيء وبينها
وبين المشروطة الخاصة العموم المطلق وانها اعم لاجتماعها
في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع وانفرادها في نحو صح
الانسان جالس وبينها وبين الوقتية والمنتشرة الخا
العموم الوجهي لما مر بينها مع الوقتية المطلقة وبينها
وبين العرفية الخاصة العموم المطلق وهي اعم لما مر فيها
مع المشروطة الخاصة وبينها وبين الممكنة الخاصة
العموم المطلق وانها اخص كما هو ظاهر هذا ومنها ان
النسبة بين الممكنة الوقتية والضرورية المطلقة العموم
المطلق وانها اعم والممكنة الوقتية هي التي حكم فيها بامكان
النسبة في وقت معين كما عرفها بذلك العلامة السعد وانما
كانت اعم من الضرورية المطلقة لاجتماعهما في نحو كل
انسان حيوان اذ الضرورة والامكان وقت كونه انسانا
كلاهما صادقان في هذه المادة وانفرادها في نحو كل انسان

ميت

ميت بالامكان وقت مفارقة الروح له اذ الموت ليس بواجب
عقلا بل واجب شرعا والمعتبر في القضايا الضرورية هو
الوجوب العقلي لا الشرعي وبينها وبين المشروطة العامة
العموم الوجهي لاجتماعهما في نحو كل منخسف مظلم وانفرادها
في نحو كل قمر منخسف بالامكان وقت حيلولة الارض بينه
وبين الشمس وانفراد المشروطة بنحو كل كاتب متحرك الاصابع
ما دام كاتبا قال استاذنا اذ لا تصدق اي هذه المادة
ممكنة وقتية ان اشترطنا في الممكنة الوقتية كون مرور
الوقت ضروريا كما هو مقتضى جعل بعضهم بينها العموم
الوجهي لكنا لم نطلع على التصريح باشتراط هذا
الشرط فالظاهر ان بينها العموم المطلق والمشروطة
اخص من الممكنة الوقتية انتهى وبينها وبين الوقتية
المطلقة العموم المطلق وهي اعم لما مر فيها مع المشروطة
العامة وكذا من المنتشرة المطلقة لذلك ايضا وكذا
من الدائمة المطلقة لما مر فيها مع الضرورية المطلقة
ومن العرفية العامة لما مر فيها مع المشروطة العامة
ومن المطلقة العامة وهو ظاهر لا غبار عليه ومن
المشروطة والعرفية الخاصتين لما مر فيها مع المشروطة
العامة ومن الوقتية والمنتشرة الخاصتين وهو واضح
ومن الوجوديتين وهو ظاهر ومن الممكنة الخاصة وهو جلي
لا سترة عليه ولا على جميع ما سلف بعد الاطلاع على النخ الوفيا ت

لشيخنا حفظه الله وقد عرفت انهما مساوية للممكنة العامة
فيما مر هذا ومنها ان النسبة بين الممكنة الدائمة وبين
الضرورية المطلقة العموم المطلق وانها اعم لاجتماعهما
في نحو كل انسان حيوان وانفرادها في نحو كل انسان
ميت بالامكان دائما وكذا هي اعم من المشروطة العامة
وذلك واضح لما ان الممكنة العامة اعم منها والممكنة
الدائمة هي الممكنة العامة بزيادة دائما لان الكيفية
في الممكنة الدائمة الامكان العام لا خصوص الامكان
ودوام الامكان لازم للامكان فالممكنة الدائمة انما
تزيد على الممكنة العامة بالتصريح بالدوام المفهوم
التزاما من الممكنة العامة وهي ايضا اعم من الوقتية
المطلقة لما مر في اثنا الكتاب في المشروطة العامة
والوقتية المطلقة وهي اعم مطلقا من الدائمة المطلقة
والعرفية العامة والمطلقة العامة ومساوية
للممكنة العامة ومن المشروطة والعرفية الخاصتين
ومن الوقتية والمنتشرة الخاصتين ومن الوجوديتين
والممكنة الخاصة وهي مساوية للممكنة الوقتية ه
وللممكنة العامة كما مر هنا ومنها ان النسبة بين
الممكنة الحينية والضرورية المطلقة العموم المطلق
وهي اعم لما مر في الممكنة الوقتية مع الضرورية المطلقة
ومن المشروطة العامة مطلقا وكذا هي اعم من الوقتية

المطلقة

المطلقة من وجه لان كل ضروري في وقت ما فهو
ممكن في حينه اذ المراد بالامكان في الممكنة الحينية
الامكان العام فيجتمعان في نحو القمر منخسف وتنفرد
الممكنة الحينية في نحو كل انسان قائم بالامكان حين
هو انسان وتنفرد الوقتية المطلقة بقولنا كل منخسف
معتم بالضرورة وقت عدم حيلولة الارض بينه
وبين الشمس اذ لا يصدق هذه المادة حينية
مطلقة لعدم صحة تقييد امكانها وهي اعم من وجه
ايضا من المنتشرة المطلقة لما ذكر واعم مطلقا
من الدائمة المطلقة والعرفية العامة والمطلقة
العامة ومساوية للممكنة العامة والممكنة الوقتية
والممكنة الدائمة وقد مر الفرق بين الوقت والحين
واعم من المشروطة والعرفية الخاصتين والوقتية
والمنتشرة الخاصتين ومن الوجوديتين والممكنة
الخاصة مطلقا وذلك كله ظاهر لا غبار عليه وبالله
التوفيق وبه الهداية للطريق والناظم حفظه
الله تعالى ولقاه ختم ارجوزته بذكر رب العالمين
والنبي والتابعين كما فعل ابتدا رجا قبول ما بينها فقال •

واذ بلغنا منتهى الامال • فالحمد لله على الافضال •
ثم الصلاة والسلام ابدا • ما دام ذات ربي تعالى سرمدا •
على النبي المصطفى العدنان • من اوضح الحجة بالبرهان •

والہ الذین حازوا الشرفا • الفائزین باتباع المصطفی •
فالامال جمع امل بمعنی المامول والافضال الانعام
والمصطفی المختار والشرف العلو والاتباع الاقتدا
ولیکن هذا اخر ما اردنا جمعه فی هذا الکتاب •
والله اعلم بالصواب والیه المرجع والماب •
ولله الشکر علی اتمام ما اردت ذکره فی هذه الاوراق •
سبحانه واجب الوجود میسر الارزاق • والعبد
معترف بقلة البضاعة • والعجز وکثرة الفهاهة •
حتی یملی من اطلع علی هذا السواد • لانی مع ذلک
افقر العباد • ولانی فاتر الفکر قصیر الباع • مع
کونی منزل الهموم والاوجاع • سیما وانی بین اناس
حساد • وفی زمن کثر فیه الفساد • وبین من یکن
لکل ظالم • وباغض لکل عالم • وهذا وان اعرض
عنه فی عصری الحاسدون • وتلقاه بالسخط
الباغضون • سیتلقونه بعد وفاتی بالقبول •
لما اشتمل علیه من المحاسن وترک الفضول • وما
احسن قول من قال
تری الفتی ینکر فضل الفتی • لوما وخبثا فاذا ما ذهب
لج به الحرص علی نکتة • یکتبها عنه بما الذهب
قال ابو الطیب لا تحقرن الرای وهو موافق • حکم الصواب
اذا اتی من ناقص • فالحمد لله اولا واخرا وظاهرا وباطنا

وصلی

وصلی الله علی سیدنا محمد وعلی اله وصحبه اجمعین
والحمد لله رب العالمین قال مولفه حفظه
الله قد فرغت من تبییضه فی سابع عشر
من ربیع الثانی من شهور سنة الف ومایة
وخمس وثلاثین بعد ان سودته فی
شهر شعبان من سنة الف ومایة
واربع وثلاثین هجریة علی
صاحبها افضل الصلاة
والسلام وعلی اله
واصحابه الهداة
الکرام ومصابیح
الظلام
تم